وزارة التعليـــم العـــــالي و البحـــــث العلمـــي
جامعـــة محـــمـــد خيضـــر – بســـكـــرة –
كليـــة الآداب و اللغات
قسم الآداب واللغة العربية

الاستدلال في منهاج البلغاء وسراج الأدباء لأبي الحسن حازم القرطاجني

مذكـــرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم اللسان العربي

إعداد الطالبة: خديجة كلاتمة

إشـــراف الأستاذ الدكتور: عمار شلواي

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
محمد خان	أستاذ	بسكرة	رئيسا
عمار شلواي	أستاذ	بسكرة	مشرفا ومقررا
رابح بومعزة	أستاذ	بسكرة	عضوا مناقشا
دليلة مزوز	أستاذ محاضر–أ–	بسكرة	عضوا مناقشا

السنـــة الجامعية: 1431 –1432 هـــ
2010 –2011 م

بِسْمِ اللّهِ الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ

"قُلْ إِنَّمَا الْعِلْمُ عِندَ اللَّهِ وَإِنَّمَا أَنَا نَذِيرٌ مُّبِينٌ"

الملك: 26

شكر و عرفان

أحمدك يا رب حمدا كثيرا، فسبحانك لا إله إلا أنت، بك نؤمن و بقدرتك نستعين وعليك نتوكل و لك نشكر

أتقدم بشكري الخالص لأستاذي الدكتور عمار شلواي على توليه مهمة الإشراف على البحث و توجيهاته وتوصياته الدائمة

كما أشكر كل من الزميلين

باديس لهويمل، أمال ماي

الأستاذة رحيمة شيتر، الأستاذ اليامين بن تومي من جامعة سطيف، الأستاذة ليلى كادة

الأستاذة فهيمة لحلوحي

وكل من له الفضل في إنجاز هذا البحث

خديجة كلاتمة

مقدمة

البحث عن المعرفة أمر شغل العقل البشري منذ القدم، فكان الإنسان يوظف حسه ونظره وبديهته لاكتشاف حقائق الأمور وطبيعة الأشياء وإصدار أحكام تجاهها ، ثم لا يلبث هذا العقل حتى يصطدم بما يبطل أحكامه على تلك الأشياء، فيسعى انطلاقا من ملاحظاته وتأملاته وربطه الأحداث بعضها ببعض ويقيس هذا على ذاك إلى تغييرها واستخلاص معارف جديدة.

إن هذه العملية التي يمارسها العقل البشري أسهمت – مع مرور الزمن– في رقي الحياة الاجتماعية والثقافية والعلمية للإنسان، فجعلته يؤسس معارفه وعلومه بالاعتماد على آليات عقلية خاضعة لنظام منطقي هدفه الوصول إلى المعرفة الصحيحة في مختلف الميادين.

و إذا حاولنا أن نبحث عن المعرفة في علوم العربية ينبغي لنا أن نستوعب الآليات العقلية التي نقلت إلينا هذه المعرفة، وكيف أسهمت في إنتاجها. و من بينها آلية الاستدلال وهي من أهم الآليات العقلية التي استند إليها الخطاب العربي في إنتاج معارفه ونقلها، وبما أنه آلية اشتركت في الاشتغال بها علوم كثيرة، فقد اتسع مفهومه ليشملها جميعا، فارتبط في البداية بالمنطق الصوري الذي اعتبره العلماء آلة للعلوم الأخرى، يتم بها الحصول على معارف جديدة ، ولما وافق تصورهم هذا مفهومهم للاستدلال بأنه آلية ذهنية يتم فيها الانتقال من معلومات سابقة إلى طلب معلومات جديدة، صار المنطق ينعت بعلم الاستدلال وأكثر العلوم استخداما للاستدلال المنطقي العلوم الرياضية، والفيزيائية، والكيميائية وما يرتبط بها من علوم ؛لأن وسيلتها في ذلك اللغات الصناعية في إنتاجها المعرفة، ولأنها الأنسب لمثل هذا النوع من الاستدلال الذي يعتمد على صوْرَنَة اللغة ويخضعها إلى قواعد وقوانين ثابتة تؤدي إلى نتائج يقينية.

وإذا كان الاستدلال المنطقي مطلوبا في اللغات الصناعية، فإن قوانينه وقواعده تعجز أمام خصائص اللغة الطبيعية التي تتميز بالكثافة والغموض، مما اضطر الباحثين إلى تطويع آليات الاستدلال وفق هذه الخصائص فانتقل مفهوم الاستدلال من المنطق إلى التداول والحجاج، فلم يعد بذلك الاستدلال الذي يعتمد الصرامة المنطقية في تطبيقه للقواعد في إنتاج المعرفة، بل أصبح استدلالا خاضعا لشروط مقامية وأحوال المتكلمين.

كذلك كان الاستدلال سبيل العلوم العربية من أصول الفقه وعلم الكلام والنحو والبلاغة، في إنتاج المعرفة، وبما أن هذه العلوم مرتبطة بلغة القرآن الكريم، وهي لغة البيان اتخذ الاستدلال شكلا خاصا بهذه اللغة فقد اعتمد علم الأصول والنحو العربي على الآليات التمثيلية كالاستدلال التمثيلي أو ما يسمى بالقياس التمثيلي في إنتاج القول الفقهي والحكم النحوي الذي يختلف عن القياس المنطقي والاستدلال الشرطي .

وإذا كانت الممارسة الاستدلالية تختلف من مجال إلى آخر،فإن مفهوم الاستدلال يشكل نقطة تقاطع بين هذه المجالات لتضمنه معنى (اللزوم) فقد قيل إنه:

- آلية لإنتاج المعرفة.
- علم يطلب حصول علم آخر.
- سلسلة من النظرات المتعاقبة تطلب حصول معارف جديدة.
- الانتقال من أمر حاصل إلى أمر مطلوب حصوله.
- قدرة ذهنية على استنتاج المعرفة.
- طلب المجهول من العلوم.

ونظرا لأهمية هذا الموضوع خصصنا بحثنا هذا لمعالجة أسسه و قواعده وصوره واخترنا لـــه مدونة من التراث العربي تتميز بأسلوبها الاستدلالي الواضح ألا وهي" منهاج البلغاء وسراج الأدباء لأبي الحسن حازم القرطاجني" ، هذه المدونة التي أراد فيها صاحبها تأســيس نظريـــة شعرية للقصيدة العربية في زمن اختل فيه نظامها وحاد الناس عن نظمهم الشعر إلـــى أمـــور أخرى، الأمر الذي جعلهم يجهلون قواعد وأسس نظم الشعر، فكان "حازم" في هـــذه المدونـــة معلّما وموجها وناظرا ومناظرا يطرح المسألة ويستدل عليها بأساليب متنوعـــة ليـــستنتج فـــي الأخير نتائج يبني بها آرائه.ولهذا جاء منهاجه منظما مقسما وفق منهجية منطقية ينطلق فيهـــا من المقدمات وصولا إلى النتائج.

وعلى هذا الأساس جاء عنوان بحثنا (الاستدلال في منهاج البلغاء وسراج الأدباء لأبي الحسن حازم القرطاجني) ولاختيارنا هذا الموضوع دوافع أهمها:

- ضرورة معرفة الآليات الذهنية التي تنتج المعرفة الإنسانية.
- ضرورة معرفة الآليات الإنتاجية للمعرفة في التراث العربي لاستيعاب نصوصه.
- اكتشاف عمل آلية الاستدلال في إنتاج المعرفة وبناء الخطاب.
- تأثر حازم القرطاجني بالمنطق الأرسطي في كثير من القضايا.
- الطريقة المنطقية التي أخرج فيها حازم منهاجه.
- أساليبه المتنوعة في الاستدلال.
- تأثر حازم القرطاجني بالاستدلال الأصولي.

وقد كان الاستدلال محور بحث الأصوليين والنحاة والبلاغيين القدامى و أنجزت فيه دراسات حديثة نذكر منها:

الاستدلال والبناء بحث في خصائص العقلية العلمية لبناصر البعزاتي،الاستدلال بين البرهاني والرمزي لعز الدين غازي، الاستدلال النحوي في كتاب سيبويه، وأثره في تاريخ النحو،والأثر النحوي في استدلال النحاة الأوائل لأمان الدين حتحات، الاستدلال عند الأصوليين لأسعد عبد الغني، الاستدلال البلاغي لشكري المبخوت، ضوابط المعرفة وأصول الاستدلال والمناظرة لعبد الرحمن حسن حنبكة الميداني، طرق التضمين الدلالي والتداولي في اللغة العربية وآليات الاستدلال لإدريس سرحان.أما دراستنا هذه فقد خصصت للبحث في كيفية الاشتغال بآلية الاستدلال في العلوم العربية لإنتاج المعرفة وبناء الخطاب العربي التراثي.

ولعل منطلقنا في هذه الدراسة جملة من الإشكاليات أهمها:

- ما مفهوم الاستدلال وما موضوعه و ما هدفه ؟
- كيف يسهم الاستدلال في بناء الخطاب؟
- كيف تتم عملية إنتاج المعرفة عن طريق الاستدلال؟
- هل يتسع مفهوم الاستدلال لأكثر من مجال؟ أم أنه خاص بمجال واحد؟
- ماهي قواعده وضوابطه؟
- ماهي صوره وأنواعه؟
- ما هي صوره في المنهاج؟
- هل كان حازم منطقيا صارما في الاستدلال أم أصوليا خالصا؟
- ماهي خصائص البنية الاستدلالية في المنهاج؟

وللإجابة عن هذه الإشكاليات اقتضى البحث أن يقسم إلى مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة، فتضمنت المقدمة التعريف بموضوع البحث مبرزة أهم إشكالاته وعناصره وأهم المصادر والمراجع التي تم اعتمادها، وكان الفصل الأول من البحث تحت عنوان مفهوم الستدلال وأثره في إنتاج المعرفة في علوم العربية ، حيث كان عرضا نظريا لمفهوم الاستدلال وبيان مدى ارتباطه بالمنطق الأرسطي الذي أكسبه الصرامة المنطقية، وارتباطه بالمجال التداولي الحجاجي

الذي أكسبه صفة المرونة، ثم النظر في الممارسة الاستدلالية للعلوم العربية من أصول فقه، ونحو، وبلاغة،التي توسلت بهذه الآلية لإنتاج معارفها.

أما الفصل الثاني فكان عنوانه صور الاستدلال في المنهاج وتركيبها في المنهاج ومنها القياس الحملي، الاستدلال الشرطي بنوعيه المتصل والمنفصل، الاستدلال التمثيلي، والاستدلال بالآليات الاعتراضية كتقدير اعتراضات الخصم و النقض والمعارضة و المنع المستند. وكان الفصل الأخير تحت عنوان خصائص البنية الاستدلالية في المنهاج و منها التقديم والتأخير، وتداخل المقدمات والنتائج، والإضمار، والاستناد إلى الروابط اللغوية وأخيرا كانت خاتمة البحث وهي عرض لأهم النتائج التي تم استخلاصها.

و ليتميز البحث بالدقة و يكون أكثر تنظيم للوصول إلى نتائج سليمة اعتمدنا في ذلك على المنهج الوصفي إضافة إلى المنهج التداولي؛ لأنهما الأنسب لمثل هذه الدراسة.

ولكي يستقيم موضوع دراستنا اعتمدنا جملة من المصادر والمراجع تنوعت بين النقد واللغة والمنطق والفقه والنحو والبلاغة فمن

كتب النقد:" الخطابة، الشعر" لأرسطو طاليس، "البلاغة الجديدة بين التخيل والمحاكاة" لمحمد العمري، "نظرية الشعر عند الفلاسفة" للأخضر جمعي، "النظرية النقدية العربية في الفكر الفلسفي" لمحمد خليفة.

كتب اللغة: فقد كان الاعتماد على "تجديد المنهج في تقويم التراث واللسان والميزان أو التكوثر العقلي في أصول الحوار وتجديد علم الكلام" لطه عبد الرحمان، "التداولية اليوم علم جديد في التواصل" لآن روبول وجاك موشلار،ضوابط المعرفة وأصول الاستدلال و المناظرة لعبد الرحمن حسن حنبكة الميداني.

كتب المنطق: فكان أهمها: "علاقة المنطق باللغة عند الفلاسفة المسلمين" لحسن البشير صالح، "دروس المنطق الصوري" لمحمود يعقوبي، "علم المنطق" لألكسندرا غيتمانوفا.

كتب أصول الفقه: "إحياء علوم الدين"، "المستصفى من علم الأصول"، "محك النظر للغزالي.

كتب أصول النحو: "أسرار العربية" لابن الأنباري، "الاقتراح في علم أصول النحو" للسيوطي،

كتب البلاغة العربية: دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني، "المفتاح" للسكاكي، و"المنهاج" لحازم القرطاجني، "الاستدلال البلاغي" لشكري المبخوت.

كما فرض بحثنا مجموعة من الصعوبات تمثلت في صعوبة الموضوع ؛ لأنه يعود إلى أصول فلسفية ومنطقية وإسلامية ويتسع لأكثر من مجال ، فكل علم له اصطلاحاته ومفاهيمه الخاصة

به، ، كذلك صعوبة فهم بعض المسائل في المدونة ولعل ذلك راجع لتأثر حازم بالمنطق الأرسطي في بعض القضايا كما أن حازما يعتمد الأسلوب التجريدي أحيانا دون التمثيل في طرح بعض المسائل.

ولكنه بعون الله وبحمده تم تذليل كل صعب واستطعنا بفضله تعالى توضيح ما استطعنا بيانه فإن أصبنا فمنه عز وجل وإن أخطئنا فمن أنفسنا.

وفي الأخير أقدم شكري الخالص لأستاذي المشرف عمار شلواي على توجيهاته وتوصياته لضمان إنجاز بحث علمي سليم والله من وراء القصد.

الفصل الأول:مفهوم الاستدلال وأثره في إنتاج المعرفة في علوم العربية

أولا: مفهوم الاستدلال

أ- المفهوم المنطقي

ب- المفهوم التداولي

جـــ- وظائفه

ثانيا: أثره في إنتاج المعرفة في علوم العربية

1-الاستدلال في التفكير الأصولي

2-الاستدلال في التفكير النحوي

3-الاستدلال في التفكير البلاغي:

-عند الجرجاني(ت471هـــ)

-عند السكاكي(ت 626 هـــ)

-عند حازم القرطاجني(ت 684 هـــ)

أولا/ مفهوم الاستدلال Inférence :

تمهيد:

إن الناظر في تراثنا العربي والمتفحص لأصوله يجد نفسه أمام تراث تختلف فروعه وعلومه و مجالات البحث فيه ،ولم يكن لهذا التراث أن يصل إلينا دون نصوص وخطابات حملت مضامينه المختلفة بطريقة منطقية و منهجية سليمة، الأمر الذي دفع الباحثين لكشف فحوى هذه النصوص و النظر في بنائها ومناهجها التي جعلتها تظهر بهذا البيان.

وبما أن هذه النصوص كانت تحمل معارف مختلفة ومضامين متنوعة كان على علمائنا تحديد الوسائل و الآليات المناسبة لنقل كل معرفة؛ لأن المعارف لا تحقق غايتها مالم تنقل في قالب منهجي يخضع لبناء محكم، كما لا يمكن استيعاب مضامين النصوص ما لم نكن على علم بالوسائل و الكيفيات التي تدخل في بنائها. ولقد اصطلح علماؤنا على هذه الوسائل ب"الآليات الإنتاجية"[1]؛ لأنها تعمل على توليد وإنتاج المعرفة، بإقامة الدليل الذي يعتمد على العمليات الاستدلالية التي تتصف بالانبنائية؛ حيث تجتمع الصورة والمضمون؛ أي شكل التعبير وجوهره، وتكون مقيدة بنطاق معرفي خاص، كما تكون على مراتب ودرجات متفاوتة[2].

وبهذا يكون لبنية النص شكل خـــــاص لتقديم مختلف المعلومات التي تحدد العلاقـــات الاستدلالية بين تراكيبه[3]؛ كعلاقة الشرط والسببية والاستلزام والاستنتـــاج والقيـــاس وغيرها من العــلاقات المنطقية[4] التي تحدد صفة الانبنائية للنصوص التراثية.

---

[1] ينظر، طه عبد الرحمن، تجديد المنهج في تقويم التراث، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، بيروت، لبنان، ط/2، 2005م، ص 23.

[2] ينظر ، طه عبد الرحمن: اللسان و الميزان أو التكوثر العقلي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، بيروت، ط/1، 1998 م، ص 38.

[3] ينظر، جاك ديشين :استيعاب النصوص و تأليفها ،تر : هيثم لمع ، المؤسسة الجامعية للدراسات ،بيروت ، لبنان،ط/1، 1411هـ-1991م،ص 25

[4] ينظر، أبو بكر العزاوي: الخطاب و الحجاج، الدار البيضاء، ط/1، 1427هـ-2007م، ص 17.

وقد تكون الآليات الإنتاجية للنصوص إما أصلية تراثية، وإما مستمدة من ثقافات أخرى[1]، تقبل التنقل من حقل فكري إلى آخر، كما يمكن للآلية الواحدة أن تشترك فيها علوم كثيرة مختلفة[2]؛ فتتخذ المنهج نفسه و الوسائل نفسها كما هو في علم أصول الفقه وعلم الكلام والنحو والبلاغة ؛ ذلك أن هذه العلوم تتفاعل فيما بينها « فالمباحث الكلامية تتفاعل مع المباحث اللغوية و البلاغية والفلسفية، كما تتفاعل المباحث المنطقية مع المباحث اللغوية و الأصولية»[3].

ولعّل إدراك علماء العربية لهذه الآليات وكيفية الاشتغال بها وتخيّرهم لها وفق كل مضمون، جعل هذه النصوص مدللة ومنظمة ومعلّلة، تحقق أغراضها وتؤثر في متلقيها؛ فتقنعهم بأمور وتدفع عنهم أمورا أخرى.

والآلية بهذا التصور تأخذ معنى العلم الذي يسعى إلى تحصيل علم آخر[4]، كالمنطق للفلسفة أو لعلم الكلام أو لأصول الفقه[5]، فهي تأخذ صفة "الخادم"؛ أي أنها تقدم منفعة لعلم آخر من شأنه الاستفادة منه[6].

ومن الآليات الإنتاجية التي اشتغل بها علماؤنا لإنتاج معارفهم آلية "الاستدلال"؛ حيث جاءت أغلب نصوصهم وخطاباتهم مبنية بناء استدلاليا معتمدين في ذلك على أدوات وقواعد وضوابط عقلية ، وأخرى نقلية من أجل إقامة الحجة لإثبات قضاياهم ودعواهم، فقد راحت مختلف العلوم العربية كأصول الفقه، وعلم الكلام، والنحو، والبلاغة توظف هذه الآلية من أجل بناء نصوصها وإنتاج معارفها.

---

[1] ينظر، طه عبد الرحمن: تجديد المنهج في تقويم التراث، ص 24.

[2] ينظر، المرجع نفسه، ص 82.

[3] المرجع نفسه، ص 90.

[4] ينظر، المرجع نفسه، ص ن.

[5] ينظر، ابن خلدون:المقدمة ، تح: درويش جويدي، المكتبة العصرية صيدا، بيروت، لبنان، (دط)، 1423هـ-2002م، ص 535.

[6] ينظر، طه عبد الرحمن، تجديد المنهج في تقويم التراث، ص 84.

ولعلّنا نتساءل عن طبيعة الآلية الاستدلالية التي اشتغل بها علماؤنا، أهي آلية ذات أصول عربية إسلامية؟ أم أنها آلية انتقلت إلى العلوم العربية مع ما وفد إلينا من علوم ومعارف؟وهل لهذه الآلية مفهوم واحد أم تعددت مفاهيمها؟هل تشتغل هذه الآلية في مجال واحد أم في مجالات عديدة ؟

بعد البحث و التقصّي عن طبيعة "الاستدلال" ألفيناه يتسع لأكثر من مفهوم ويتسع لأكثر من مجال،إنه آلية تشتغل بها مختلف العلوم لإنتاج معارفها؛ في المنطق واللغة، في الخطابات العادية وفي اللغات الصورية التي توظفها الرياضيات و الفيزياء، في التعليم و التواصل؛ إذ تعتمد على العمليات الاستدلالية للحصول على معارف جديدة ونتائج دقيقة ، ونظرا لتعدد المجلات التي تتوسل بالعمليات الاستدلالية تعددت مفاهيمها وتنوعت؛ فلم نجد بدّا من أن نصنّفها وفقا لهذه المجالات:

- المفهوم المنطقي للاستدلال.
- المفهوم التداولي والحجاجي للاستدلال.

أ/ المفهوم المنطقي للاستدلال:

قبل أن نعرض مفهوم الاستدلال المنطقي علينا البحث في "المنطق" logique

باعتباره أكثر العلوم ارتباطا بالاستدلال، ولنحلل العلاقة التي تجمع بين هذين المفهومين ومعرفة الأسس المنطقية للعمليات الاستدلالية التي تتوسل بها الخطابات و النصوص بهدف الإقناع و التأثير في المتلقي.

والمنطق "علم" بدأت تتضح معالمه مع أرسطو الذي اعتبره آلة للعلوم النظرية تبحث في صور الفكر وفي الاستدلال[1] وفي صحيح العلم وفي فاسده وفي الحجج المفيدة للتصديقات[2]، فقد

[1] ينظر، حسن بشير صالح: علاقة المنطق باللغة عند فلاسفة المسلمين، دار الوفاء، الإسكندرية، ط/1،2000م، ص 44.

[2] ينظر، ابن خلدون، المقدمة، ص 474.

قيل إن المنطق هو« التميز بين الصدق و الكذب في الأقوال»[1] والصدق والكذب "أحكام" لا تتم إلا في قالب لغوي يسمى القضية proposition وهي

« قول يثبت أمرا لأمر أو ينفيه عنه على سبيل احتمال صدقه وكذبه»[2].

وبما أن المنطق يبحث في صور الفكر وأنّ فكرنا إنما يحصل حسب بعض القواعد المنظمة[3] وجب أن يكون المنطق علم يبحث في قوانين هذا الفكر و في عمليات انتقال الذهن من أمور حاصلة إلى أمور مستحصلة تأخذ صورة الانبناء؛ أي أنها تبني شيئا على شيء، وهذا هو التفكير السليم الذي يهدف إليه المنطق ، ومن المؤكد أن الأمور المستحصلة هي أمور مطلوبة حصولها، ثم الانتقال إليها عن طريق التسليم بالأمور الحاصلة[4]، وبهذا "فالمنطق" «علم يبحث في قوانين الانتقالات من أقوال مسلم بها إلى أقوال مطلوبة»[5] ، و الأقوال المسلم بها و الحاصلة تسمى في المنطق "مقدمات"؛ لأنها قول « موجب شيئا لشيء أو سالب شيئا عن شيء»[6]، أما الأقوال المستحصلة المنتقل إليها هي نتيجة ذلك الانتقال، و النتيجة هي القضية التي « لا يمكن أن تكون كاذبة في حال صدق المقدمات»[7] .

يرى "طه عبد الرحمن" أن ما تضمنه المنطق من معنى القول، والطلب، والانتقال؛ إنما جمعه نظّار المسلمين في معنى منطقي واحد وهو "اللزوم" ؛ لأنه يفيد معنى الانتقال، كما يفيد اللزوم دلالة الاقتضاء التي تتضمن معنى الطلب وبهذا أطلقوا على المنطق تسميات عديدة، كعلم

[1] طه عبد الرحمن: اللسان أو الميزان أو التكوثر العقلي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، بيروت، ط/1، 1998م، ص 86.

[2] محمود يعقوبي: دروس المنطق الصوري، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، ط/1، 1999م،ص 65.

[3] ينظر، المرجع نفسه، ص 4.

[4] ينظر، طه عبد الرحمن: اللسان و الميزان، ص 86.

[5] المرجع نفسه، ص 87.

[6] محمد مرسلي: منطق المحمولات، دار توبقال، الدار البيضاء، المغرب، ط/1، 2004م، ص 10.

[7] الكسندرا غيتما نوفا: علم المنطق، دار التقدم، موسكو، 1989م، ص 176.

الاستلزام، وعلم الاستنتاج، و علم الدليل[1] الذي يلزم من العلم به العلم بشيء آخر[2]، ويبحث فيه عن وجه الدليل وشروطه[3]، وقواعده التي ينتظم وفقها.

ولما كان مفهوم المنطق يتضمن معنى اللزوم فإنه يوافق معنى "الاستدلال" هذه الآلية العقلية التي اعتمدت عليها العلوم من أجل التثبت من سلامة الأقوال وذلك بالربط بينها وبين نتائجها، ولأنه «عملية منطقية تنطلق من عدد معين من المعلومات المعروفة (المقدمات المنطقية) لتتولد منها نتيجة أو نتائج جديدة» [4] وتكون بين هذه المعلومات أو الأقوال علاقات استدلالية تربط بين الصور المنطقية لعدد معين من الجمل[5].

وبهذا يمكن القول بأن المنطق هو "علم الاستدلال" و القائم عليه[6]، لأنه عمل عقلي صرف يجعل المعرفة دليلا على معارف أخرى جديدة ؛ تدل على حركة العقل الانتقالية من أمر إلى أمر آخر بصفة متدرجة قصد الوصول إلى المطلوب العقلي ، فيكون الاستدلال بهذا سلسلة من النظرات المتعاقبة التي يحصل بعضها من بعض فيُكشَفُ المجهول استدلالا بالمعلوم بحثا عن حقائق أو إثبات لحقائق سابقة.[7]

والاستدلال المنطقي مرتبط بما يسمى بالسيلوجسموس syllogismes الذي ترجم إلى كلمة "قياس"؛ وهو « استدلال يستنتج فيه من مقدم يجمع حدين بحد ثالث، تالي يجمع أحد هذين الحدين بالآخر»[8] ويلتزم بقواعد خاصة بالتركيب وبالاستغراق، أما قواعد التركيب فهي

---

[1] ينظر، اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، ص 88.

[2] الشريف الجرجاني: التعريفات، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط/1، 1425هـ-1426، 2005م، ص 76.

[3] الغزالي: إحياء علوم الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط/1، 1423 هـ-2002م، مج/1، ص 39.

[4] آن روبول، جاك موشلار: التداولية اليوم علم جديد في التواصل، تر: سيف الدين دغفوس، محمد الشيباني، دار الطليعة، بيروت، لبنان، ط/1، 2003 م، ص 62.

[5] ينظر، طه عبد الرحمن: في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء،المغرب،بيروت لبنان، ط/2، 2006م، ص36.

[6] ينظر، طائع الحداوي: سيميائيات التأويل (الإنتاج ومنطق الدلائل)، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، بيروت، لبنان، ط/1، 2006م، ص 157.

[7] ينظر، محمود يعقوبي: دروس المنطق الصوري، ص 114.

[8] المرجع نفسه، ص 123.

مشروطة بتوفر الحد الأكبر، و الحد الأصغر، و الحد الأوسط الذي يظهر في كل من المقدمتين ولا يظهر في النتيجة، أما قواعد الاستغراق أن يستغرق الحد الأوسط مرّة واحدة في المقدمتين، وألا يستغرق حد في النتيجة ما لم يكن مستغرقا في إحدى المقدمتين.

والمقدمتان الموجبتان تنتجان نتيجة موجبة، أما إذا كانت إحدى المقدمتين سالبة كانت النتيجة كذلك، ولا إنتاج من مقدمتين سالبتين بل يكون على الأقل إحداهما موجبة، وفي حال ما إذا كانت قضايا القياس أقل من ثلاث، كان ذلك استدلالا مباشرا نتيجته غير محددة، وإذا كان أكثر من ذلك، عُدّ قياسا مركبا[1]،ولمعرفة كيفية جريان العمليات الاستدلالية عن طريق القياس نقدم المثال الآتي توضيحا لما سبق:

مقدمة (1) كل كمال في المخلوق هو من إرادة الخالق

مقدمة (2) القدرة على الفعل كمال في المخلوق

نتيجة القدرة على الفعل من إرادة الخالق

إن الإقرار بصدق القضية الأولى وصدق القضية الثانية يلزم الإقرار بحكم ثالث تضمنته القضية الثانية بعدما كانت في علاقة مع الأول، وهذا الحكم هو النتيجة[2]، هذه العناصر الثلاثة تشكل بنية الاستدلال[3]، أو صورته التي يتم الاعتماد عليها في بناء القضايا وترتيبها حسب الكم و الكيف[4]، أما مضمون أو مادة الاستدلال فهي مضامين تلك الصور، ويترتب عنها لزوم قد يكون صحيحا أو فاسدا، من ناحية الصورة أو المادة نحو:

[1] ينظر، ماهر عبد القادر محمد: المنطق ومناهج البحث، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان،(دط)، 1405هـ-1985م، ص (77، 78، 79).

[2] ينظر، محمود يعقوبي: دروس المنطق الصوري، 115.

[3] ينظر، الكسندرا غيتما نوفا: علم المنطق، ص 174.

[4] ينظر، محمود يعقوبي: دروس المنطق الصوري، 117.

المثال الأول: كل إنسان ضاحك

وزيد إنسان

إذن زيد ضاحك

المثال الثاني: كل إنسان شاعر

وزيد إنسان

إذن زيد شاعر

إن اللزوم في المثال الثاني فاسد؛ ذلك أن الشعر صفة عارضة، ليست كالضحك في المثال الأول، فإذا لزم أن يكون كل إنسان ضاحكا، ليس بالضرورة أن يكون كل إنسان شاعرا[1].

إلا أنه في الاستدلال المنطقي يتم التركيز أكثر على صور وأشكال الاستدلال وترتيب قضاياها على حساب مضمونها؛ حيث لا يهمه من مضمون الألفاظ و العبارات وما تحيل إليه[2] سوى وظيفتها الإخبارية و الوصفية[3] اعتمادا على مقدمات مضبوطة أو مسلمات يكون عددها اثنين ونتيجة صادقة يقينية لا تتناقض مع مقدماتها، كما لا يهتم الاستدلال المنطقي بالسياقات و المقامات التي تحيط بالعمليات الاستدلالية والتي من أجلها أنشئ الخطاب؛ لأنه وببساطة خطاب صوري آلي مجرد[4].

ولعلّ الدافع من توظيف المنطق الصوري و قواعده و قوانينه نابع من قرار جعل العلم المطلوب أكثر دقة وتماسكا في اختيار الاستدلالات الصحيحة. إلا أنه مع تقدم البحوث و الدراسات في اللغة و المنطق واتساع مجال استخدام المنطق كان من اللازم أن يطوّع المنطق وطبيعة العلوم المختلفة؛ لأن العلوم لا تتركب حسب ما يقتضيه المنطق الصوري؛

[1] ينظر،، محمود يعقوبي: دروس المنطق الصوري ، ص 118.

[2] ينظر، حسان الباهي، اللغة و المنطق (بحث في المفارقات)، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، دار الأمان، الرباط، ط/1، 2000م، ص 138.

[3] ينظر، حسان الباهي: الحوار ومنهجية التفكير النقدي ، إفريقيا الشرق، المغرب، 2004م، ص 72.

[4] ينظر، حسان الباهي: اللغة و المنطق، ص (140، 141).

فالمفاهيم تتسع وتضيق و النتائج تتغير من حين لآخر؛ لذا كان من الواجب تكييف المنطق وضروب الاستدلال مع حالات التفكير في جميع الميادين[1]، ولأن البحث في ميدان اللغة و في مجال الخطاب الطبيعي يلزم الباحثين خلق أنساق منطقية تتوافق مع طبيعة اللغة العادية وخصائصها[2]. دفعهم لاكتشاف حقل لغوي آخر وهو حقل الخطاب " التداولي الحجاجي" الذي يتميز بخصائص بنائية تواصلية تعتمد على الصور الاستدلالية الخاضعة لشروط القول، و المقام، والتلقي[3]. و في هذا الحقل بالذات صار للاستدلال مفهوما يختلف عن سابقه من نواح عديدة ندرجها فيها يأتي.

ب/المفهوم التداولي للاستدلال:

إن مفهوم الاستدلال الذي يرتبط باللغة الطبيعية يختلف كثيرا عن استدلال اللغات الصورية المنطقية ؛ فبعدما كان الاستدلال يعتمد على الطرق اليقينية و المسلمات ويركز على صور و أشكال الاستدلالات وأبنيتها على حساب مضامينها، لم يعد كذلك في الخطاب الطبيعي؛ ذلك أن صورنة ظواهر اللغة الطبيعية لا يرفع عنها الغموض

و الالتباس اللذين يميزان تعابيرها[4] ؛ فقد يدل اللفظ الواحد على معان عديدة ، وإن دلّ على معنى معين لا يكون ذلك المعنى دقيقا[5]. ولذلك تتعدد تأويلات الخطاب الطبيعي باختلاف مضامينه ومقامه ومقاصد المتخاطبين[6].

---

[1] ينظر، بناصر البعزاتي الاستدلال والبناء (بحث في الخصائص العقلية العلمية)،دار الأمان،الرباط،المركز الثقافي،،الدار البيضاء ،المملكة المغربية ،ط/1، 1999م،ص81.

[2] بنظر حسان الباهي:الحوار و منهجية التفكير النقدي،ص72.

[3] ينظر، محمد سالم محمد الأمين الطلبة، الحجاج في البلاغة المعاصرة (بحث في بلاغة النقد المعاصر)، دار الكتاب الجديدة المتحدة، بيروت، لبنان، ط/2008،1م، ص 176.

[4] ينظر، حسان الباهي :اللغة والمنطق،72.

[5] ينظر، طه عبد الرحمن: في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، ص 99.

[6] ينظر، حسان الباهي: الحوار ومنهجية التفكير النقدي، ص 72.

إلا أن هذه الخصائص التي تميز اللغة الطبيعية عن اللغة الصورية لم تمنعها من استحضار آليات وأنساق منطقية من شأنها ضبط بنيتها[1] وتنظيمها ومثل هذه الأنساق ترتبط بالتداوليات المنطقية و الحوارية و الحجاجية[2]. وبما أن الاستدلال أحد هذه الأنساق المنطقية التداولية التي تسهم في بناء النصوص و الخطابات الطبيعية، وأن قواعد التداول اللغوي تقتضي أن يسهم المخاطب مع المتكلم في إنتاج الخطاب ، وجب أن تكون عملية الاستدلال مشتركة بين المتكلم و المخاطب ، فقد يدخل المتكلم في الكلام بما ليس للمخاطب علم به ويقوم هو الآخر مستدلا بكلام الأول بتفسير و تأويل ذلك الخطاب وفقا للمعلومات المشتركة بينهما[3].

وبهذا يمكن أن نعتبر أقوال المتكلم "مقدمات" اقتضت من المخاطب تفسيرا وتأويلا يسلتزم حكما معينا على ما تم تلفظ المتكلم به في التداوليات.

وتسمى هذه العملية التي تمت بين المتكلم و المخاطب "بالاستلزام التخاطبي" Implicature، هذا المنوال الذي أسسه "غرايس Grice وقال بأنه يتولد عن طريق الاستدلال الخاضع لقواعد المحادثة[4]، «وهي التي تقوم على إعطاء القدر الضروري من المعلومات ولكن دون زيادة. إن الشريك في التلفظ بالخطاب ينشئ دلالة بتصرفه في الاستدلالات السياقية و المنطقية و الاجتماعية اللسانية و الثقافية[5]».

ومن قواعد المحادثة: قاعدة الكم: Maxime quantité التي تفرض على المتكلم التقيد بالعبارات و المعلومات المرتبطة بالمقام فلا يزيد عنها ولاينقص، كما نجد قاعدة العلاقة Maxime de relation و تكون الأقوال فيها ذات علاقة بأقوال المتكلم السابقة أو أقوال

[1] ينظر، حسان الباهي: الحوار ومنهجية التفكير النقدي ، ص 97.

[2] ينظر، المرجع نفسه، ص 73.

[3] ينظر الأزهري ريحاني: النحو العربي و المنطق الأرسطي(دراسة حفرية تداولية)، اتحاد الكتاب الجزائريين، الجزائر، (د ط)، 2005 م، ص 101.

[4] ينظر، آن روبول، جاك موشلار: التداولية اليوم علم جديد في التواصل، ص 62.

[5] ينظر، فيليب بلانشيه: التداولية من أوستين إلى غوفمان، تر: صابر حباشة، دار الحوار، سورية، ط/1، 2007م، ص144.

الآخرين، أما قاعدة "الكيف" Maxime de manieré فتركز على وضوح الكلام وترتيبه وصدقه دون غموض ولا التباس[1].

وهذه القواعد تشكل عملية التخاطب الصحيحة بين المتحاورين وأي خلل أو خرق يقع على أحدها من قبل المتكلم وجب على الآخر أن يصرف كلام محاوره عن معناه الظاهري إلى معنى آخر خفي اقتضاه المقام. وهذا المعنى إنما كان عن طريق الاستدلال بالمعنى الظاهر على الخفي[2].

وبهذا فعملية الاستدلال في منوال غرايس Grice تقع أساسا من جهة المخاطب الذي يقوم بتفكيك عناصر دالة متعددة[3] تعتبر مقدمات لكل ما أراد القائل تبليغه. ولتوضيح كيفية جريان عملية الاستدلال في المنوال الغرايسي نقدم المثال الآتي[4]:

يعرض زيد القهوة على عمرو، وإذا بعمرو يجيبه (القهوة تمنعني من النوم) وبهذا يكون عمرو قد اخترق قاعدة (العلاقة) و التي استلزمت من زيد إدراكه بأن (عمرو لا يرغب في القهوة)، لكن بعد قيامه بعملية الاستدلال الآتية:

1-ينبغي عليه أن ينهض غدا في الصباح باكرا

2-فعليه إذن الذهاب إلى فراشه باكرا و النوم باكرا

3-إذن فهو لا يرغب في القهوة.

كما كان لزيد أن يقوم بعملية استدلال أخرى تختلف عن سابقتها نحو:

1-يريد مشاهدة فيلم في ساعة متأخرة

2-لذا فهو يرغب في الذهاب إلى فراشه متأخرا و النوم متأخرا

3-إذن فهو يرغب في قهوة.

---

[1] ينظر، صلاح إسماعيل: نظرية المعنى في فلسفة بول جرايس، الدار المصرية السعودية، القاهرة، (دط)، 2005م، ص87.

[2] ينظر طه عبد الرحمن: في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، ص104،

[3] ينظر، فليب بلانشيه: التداولية من أوستين إلى غوفمان،ص153.

[4] ينظر، آن روبول ،جاك موشلار :التداولية اليوم علم جديد للتواصل،ص64.

توضح هذه العمليات الاستدلالية أن الاستلزامات التخاطبية لغرايسGrice لا تتأسس على آليات الاستدلال البرهاني المنطقي؛ بل على أساس افتراضات مسبقة يتم إثباتها[1] فتجعل من الخطاب الطبيعي قابلا للحوار و المناقشة[2]. وإذا كان الاستدلال أحد الأنساق المنطقية التداولية التي يبنى بها الخطاب الطبيعي ويتكاثر به؛ وكان الخطاب الطبيعي يتضمن عديدا من العلاقات الحجاجية التي تبنى وفق أنساق منطقية، وجب أن يكون الاستدلال أحد هذه الأنساق التي يعتمدها الخطاب الحجاجي، ذلك أنه « إنجاز تسلسلات استنتاجية، داخل الخطاب، أي متواليات من الأقوال و الجمل بعضها بمثابة، الحجج، وبعضها الآخر بمثابة النتائج التي تستنتج منها» [3].

ومثال ذلك قول جرير من [المتقارب][4]:

فَغُضَّ الطَّرْفَ إِنَّكَ مِنْ نُمَيْرٍ فَلَا كَعْبًا بَلَغْتَ وَلَا كِلَابَا

نتيجة حجة

فالحجة استلزمت نتيجة؛ لأنها خاضعة لمنطق اللغة، ويمكن الحصول على صيغ عديدة من خلال استخدام روابط حجاجية مختلفة نحو[5]:

- إذا كنت من نمير فغض الطرف (شرط واستلزام)
- غض الطرف؛ لأنك من نمير (تفسير)
- أنت من نمير، إذن غض الطرف (استنتاج)
- بما أنك من نمير؛ فغض الطرف (تبرير)

ولعّل اعتماد الحجاج على التقنيات الاستدلالية إنما كان هدفه "الإقناع"، وهو استراتيجية تعتمدها الخطابات لإحداث تغيرات في الأفكار أو توجيهها أو لتحقيق أغراض تداولية أخرى، ويبنى

[1] ينظر، آن روبول ،جاك موشلار :التداولية اليوم علم جديد للتواصل ،ص63

[2] ينظر ،روبير مارتان:مدخل لفهم اللسانيات(ايبستيمولوجيا أولية لمجال علمي)،تر:عبد القادر المهيري ، مراجعة : الطيب البكوش ،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت لبنان،ط/1،(دت)، ص 53.

[3] أبوبكر العزاوي: "سلطة الكلام وقوة الكلمات"، المناهل، العدد 62،63، 2001م، منشورات وزارة الثقافة المغربية، ص142.

[4] جرير: الديوان، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، (دط)، 1406 هـ-1986م،ص 63.

[5] ينظر، أبوبكر العزاوي:سلطة الكلام وقوة الكلمات، ص 243.

"الإقناع" عادة على« اقتراحات سابقة بشأن عناصر السياق خصوصا المرسل إليه، و الخطابات السابقة، و الخطابات المتوقعة»[1]؛ لأنه أحيانا قد لا يتوصل إلى الغرض الأصلي من القول الذي يخرج عن معناه الحقيقي فتتسع قوته اللزومية إلى حد يعجز المتلقي على الإحاطة به، وكل هذا من أجل إدراك المقاصد الحقيقية للمخاطب[2].

ومن مميزات وخصائص الاستدلال الحجاجي احتواؤه على مقدمات لا يشترط التصريح بها كاملة، كما لا يمكن صياغتها وفق نموذج علمي صارم، وهي مقدمات ظنية افتراضية قابلة للمناقشة[3]،و نتائجها بعيدة عن اليقين (ظنية).

وإذا كانت اللغات الصورية تهتم بشكل وصور الاستدلال، فالحجاج يجمع بين الصور الاستدلالية ومضامينها، وقد تكون للحجة الواحدة نتائج عديدة[4]، كما أن المحاجج قد ينطلق من مقدمة واحدة ليبني بها استدلاله على عكس الاستدلال المنطقي الذي يتطلب مقدمتين.

وبهذا يمكن أن نخلص إلى مفهوم الاستدلال التداولي والحجاجي الذي تعتمده الخطابات و النصوص؛ إذ هو استدلال طبيعي يبنى على مقدمات افتراضية هي من صنع المتكلم أو المحاجج مراعيا فيها المقامات وأحوال المتخاطبين و هو عملية مشتركة بين المتكلم والمخاطب ، كما أن نتائجه ليست يقينية.

ج/ وظائف الاستدلال:

للاستدلال وظائف أهمها إثبات صدق القضايا لأنه توجد بعض القضايا التي لا يتم التعرف إليها إلا بصورة غير مباشرة وذلك بفضل العلاقات المنطقية التي تربطها ببعض القضايا التي سبق ثبوت صدقها،[5] وقد يقوم الاستدلال بوظيفة أخرى كإثبات كذب قضية ما أو ما يسمى بالتفنيد وهي طريقة يكثر استعمالها في البرهنة الجدلية[6] إضافة إلى هاتين الوظيفتين

---

[1] عبد الهادي بن ظافر الشهري: استراتيجيات الخطاب (مقاربة لغوية تداولية)، دار الكتاب الجديدة المتحدة، بيروت، لبنان ، ط/1، 2004م، ، ص 444.

[2] ينظر، حسان الباهي: الحوار ومنهجية التفكير النقدي، ص 51.

[3] ينظر، حبيب اعراب:" الحجاج و الاستدلال الحجاجي"، عالم الفكر، العدد1، المجلد 30، 2001م،الكتاب، الكويت، ص 97.

[4] ينظر، حسان الباهي: الحوار ومنهجية التفكير النقدي، ص 102.

[5] ينظر ، الاستدلال: روبير بلانشي، تر:محمود اليعقوبي،دار الكتاب الحديث، الجزائر ،(دط)، (دت)، ص 61.

[6] ينظر ، المرجع نفسه،ص 64.

يقوم الاستدلال بنشاط اكتشافي لمعارف جديدة [1].

ثانيا/ أثر الاستدلال في علوم العربية:

تمهيد:

لقد كان لنزول القرآن الكريم أثر في تغيير حياة الإنسان في جميع الميادين، ؛ إذ بنى الإسلام حضارة لها خصائصها الفكرية و المادية التي لا تخلو من منطق يوجهها ولا من منهجية ترشدها لفهم الحياة، لذلك اتخذ المسلمون من القرآن الكريم منطقا لفكرهم ومنهجا لعملهم؛ لأنه يخاطب العقل ويدعو في كثير من الأحيان إلى استخدام المنهج في التفكير[2]، وخير دليل على كلامنا هذا قوله عزوجل: ﴿ [illegible] ﴾[3]، وفي قوله عزّ شأنه: ﴿ [illegible] ﴾[4] وقوله تعالى: ﴿ [illegible] ﴾[5]، وغيرها من الآيات الكثيرة التي يخاطب بها الله سبحانه وتعالى الناس ويدعوهم لاستخدام العقل و الفكر و المنهج السليم لبناء حياتهم.

ونظرا لقدرة العقل في استنباط الجزئيات من الكليات ، وإدراك الكليات من الجزئيات وتعميم النتائج وقياس الأشباه و النظائر ومعرفة مقابلات المعاني و عكسها ونقيضها

[1] ينظر، المرجع نفسه،ص 65.

[2] ينظر، محمد علي عبد الكريم الرديني، شلتاغ عبود: منهج البحث الأدبي و اللغوي، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، (دط)، 2010م، ص 31.

[3] البقرة: 44.

[4] الأنعام: 151.

[5] الأنفال: 22.

و التحليل والتركيب والجمع والتقسيم في المدركات و إدراك العلل والمعلولات والعلاقة بين المسببات و أسبابها[1] سارت الحركة الفكرية الإسلامية في إنتاج علومها من نحو
و بلاغة وفقه وأصول الكلام؛ حيث كان العربي يستخدم بديهته وحسه ونظره الخالص للوصول إلى المعرفة ، و "النّظَرُ"« فعالية فكرية عقلية تدبرية تتخذ من المفكَّر فيه ميدانا للنظر بغية تحصيل مقصود لم يكن حاصلا في العقل ولا داخلا في مجال إدراك الناظر»[2] كما أنه ممارسة استدلالية تفرض على الناظر أن يكون محيطا بالقوانين و الآليات التي تنظم عمله الاستدلالي وتبعده عن مجال الخطأ[3].

إن هذه البديهة و العقلية المتمرسة لم تجعل بحوث علمائنا حكرا على علوم بيئتهم، بل وسعت من نطاق معرفتهم لاكتشاف معارف جديدة غريبة عن مجال التداول العربي من شأنها توسيع دائرة الممارسة الاستدلالية، وتطوير آليات البحث ومنهجية التفكير، وكان "المنطق" أحد هذه الآليات التي تم انتقالها عبر حركة الترجمة إلى الفكر العربي.

هذا الأمر يجعلنا نتساءل هل كان لدخول المنطق على الممارسة الاستدلالية لعلوم العربية تأثير، أم أن آليات الاستدلال العربية حافظت على أصالتها؟ وللإجابة عن هذا السؤال نحاول أن نبحث عن طبيعة الممارسة الاستدلالية في العلوم العربية حتى ندرك حقيقتها، وكيفية الاشتغال بها لبناء خطاباتها و إنتاج معارفها.

1-الاستدلال في التفكير الأصولي:

يدخل في علم الأصول أبواب كثيرة تجمع بين النظريات و المناهج- كالنظر في الأدلة الشرعية ودراسة قواعد استنباطها، وأبواب الاستدلال الحجاجي وأبواب اللغة التي تبحث في دلالة الألفاظ-وبين الأبواب العملية كعلم الحديث و التفسير، وعلم القراءات وعلم الكلام، و الفقه الذي يبحث علم الأصول في مبادئه وقواعده، وتحديد مناهجه[4].

[1] ينظر، عبد الرحمن حسن حنبكة الميداني: ضوابط المعرفة وأصول الاستدلال والمناظرة، دار القلم، دمشق، دار البشير، جدة، ط/6 ،1423 هـ -2002م، ص132.

[2] حسان الباهي: الحوار ومنهجية التفكير النقدي، ص 14.

[3] ينظر، حسان الباهي: الحوار ومنهجية التفكير النقدي ، ص 15.

[4] ينظر، طه عبد الرحمن: تجديد المنهج في تقويم التراث، ص 93.

ويعد علم الأصول نظرية في الاستدلال؛ لأنه يبحث في الأدلة التي يتوصل بها إلى معرفة الأحكام الشرعية وإثباتها؛ وهذه الأدلة منها العقلية، كالقياس واستصحاب الحال والسبر والتقسيم وغيرها ،ومنها النقلية كالاستدلال بالقرآن الكريم و السنة النبوية الشريفة.

كان اعتماد الأصوليين هذه الأنواع من الأدلة مصدره الخطاب القرآني الذي يتميز بأسلوب الحجاج و الاستدلال، واشتماله جميع أنواع الأدلة و البراهين العقلية، فقد قال "السيوطي" في هذا الأمر « قال العلماء: قد اشتمل القرآن العظيم على جميع أنواع البراهين و الأدلة؛ وما من برهان ودلالة وتقسيم (...)- يبنى من كليات المعلومات العقلية و السمعية إلا وكتاب الله قد نطق به»[1]. حتى طريقة المناطقة في إنتاج الدليل ثبت ورودها في القرآن الكريم، كاستنتاج النتائج الصحيحة من المقدمات الصادقة؛ فقد ورد أن العلماء المسلمين ذكروا أن من أول سورة الحج إلى غاية الآية السابعة ذكرت خمس نتائج من مقدمات قبلها[2]، كما يوضحه الجدول الآتي:

الآية	المقدمة	الآية	النتيجة
1	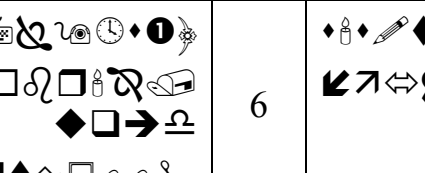	6	
2	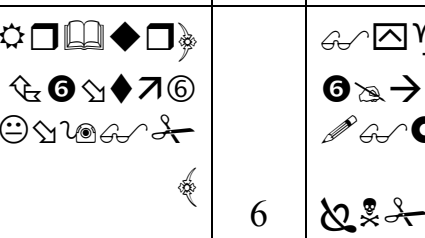	6	
3 4	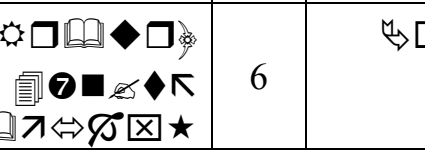	6	

[1] الإتقان في علوم القرآن، تقديم وتعليق مصطفى ديب البغا، ، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، ج/2،ص 1054.

[2] ينظر المصدر نفسه، ص 1055.

	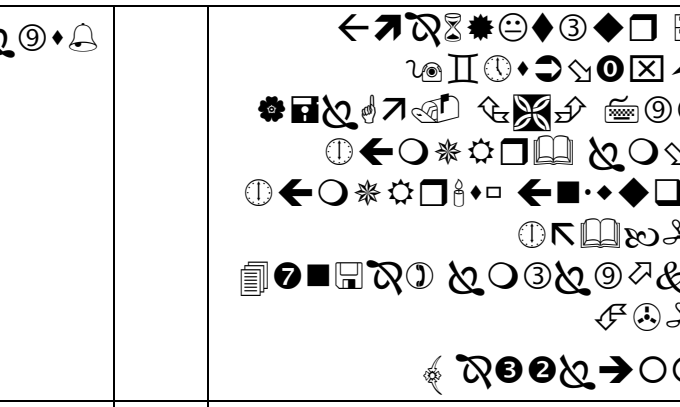	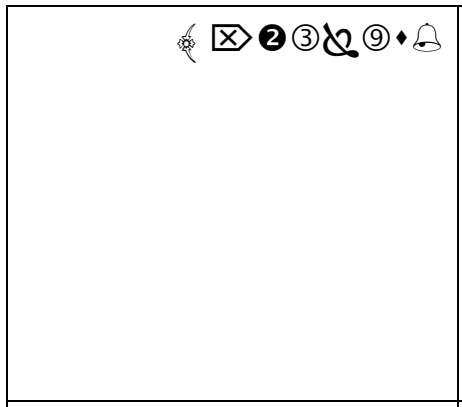
5	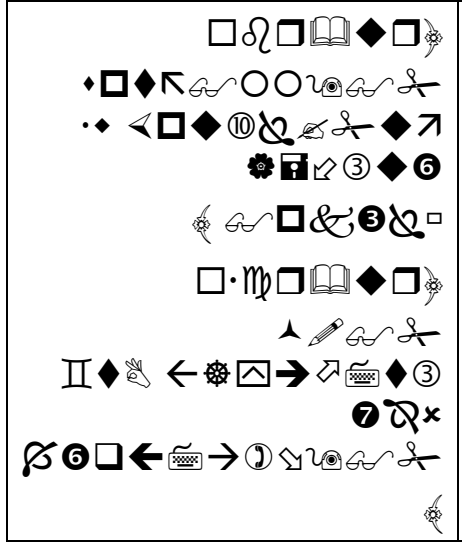	7

ومن الآليات الاستدلالية التي استعان بها الأصوليون في إنتاج الحكم الفقهي:

أ-القياس:

وهو «حمل الشيء على الشيء في بعض أحكامه لوجه، وقيل حمل الشيء على الشيء وإجراء حكمه عليه لشبه بينهما عند الحامل»[1] وهو« إثبات مثل حكم معلوم في معلوم آخر لاشتراكهما في علّة الحكم عند المثبت[2]» وذكر هنا (مثل الحكم)؛ لأن الحكم الثابت في الأصل ليس هو الحكم في الفرع بل مثله فقط[3].

[1] أبو هلال العسكري: الفروق، تقديم وضبط أحمد سليم الحمصي، جروس برس، طرابلس، لبنان، ط/1، 1415هـ-1994م، ص 83.

[2] علي بن عبد الكافي السبكي، تاج الدين بن علي السبكي: الإبهاج في شرح المنهاج، تصحيح جماعة من العلماء، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ، (دط)، 1416هـ-1995م، ج/3، ص 3.

[3] ينظر، المصدر نفسه، ص ن.

كما أن القياس إلحاق صورة مجهولة الحكم بصورة معلومة الحكم لأجل أمر جامع بينهما يقتضي ذلك الحكم، و الصورة المعلومة الحكم تسمى أصلا و الصورة المجهولة الحكم تسمى فرعا[1]، ومثال ذلك قياس النبيذ وهو مجهول الحكم على الخمر الذي هو معلوم الحكم، و الجامع بينهما هو علة الإسكار أما الحكم المراد إثباته فهو التحريم[2]

ويعد القياس الفقهي من الآليات التمثيلية وهي «عبارة عن الاستدلالات التي يقع التوسل فيها بعلاقة المشابهة في استخلاص النتيجة»[3] ويطلق عليه الأصوليون بقياس الفرع على الأصل.

ب- التقسيم والسبر:

وفيه يُعمل الظن حيث يقسم الأمر إلى أقسام ويقدم لكل قسم حقه في التأمل، فإذا ما اتجه الفكر إلى قسم من هذه الأقسام وقع الظن على صحته[4]، والتقسيم حصر أوصاف الشيء واستعراضها، أما السبر فاختيار تلك الأوصاف وإبطال ما ليس صالحا منها[5] و الوصول إلى الوصف المناسب[6] . وينقسم السبر و التقسيم عند الأصوليين إلى قطعي وظني، أما القطعي فما كان فيه حصر لجميع الأوصاف وإبطال الباطل منها ، وأما الظّني فما كان فيه الحصر و الإبطال ظنيين[7].

ج_الاستدلال بالأولى:

وفيه« يحمل الفرع على الأصل بمعنى يوجب الجمع بينهما، ثم يبين في الفرع زيادة توجب تأكيد حكم الفرع على الأصل»[8].

---

[1] أبو عبد الله التلمساني: مفتاح الوصول إلى بناء الفروع على الأصول، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ط/1، 1420هـ، 2000م، ص 121.

[2] ينظر، المرجع نفسه، ص ن.

[3] طه عبد الرحمن: تجديد المنهج في تقويم التراث، ص 174.

[4] ينظر، محمد عابد الجابري: بنية العقل العربي(دراسة تحليلية نقدية لنظم المعرفة في الثقافة العربية)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط/2، 1987م، ص 35.

[5] ينظر، محمد الأمين الشنيطي: مذكرة في أصول الفقه، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، السعودية، دار العلوم والحكم، دمشق، سوريا، ط/4، 1425هـ-2004م، ص 244.

[6] ينظر، محمد عابد الجابري بنية العقل العربي، ص 56.

[7] ينظر، محمد الأمين الشنيطي: مذكرة في أصول الفقه، ص 246.

[8] أبو الوليد الباجي: المنهاج في ترتيب الحجاج، تح: عبد المجيد تركي، دار الغرب الإسلامي، ط/2، 1987م، ص 207.

وإلى جانبه استدلوا بقياس المساوي كأن يكون الوصف الذي اعتبر علة للحكم متحققا في الفرع وفي الأصل معا، وقياس الأدنى أين تكون العلّة أقل تحقيقا ووضوحا في الفرع من الأصل[1].

تعتبر هذه الآليات الاستدلالية وغيرها مما استعان به الأصوليون للتبليغ أو إنتاج القول الفقهي، ذات طبيعة حجاجية؛ لأن مصدرها الخطاب القرآني الذي ينطلق من معطيات القول الطبيعي الذي يتضمن معاني دلالية مختلفة، وبقدر تعدد هذه الدلالات تصاغ قضايا شرعية وأحكام عديدة[2].

وعلى الرغم من تشبث الأصوليين بالآليات الاستدلالية الإسلامية الخالصة إلا أنه يوجد من استعان بآليات الاستدلال البرهاني المنطقي في إثبات الأحكام الشرعية، اعتقادا منهم أنه المنهج الأكثر مناسبة للوصول إلى نتائج قطعية ويقينية.

ومن بين هؤلاء "أبو حامد الغزالي" (ت450هـ-505 هـ)؛ فقد عدّ المنطق الآلة التي إذا لم تحط بالعلوم، فلا ثقة فيها؛ لأنه العلم المعياري الذي توزن به العلوم، وبأن قوانينه معايير ثابتة للفكر، فلابد لكل عالم الإلمام بها[3]، فحاول تطبيق هذه القوانين في إثبات الأحكام الشرعية معتمدا في ذلك على القياس المنطقي الذي اعتبره«أقاويل مخصوصة ألفت تأليفا مخصوصا ونظمت نظما مخصوصا بشرط مخصوص يلزم منه رأي هو مطلوب الناظر»[4] وإذا اختل شرط من هذه الشروط أو اختل ترتيبها أو نظمها، عد القياس فاسدا حتى وإن كانت المقدمات صحيحة يقينية[5]. وأقل ما يبنى عليه القياس مقدمتان يحتملان الصدق و

---

[1] ينظر، أحمد سليمان ياقوت: ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1994م، ص 164.

[2] ينظر،ملتقى المذاهب الفقهية والدراسات العلمية :المنحى الحجاجي في الخطاب القرآن http:www.mmf-4.com (15أفريل 2010م)

[3] ينظر، حسن بشير صالح: علاقة المنطق باللغة عند الفلاسفة المسلمين، ص 65.

[4] الغزالي: محك النظر، تح: رفيق العجم، دار الفكر اللبناني، بيروت، لبنان، ط/1، 1994م، ص69.

[5] ينظر، المصدر نفسه، ص ن.

الكذب وأقل ما نحصل من المقدمة معرفتان تكون إحداهما مخبرا عنه و الأخرى وصفا له[1]، ومثاله من الفقه[2]:

كل مسكر حرام (مبتدأ + خبر)

بعض النبيذ مسكر

يلزم بعض النبيذ حرام

وينظر الغزالي في طبيعة المقدمات، فإذا كانت قطعية تكون برهانية وإن كانت مسلمة سميت جدلية، وإن كانت مظنونة سمي القياس قياسا فقهيا[3]، كما يحدد أنماطا للقياس المنطقي تختلف حسب الحد الأوسط وترتيبه ضمن القضايا.

إن الناظر في القياس المنطقي يلاحظ مباشرة الفرق بينه وبين القياس الفقهي؛ فالأول يعتمد على مقدمات يقينية مؤلفة تأليفا مخصوصا تحتمل الصدق و الكذب، بينما القياس الفقهي يقوم على أساس المشابهة بين المحكوم والمحكوم عليه، كما أن مقدمات القياس الفقهي ظنية أوشرعية مثل (كل مسكر حرام)[4]؛ أي أنها مستمدة من النص الشرعي.

والقياس المنطقي عقيم بينما القياس الفقهي منتج؛ لأنه إصدار أحكام جديدة بينما الآخر هو إدخال خصوص تحت عموم.[5]

وفي الحديث عن الفرق بين الاستدلال الأصولي و الاستدلال المنطقي يقدم " طه عبد الرحمن" مثالا عن ذلك في حديث الرسول- صلى الله عليه وسلم- بروايته (كل مسكر خمر وكل خمر حرام)[6] وفي الرواية الثانية: (كل مسكر خمر وكل مسكر حرام)[7]؛ إذ جاءت هاتان الروايتان وفق الطريقة المنطقية مستوفية لشروط الاستدلال المنطقي إلا أنها تفتقد

---

[1] ينظر، المصدر نفسه، ص 70.

[2] المصدر نفسه، ص 91.

[3] ينظر، المستصفى من علم الأصول، تح: محمد سليمان الأشقر، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان ، ط/1، 1417-1997م، ج/1، ص 87.

[4] مسلم:صحيح مسلم ،شرح النووي الدمشقي ،ضبط وتوثيق صدقي جميل العطار ، ،دار الفكر ،بيروت لبنان ،(دط)،1415 هـ-1995م، مج/7،ج/13،ص144.

[5] ينظر، حسن حنفي: من النص إلى الواقع (بنية النص)، مركز الكتاب للنشر، مصر الجديدة، القاهرة، ط/1، 1425 هـ -2005م، ج/2، ص90.

[6] مسلم: صحيح مسلم، مج/7،ج/13،ص145.

[7] المصدر نفسه ،144.

قضية ثالثة ناتجة عن القضيتين السابقتين[1]، و لتستوفي شروط القياس المنطقي لابد من إضافتها[2] على النحو الآتي:

الاستدلال الأول: كل مسكر خمر

وكل خمر حرام

فكل مسكر إذن حرام

الاستدلال الثاني: كل مسكر خمر

كل مسكر حرام

كل خمر إذن حرام

يدل هذا النموذج على أن منطق اللغة الطبيعية يختلف كثيرا عن منطق اللغات الصناعية، وقوانين المنطق الصوري تجد نفسها عاجزة أمام قوانين المنطق الطبيعي فلا يمكن أن نكتسب المعرفة العامة والدينية من تطبيق قوانين صارمة، لأن هناك منطقا أقوى من هذا وهو منطق القرآن الكريم.

ولهذا جاءت مواقف معارضة لما دعا إليه "الغزالي" كما يقول "طه عبد الرحمن" فقوبلت دعواه بالرفض الشديد ومن بين الفقهاء و العلماء الذين تصدوا للغزالي "ابن تيمية" الذي ذمّ المنطق وقوانينه ودعا إلى ميزان القرآن و المنطق –الذي يراعي خصوصيات اللغة العربية،[3] ومنه إلى توسيع الاستدلال المنطقي وتوسيع أدوات العقل فتتسع بذلك العبارة التي تتوسل بهذه الأداة، كما يتسع عدد القضايا بعدما كانت لا تتجاوز الثلاثة في القياس المنطقي، –وأن علاقة اللزوم بين القضايا هي الأساس في كل دليل، وبهذا يكون قد أخرج العلاقة الاستدلالية من الوصف القياسي إلى الوصف اللزومي[4] ؛ فلم يعد الاهتمام بصور وشكل وترتيب ونظم القضايا بقدر الاهتمام بعلاقة اللزوم فيما بينها، وبهذا يستطيع المتكلم أن ينجز من المقدمات ما يحتاجه المخاطَب لفهمه، وقد يكتفي بمقدمة واحدة.

[1] ينظر،طه عبد الرحمن: تجديد المنهج في تقويم التراث، ص 318.

[2] المرجع نفسه، ص 319.

[3] ينظر، محمد على عبد الكريم الرديني، شلتاغ عبود: منهج البحث الأدبي و اللغوي، ص 29.

[4] ينظر، طه عبد الرحمن، تجديد المنهج في تقويم التراث، ص 352.

وبهذا القدر نكون قد حاولنا عرض الآليات الاستدلالية التي استخدمها الأصوليون لإنتاج المعرفة الفقهية التي تنوعت بين آليات عربية إسلامية خالصة، مصدرها منطق الخطاب القرآني وأخرى مصدرها المنطق اليوناني، إلا أن الآليات الأكثر شيوعا وطلبا من قبل العلماء و الفقهاء هي الآليات الاستدلالية الإسلامية، لأنها تبحث في خطاب طبيعي مقدس تتوفر فيه جميع الشروط المنهجية و العقلية والتفكير السليم وإذا كان هذا منهج علماء الأصول في إنتاج المعرفة الفقهية، فما بال العلوم الأخرى كالنحو و البلاغة باعتبارهما أحد أهم العلوم ارتباطا بعلم الأصول.

-الاستدلال في التفكير النحوي:

إن ما وصلنا من مؤلفات وشروح ومختصرات تعالج قضايا النحو العربي وأصوله، وتظهر الخلافات التي دارت فيها، تجعلنا نكتشف مسيرة النحاة العلمية والعملية التي أنشأت صرح هذا التراث النحوي الضخم.

فبعدما رست الفروع على قواعد ثابتة نتيجة الجهد الاستقرائي الذي قام به النحاة، وبعدما صنفت هذه القواعد في أبواب دعت الحاجة إلى وضع أصول لهذه القواعد بغية تثبيتها وإثبات القواعد النحوية التي وقع الخلاف فيها.

ويعتبر "ابن جني"(ت 392 هـ) كما تشير بعض المصادر أول من فكر في وضع أصول للنحو العربي بعدما رأى أن علماء الفقه وضعوا للفقه أصولا، كما أن علماء الكلام وضعوا للعقائد أصولا، ويشير "ابن جني" في كتابه الخصائص أنه لم يتعرض لهذا العمل أحد من الذين سبقوه على مذهب أصول الكلام و الفقه[1] ، وهذا اعتراف منه على أن أصول النحو عمل استمدّ منهجه واصطلاحاته، وقواعده من عمل الأصوليين وسار على نهجهم وطريقتهم في استنباط الأحكام وتقعيد القواعد، ولم يبلغ هذا العمل الذي قام به " ابن جني" حد العلم إلا مع "أبي البركات الأنباري"(ت 577 هـ)؛ حيث وضع لهذا العلم أسسا وقواعد ومنهجا كسائر العلوم.

[1] ينظر، ابن جني: الخصائص، المكتبة التوفيقية، تح:عبد الحكيم بن محمد، ج/1، ص 17.

ويُعرف علم أصول النحو بأنه: «أدلة النحو التي تفرعت منها فروعه وفصوله، كما أن أصول الفقه أدلة الفقه التي تنوعت عنها جملته وتفصيله وفائدته التعويل في إثبات الحكم على الحجة و التعليل، و الارتفاع عن حضيض التقليد إلى يفاع الاطلاع على الدليل»[1] .

وأدلة النحو هي القرآن الكريم، وتسمى بالأدلة النقلية، و القياس و الإجماع، واستصحاب الحال أدلة عقلية، و الدليل ما يرشد إلى مطلوب، وقيل: معلوم يتوصل بصحيح النظر فيه إلى علم ما لا يعلم في العادة اضطرارا، وبما أن هذه الأدلة مطلوبة من قبل النحاة لإثبات القواعد النحوية، فإن عملهم يرتكز على طلب هذا الدليل، وهذا ما يسمى "بالاستدلال" وهوطلب الدليل كما أن الاستفهام طلب الفهم والاستعلام طلب العلم، وقيل الاستدلال بمعنى الدليل[2] .

وآليات الاستدلال التي استعان بها النحاة في إثباتهم لقواعدهم لا تختلف كثيرا عن آليات الأصوليين، لأنها في الأصل مستمدة منها، وعلى الرغم من كثرتها إلا أن النحاة فضلوا التمسك ببعضها، كالاستدلال بالتقسيم؛ ويسمى بالسبر و التقسيم، وهو اصطلاح فقهي سبقت الإشارة إليه بأنه «حصر الأوصاف في الأصل المقيس عليه وإلغاء بعضها، ليتعين بعضها»[3].ويستخدم السبر و التقسيم إما في النفي و الإبطال أو في الإثبات، وهو ضربان:

الضرب الأول:

«أن تذكر الأقسام التي يجوز أن يتعلق الحكم بها، فيبطلها جميعا، فيبطل بذلك قوله، وذلك مثل أن يقول: لو جاز دخول اللام في خبر (لكن) لم يَخْلُ: إما أن تكون لام التوكيد، أو لام القسم بطل أن تكون لام التوكيد؛ لأنها إنما حسنت مع (أن) لا تفاقهما في المعنى، وهو التأكيد، و(لَكِنَّ) ليست كذلك، وبطل أن تكون لام القسم؛ لأنها إنما حسنت مع (إن)؛ لأن (إن) تقع في جواب القسم كالكلام، و(لكن) ليست كذلك وإذا بطلت أن تكون لام التوكيد، ولام القسم، بطل أن يجوز دخول اللام في خبرها» [4].

---

[1] لمع الأدلة في أصول النحو،ص80.نقلا عن محمد سالم صالح: أصول النحو (دراسة في فكر الأنباري)، دار السلام، القاهرة، ط/1، 1427هـ -2006م، ص147.

[2] محمد سالم صالح: أصول النحو (دراسة في فكر الأنبا ري) ،ص 147.

[3] المرجع نفسه، ص400.

[4] السيوطي: الاقتراح في علم أصول النحو، قراءة وتعليق: محمد سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية،(دب)، (دط)،1426هـ - 2006م، ص 318.

الضرب الثاني:

« أن تذكر الأقسام التي يجوز أن يتعلق الحكم بها فيبطلها، إلا الذي يتعلق بالحكم به من جهته، فيصحح قوله؛ وذلك كأن يقول: لا يخلو نصب المستثنى في الواجب، نحو: قام القوم إلا زيدا: إما أن يكون بالفعل المتقدم بتقوية (إلا) أو بـــ(إلا)؛ لأنها بمعنى (استثني) أو لأنها مركبة من (أن) المخففة و(لا) أو لأن التقدير فيه: إلا أن زيدا لم يقم والثاني باطل بنحو: قام القوم غير زيد؛ فإن نصب (غير) لو كان بـــ (إلا) لصار التقدير: إلا غير زيد، وهو يفسد المعنى وبأنه لو كان العامل (إلا) بمعنى (أستثني) لوجب النصب في النفي»[1].

ومن أمثلة السبر و التقسيم أيضا: ما ذهب إليه "ابن الانباري" في باب ما يجر به في باب الاستثناء حيث قال:« أما حاشا فاختلف النحويون فيها، فذهب سيبويه ومن تبعه من البصريين إلى أنه حرف جر، وليس بفعل، و الدليل على ذلك أنه لو كان فعلا لجاز أن يدخل عليه " ما" كما يجوز أن تدخل على الأفعال، فيقال: ما حاشا زيدا، كما يقال: ما خلا زيدا، فلما لم يقل، دل على أنه ليس بفعل، فوجب أن يكون حرفا. وذهب الكوفيون إلى أنه فعل، ووافقهم أبو العباس المبرد من البصريين واستدلوا على ذلك بثلاثة أوجه:

الوجه الأول: أنه يتصرف، و التصّرف من خصائص الأفعال، قال النابغة[2]:

وَلَا أَرَى فَاعِلًا في النّاسِ يُشْبِهُهُ وَلَا أُحَاشِي مِنَ الأَقْوَامِ مِنْ أَحَدِ

فإذا ثبت أنه متصرف وجب أن يكون فعلا و الوجه الثاني: أنه يدخله الحذف، و الحذف إنما يكون في الفعل لا في الحرف،ألا ترى أنهم قالوا في (حاشا لله): حاش لله؟ ولهذا قرأ أكثر القراء ﴿حاشا لله﴾[3]. بإسقاط الألف و الوجه الثالث أن لام الجر تتعلق به في قولهم: حاشا لله، وحرف الجر إنما يتعلق بالفعل لا بالحرف لأن الحرف لا يتعلق بالحرف.

والصحيح ما ذهب إليه البصريون وأما قول الكوفيين: أنه يتصرف بدليل قوله: وما أحاشي، فليس فيه حجه؛ لأن قوله: أحاشي، مأخوذ من لفظ "حاشى" وليس متصرفا منه، كما يقال:بسمل وهلَّل وحمدل وسَبحَلَ وحولق، إذا قال: بسم الله، ولا اله إلا الله، وسبحان الله، و الحمد لله، ولا

---

[1] المصدر نفسه ، ص (319، 320).

[2] النابغة الذبياني:الديوان، شرح وتعليق حنّا نصر التي ،دار الكتاب العربي،بيروت ،لبنان، ط/2، 1416 هـــ -1996م، ص52.

[3] يوسف: 31.

حول ولا قوة إلا بالله، وإذا كانت هذه الأشياء لا تتصرف، فكذلك ههنا وقولهم إنه يدخله الحذف، و الحذف لا يدخل الحرف، قلنا: لا نسّلم، بل الحذف يدخل الحرف، ألا ترى أنهم قالوا في "رّبَّ" رُبَ؟ وقد قرئ بهما، (...)وأما قولهم: إنّ لام الجرّ تتعلق به؛ قلنا: لا نسلم، فإن اللام في قولهم: حاش لله، زائدة، لا تتعلق بشيء (...) وإنما زيدت اللام مع هذا الحرف تقويه له»[1].

2/ **الاستدلال بالأصول:** وهذا النوع من الاستدلال مستمد أيضا من الأصول الفقهية ومثاله في أصول النحو الاستدلال على« إبطال أنّ رَفعْ المضارع لتجرده من الناصب و الجازم بأنّ ذلك يؤدي إلى خلاف الأصول، لأنه يؤدي إلى أن يكون الرفع بعد النصب و الجزم؛ وهذا خلاف الأصول؛ لأن الأصول تدل على أن الرفع قبل النصب؛ لأن الرفع صفة الفاعل، و النصب صفة المفعول، فكما أن الفاعل قبل المفعول، فكذلك الرفع قبل النصب، وكذلك تدل الأصول أيضا على أن الرفع قبل الجزم؛ لأن الرفع في الأصل من صفات الأسماء، و الجزم من صفات الأفعال، فكما أن رتبة الأسماء قبل الأفعال، فكذلك الرفع قبل الجزم» [2].

3/ **الاستدلال بالقياس النحوي و المنطقي:**

3-1/ **الاستدلال بالقياس النحوي:** وهو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه كأن يقال: قيس اسم الفاعل الوصف على الفعل المضارع لما بينهما من شبه فأخذ حكمه في العمل، وقيست الصفة المشبهة على اسم الفاعل الوصف لما بينهما من شبه فأخذت حكمه في العمل كذلك، ويمكن أن نصوغ هذا القياس رياضيا فنقول:

(فرع) اسم الفاعل ـــــــ إعمال اسم الفاعل = ـــــــ إعمال الصفة المشبهة (فرع) الصفة المشبهة

(أصل) الفعل المضارع (أصل) اسم الفاعل

وهذا النوع من القياس يسمى القياس على الأحكام

3-2/ **الاستدلال بالقياس المنطقي:** وظّف النحاة أيضا طريقة المناطقة في الاستدلال على القضايا النحوية وهي الانطلاق من مقدمات معلومة وصولا إلى نتائج جديد كانت مجهولة

[1] ابن الأنباري: أسرار العربية، تح: فخر الدين قدارة، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط/1، 1415هـ - 1995م، ص (190، 192، 193).

[2] السيوطي: الاقتراح في علم أصول النحو، ص 315.

ومثالنا في هذا: قول "ابن الأنباري" في باب ما الكلم؟: «فإن قيل لِمَ سمّي الاسم اسماً؟ قيل: اختلف النحويون في ذلك، فذهب البصريون إلى أنه سمي اسما لوجهين: أحدهما: أنه سما على مسمّاه، وعلا على ما تحته في معناه، فسميّ اسما لذلك. و الوجه الثاني: أنّ هذه الأقسام الثلاثة لها ثلاث مراتب: فمنها ما يخبر به ويخبر عنه، وهو الاسم، نحو: زيد قائم. ومنها ما يخبر به ولا يخبر عنه، وهو الفعل ومنها ما لا يخبر به ولا يخبرعنه وهو الحرف، نحو: هل وبل وما أشبه ذلك.

فلمّا كان الاسم يخبر به ويخبر عنه والفعل يخبر به ولا يخبر عنه، فقد سما الاسم على الفعل و الحرف، أي ارتفع. و الأصل فيه: سِمْوٌ، إلا أنهم حذفوا الواو من آخره، وعوّضوا الهمزة في أوله، فصار اسمًا، ووزنه إفعٌ؛ لأنه قد حذف منه لامه التي هي الواو في سِمْو»[1].

بنى"ابن الأنباري" استدلاله في هذه المسألة على معارف سابقة هي مقدمات مثلتها أراء النحاة، ليخلص إلى حكم جديد فيها فقوله: (ولمّا كان الاسم يخبر به ويخبر عنه) **مقدمة أولى** وقوله: (والفعل يخبر به ولا يخبر عنه) **مقدمة ثانية**، وقوله: (فقد سما الاسم على الفعل و الحرف، أي ارتفع) **نتيجة** .

إن القياس النحوي فكرة مرتبطة بالقول و التفكير الطبيعيين وأداة من أدوات المنطق الطبيعي الذي لا يهتم بشكل وصور وأدوات الأقيسة الصورية[2]، كما أنه قياس يعتمد على استقراء الجزئيات وإلحاق أمر بأمر آخر لوجه من الشبه يجمعهما، على عكس القياس المنطقي الذي ينطلق من الكليات لاستخلاص الجزئيات، ويعتمد على نمط واحد في التعبير كالجملة الاسمية الخبرية[3].

وبهذا يمكننا القول بأن الآليات الاستدلالية التي توسل بها نحاتنا تعود في حقيقة الأمر إلى قوانين منطق اللغة الطبيعية، و القول بأنها مستمدة من أصول يونانية أمر لا تثبته وثيقة تاريخية تحمل اعتراف النحاة أخذهم ذلك عن اليونان، ولا إشارة إلى المصادر الأجنبية في كتبهم، كما أن الأصول النحوية العربية لا تشبه أصول المنطق اليوناني الأرسطي[4].

---

[1] ابن الأنباري: أسرار العربية، ص 273.

[2] ينظر، محمد سالم صالح: أصول النحو، ص 130.

[3] ينظر، المرجع نفسه، ص 128.

[4] ينظر، تواتي بن تواتي: محاضرات في أصول النحو، مطبعة رويغي، الأغواط، ط/1، 2006م ص 167.

وإذا كان هذا مفهوم الاستدلال في علم الأصول و النحو العربي فهل هو كذلك في البلاغة العربية؟

3- الاستدلال في التفكير البلاغي:

إذا كان الاستدلال في التفكير الأصولي والتفكير النحوي مرتبط أكثر بعمل إجرائي منهجي فائدته إنتاج الأحكام و القواعد وإثباتها، وكانت وسيلتهم في ذلك اللغة الطبيعية وقوانينها؛ فإنّ الأمر يختلف في التفكير البلاغي؛ إذ البلاغة تبحث في القول الطبيعي في حد ذاته وما يتضمنه من عمليات استدلالية تربط بين أقوال المتخاطبين؛ أي أن الاستدلال في البلاغة إجراء يتم داخل النظام اللغوي وله علاقة مباشرة بأجزاء القول ونظمه، بينما استدلال الأصوليين و النحويين إجراء خارجي في أغلبه، كما أن البلاغيين استعانوا بالآليات الاستدلالية الأصولية و النحوية في بناء خطاباتهم وإنتاج معارفهم، ونقل مضامينها.

تنطلق البلاغة من مسلمة مفادها أن المعنى يحصل بمطابقة الكلام لمقتضى الحال، وإذا كان الكلام كل ما يتلفظ به المتكلم لبلوغ غاية معينة، وكان مقتضى الحال هو جملة الاعتبارات التي اقتضت صياغة الكلام على صورة تركيبية معينة، كان موضوع البلاغة تحليل ما يشتغل عليه القول من اعتبارات مقامية[1]، هذا يعني أن الكلام لا ينفصل عن المقام، وكلما تغير المقام اقتضى ذلك تغييرا في موضوع الكلام وطريقته وأسلوبه فقولك مثلا في (زيد منطلق، وزيد المنطلق، و المنطلق زيد) أنها عبارات ذات صياغة مختلفة لمعنى واحد، أمر غير سليم؛ لأن الأغراض تختلف والفائدة كذلك؛ فعبارة (زيد منطلق) تدل على أن الكلام مع من لم يعلم أن الانطلاق كان لا من زيد ولا من عمرو، أما عبارة (زيد المنطلق)، فالكلام هنا مع من علم أن الانطلاق كان إما من زيد وإما من عمرو و المخاطِب يعلم أنه كان من زيد[2]، أما عبارة (المنطلق زيد) فالمقصود إنسان ينطلق من بعيد ولم يثبت زيد أم عمرو فقيل إن المنطلق زيد[3].

---

[1] ينظر، شكري المبخوت: الاستدلال البلاغي، دار المعرفة، تونس، (دط)،(دت)، ص25.

[2] ينظر، الجرجاني: دلائل الإعجاز في علم المعاني، تعليق محمد رشيد رضا، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط/2، (دت)، ص 126.

[3] ينظر، المصدر نفسه، ص 132.

والعلاقة التي تجمع بين الكلام ومقتضى الحال تسمى"لزوما"، فما يوجد في قول معين من خصائص دلالية وتركيبية إنما كان ذلك «دليلا على افتراضات مقامية تخاطبية استوجبت أن تكون البنية اللفظية المعنوية على هذه الصورة أو تلك»[1]؛ أي أننا نستدل بالمقام على معرفة خصائص الكلام؛ و لأن الاستدلال «طلب معرفة الشيء من جهة غيره»[2].

وهذا ما نجده في كتب البلاغيين القدامى؛ في تفسيراتهم وفي تقديراتهم للكلام إذ ينطلقون من معنيين اثنين أحدهما يقتضي حصول الآخر، والمعنى الأول يسمى "حقيقة" أو أصل الوضع، أما الثاني فيسمى "مجازا"، لأن إدراك معاني الألفاظ والعبارات في أصل وضعها يكشف ضروب الانزياح و العدول عنها والانتقال بها إلى أغراض أخرى[3].

أ/الاستدلال أو معنى المعنى عند الجرجاني(ت471هـ):

لقد أثيرت هذه المسألة في كثير من كتب البلاغة ولكن الجرجاني كان أكثرهم تفصيلا وتحليلا لها حينما عرض لنا قضية "معنى المعنى"؛ أي الاستدلال بالمعنى على المعنى وهي مسألة عالج فيها ضروب وأشكال المعاني من استعارة وكناية ومجاز وتشبيه، باعتبارها تقوم على عملية الاستدلال ويتم فيها الانتقال من معنى ظاهر إلى معنى آخر ضمني، وفي هذا يقول الجرجاني« الكلام على ضربين: ضرب أنت تصل منه إلى الغرض بدلالة اللفظ وحده وذلك إذا قصدت أن تخبر عن زيد مثلا بالخروج على الحقيقة فقلت خرج زيد و بالانطلاق عن عمرو فقلت: عمرو منطلق: وعلى هذا القياس وضرب آخر أنت لا تصل منه إلى الغرض بدلالة اللفظ وحده ولكن يدلّك اللفظ على معناه الذي يقتضيه موضوعه في اللغة ثم نجد لذلك المعنى دلالة ثانية تصل بها إلى الغرض ومدار هذا الأمر على الكناية والاستعارة و التمثيل»[4].

يتبين من نص الجرجاني في معالجته لمفهوم "المعنى"و "ومعنى المعنى" أنه قد أدرك ضربين من الدلالة؛ الأولى دلالة وضعية مباشرة غرضها الإخبار و الإفادة في أمرها

---

[1] شكري المبخوت: الاستدلال البلاغي، ص 25.

[2] أبو هلال العسكري: الفروق، ص 79.

[3] ينظر، صالح بن غرم الله بن زياد: "البلاغة العربية من حيث هي موقف تلق: استراتيجية (القصد الغرض)"، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، العدد 23،2005م، إصدارات مجلة النشر العلمي، الكويت، ص 50.

[4] الدلائل، ص 177.

على سبيل الحقيقة، ودلالة ثانية هي دلالة عقلية لا تدرك إلا بانتقال الذهن من الدلالة المباشرة للفظ إلى دلالة مجازية تفيد الغرض المطلوب.

وتعتبر عملية الانتقال من أمر معروف إلى أمر آخر مجهول عملية استدلالية كان يدرك الجرجاني حقيقتها، حيث نجده في نص من نصوصه يصرّح بها فيقول:« في جميع ذلك لا تفيد غرضك الذي تعني من مجرد اللفظ ولكن يدل اللفظ على معناه الذي يوجبه ظاهره ثم يعقل السامع من المعنى على سبيل الاستدلال معنى ثابتا هو غرضك »[1].ولتوضيح عملية الاستدلال التي نص عليها الجرجاني نورد الأمثلة الآتية:

1/-كثير رماد القدر	مضياف/ الكرم
لازم	ملزوم
دلالة ظاهرة	دلالة غير ظاهرة
2/-امرأة نؤوم الضحى	مترفة لها من يخدمها
لازم	ملزوم
دلالة ظاهرة	دلالة غير ظاهرة

وإن جئنا إلى تحليل بنية هذين النموذجين وجدناها تتركب من مشبه، ومشبه به، ووجه لشبه يجمع بينهما وهذه العناصر تطابق عناصر القياس الأصولي و النحوي، وهي الأصل في مقابل المشبه به، والفرع في مقابل المشبه و العلّة الجامعة في مقابل وجه الشبه، ويشترك النحو و البلاغة في القياس على أصل المواضعة اللغوية بينما الأصوليون يقيسون على النص الشرعي[2] وفي هذه المسألة يذهب "طه عبد الرحمن " إلى القول بأن العلاقة المجازية هي العلاقة الاستعارية، أي التعالق بين المعنى الحقيقي و المعنى الباطني لوجه جامع بينهما وهي نفسها العلاقة التي تحدد قياس التمثيل في البحث الأصولي لأنها تقوم على المشابهة[3].

[1] الجرجاني: الدلائل ، ص 177.

[2] ينظر، صالح بن غرم الله بن زياد: البلاغة العربية من حيث هي موقف تلق، ص233.

[3] ينظر، اللسان و الميزان أو التكوثر العقلي، ص 233.

في دراسته وتحليله للآلية الاستدلالية التي يشتغل بها "المعنى"و "معنى المعنى" حاول "شكري المبخوت "توسيع نطاق اشتغال هذه الآلية من خلال عرضه آراء بعض البلاغيين في تأويلهم لنص الجرجاني الذي تحدث فيه عن "المعنى" و"ومعنى المعنى" الذي خصّه لمعالجة الظواهر البيانية كالكناية والاستعارة والمجاز وما تتضمنه من عمليات استدلالية يتم الانتقال فيها من الدلالة الوضعية للألفاظ إلى الدلالة العقلية.

فكانت نتيجة هذا التحليل أن اعتبرت عملية الاستدلال بالمعنى على المعنى تشمل «الملازمات بين أصل المعنى وخواصّ التراكيب المحققة لأغراض المتكلم »[1]، وبهذا يكون المعنى الأول هو ما تدل عليه الألفاظ حسب تركيبها، أما المعنى الثاني، فهو الغرض المتوخى و الذي يقصد إليه المتكلم، وبهذا "فمعنى المعنى" يرتبط أيضا بعلم المعاني كما هو مرتبط بعلم البيان؛ حيث يكون المعنى الأول فيها الدلالة الأصلية للألفاظ ويكون المعنى الثاني هو المعاني المجازية و الوجه الجامع بين المعنى الثاني- وهو الأغراض في علم المعاني- و المعنى الثاني في علم البيان وهو المجاز، أن كليهما دلالات عقلية تم الانتقال إليها عن طريق الاستدلال[2]، ويشير "شكري المبخوت"إلى المثال الذي قدمه "الجرجاني" حيث يؤكد فيه العلاقة بين المعاني و البيان فيقول :« واعلم أن هذا كذلك ما دام النظم واحدا، فأما إذا تغير النظم فلا بد حينئذ من أن يتغير المعنى على ما مضى من البيان في مسائل التقديم و التأخير وعلى ما رأيت في المسألة التي مضت الآن أعني قولك: إن زيدا كالأسد وكأن زيدا الأسد: ذاك لأنه لم يتغير من اللفظ شيء وإنما تغير النظم فقط»[3]، فالفرق في النظم بينما أصل المعنى هو مضمون التشبيه، و الزيادة في المعنى عن طريق التقديم و التأخير هو زيادة في الغرض[4].

كما أنه يوجد ضرب من الكلام غير مجازي يعتمد على الاستدلال بالمعنى على المعنى وهو باب "الإيجاز" وهو« أن يدل بالقليل من اللفظ على الكثير من المعنى»[5]

---

[1] الاستدلال البلاغي، ص 58.

[2] ينظر، المرجع نفسه، ص 59.

[3] الدلائل، ص179.

[4] ينظر، شكري المبخوت، الاستدلال البلاغي، ص61.

[5] الدلائل، ص 295.

ويواصل حديثه بأن المتكلم يتوصل بدلالة المعنى على المعنى إلى فائدة ولو أراد أن يتوصل إليها باللفظ لتطلّب ذلك لفظا كثيرا[1]، ومعلوم أن الإيجاز مبحث من مباحث علم المعاني.

ب/ الاستدلال عند السّكاكي (ت 626 هـ):

لقد مهدّ ترسيخ الجرجاني للمبدأ الاستدلالي الذي تقوم عليه البلاغة العربية إلى بناء مشروع استدلالي آخر تأسس على يد أبي "يعقوب السكاكي" وهو مشروع حاول فيه تأسيس علم للأدب غرضه « الاحتراز عن الخطأ في كلام العرب»[2]، وذلك بمعرفة جهات التحصيل واستعمالاتها[3].

وكانت مادته في ذلك الصرف، و الاشتقاق، والنحو، وعلم المعاني، و البيان، ولمّا كانت معالجة علم المعاني وحدها غير كافية أردفه بعلمي الحد والاستدلال، كما رأى أن دراسة النظم والنثر ضرورة، وأن صاحبهما في حاجة إلى علمي العروض والقوافي[4]، ويصرح "شكري المبخوت" بأنه لم تحظ جميع مواد المفتاح بالبحث والدراسة أكثر ما حظى به علم المعاني و البيان و البديع، وأنه لم يلتفت لا للصرف ولا للنحو ولا لباب الاستدلال رغم أهميتها[5].

ولكننا في هذا الجزء سنحاول عرض ما جاء في باب الاستدلال وكيف ربط "السكاكي" بينه وبين علم البيان وعلم المعاني وهل عالج هذه المسألة كما عالجها "الجرجاني" في الدلائل؟

يقول السكاكي:"« علما منّا بأن من أتقن أصلا واحدا من علم البيان، كأصل التشبيه أو الكناية أو الاستعارة ووقف على كيفية مساقه لتحصيل المطلوب به، أطلعه ذلك على كيفية نظم الدليل»[6].

---

[1] ينظر، الدلائل ، ص 296

[2] السكاكي: مفتاح العلوم، ضبط وتعليق نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط/2، 1407 هـ- 1987م، ص8.

[3] ينظر، المصدر نفسه، ص ن.

[4] ينظر، المصدر نفسه، ص6.

[5] ينظر، الاستدلال البلاغي، ص88.

[6] المفتاح، ص435.

يدل هذا النص على أن "السكاكي" يدرك أن ضروب البيان من تشبيه وكناية واستعارة هي ضروب استدلالية يتم من خلالها تحصيل الغرض من الكلام، ولأنها من أصعب ضروب الكلام لاعتمادها المجاز، فمعرفة كيفية نظمها تسهل عملية نظم الدليل في الكلام غير المجازي، وفي هذا سلك "السكاكي" [illegible] بضروب البيان.

وبما أن "السكاكي" جعل الاستدلال تمام علم المعاني وهو « تتبع خواص تراكيب الكلام في الإفادة وما يتصل بها من الاستحسان وغيره ليحترز بالوقوف عليها عن الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره»[1] وأنه كان يدرك أن علم البيان يقوم على الاستدلال العقلي، وجب أن يكون العلمان متكاملان لا ينفصل أحدهما عن الآخر وهذا ما يؤكده قول السكاكي: « لما كان علم البيان شعبة من علم المعاني لا تنفصل عنه إلا بزيادة اعتبار جرى منه مجرى المركب من المفرد» [2].

و المقصود بالاعتبار الزائد تلك العلاقات الضمنية التي تستنتج عن طريق الاستدلال[3]، وقوله بأن العلاقة بين علم المعاني وعلم البيان هي علاقة المركب بالمفرد، وأن القول المجازي يقتضي مطابقة مقتضى الحال، ومطابقته لتمام الغرض إما بوضوح الدلالة أو بخفائها[4].

وإذا كان علم البيان بهذا المفهوم يراعي مقامات الكلام في صياغة المعاني للوصول إلى الغرض المناسب وكان ذلك عن طريق الاستدلال العقلي وكان علم البيان شعبة من شعب علم المعاني وجب أن يكون الاستدلال من تمام علم المعاني.

والاستدلال الذي ذهب إليه "السكاكي" على حد رأي "شكري المبخوت" يتجاوز الاستدلال المنطقي في كيفية الحدود والأقيسة؛ لأن الاستدلال البلاغي ينطلق « من الفرضية البلاغية التي تقيم علاقة تشارطية بين خصائص تركيب الكلام ومقامه (...) ما يعني أن للاستدلال

[1] مفتاح العلوم، ص161.

[2] المصدر نفسه ، ص162.

[3] ينظر، شكري المبخوت: الاستدلال البلاغي، ص 107.

[4] ينظر، المرجع نفسه، ص 108.

كيفيات في "نظم الدليل" ومقاما يقتضي أن يطابقه الكلام مطابقة تجعل خواص التركيب فيه ملزوما للازم هو الدلالات التي تناسب مقتضى الحال في الاستدلال»[1] .

وقد عرّف السكاكي الاستدلال بقوله: « هو اكتساب إثبات الخبر للمبتدأ، أو نفيه عنه، بوساطة تركيب جمل»[2]؛أي إنه لا يمكن الحصول على كلام استدلالي من جملة واحدة بل يشرط مجموعة من الجمل، وتتكون بنية الاستدلال عند السكاكي من جملتين خبريتين معا أو شرطيتين أو إحداهما خبرا و الأخرى شرطية[3]، ومن بين أجزاء الجملتين واحد يتكرر[4] وهو ما يسمى في المنطق بالحد الأوسط.

وضروب الجمل المستعملة في الاستدلال إما منفية أو مثبتة، أو كلية، أو بعضية[5] وقد حصرها السكاكي في بنية لزومية تجعل الاستدلال« لا يعدو أن يكون استلزام حكم مثبت أو منفي من قولين سابقين نجد في إحداهما مبتدأ القول المستلزم في الآخر»[6]، وبهذا يمكن أن نقول أن اللزوم بنية تحكم كل من الاستدلال المنطقي والاستدلال البياني.

ج/ الاستدلال عند حازم القرطاجني (ت 684 هـ):

قبل الحديث عن الاستدلال في المنهاج لا بأس أن نعرض لأهم موضوعاته والتعريف بمؤلفه بما أنه المدونة التي نطبق فيها.

عرف الأدب في البلاد العربية والإسلامية في عصر الانحطاط ركودا لم يشهده طيلة مسيرته من الجاهلية إلى الإسلام على اختلاف مراحله، ولعل السبب الوحيد الذي أدى به إلى هذا الوضع سقوط الحضارة العربية الإسلامية وتزعزع القيم الروحية التي كانت تشدها، ولم يكن الشعر في هذه الفترة إلا ضحية هذا التقهقر والتراجع؛ حيث عزف الشعراء عن نظمهم الشعر وانشغالهم بأمور أخرى، كما ابتعد الجمهور عن تلقي الشعر بما أنه لم يعد ذلك الشعر الذي يثير العواطف فتنفعل معه النفس، وتطرب لسماعه، فقد فَقَد الشعر في هذا العصر جميع مقوماته التي تجعل منه شعرا .

---

[1] المرجع نفسه ، ص 109.

[2] مفتاح العلوم، ص 438.

[3] ينظر، المصدر نفسه، ص 440.

[4] ينظر، المصدر نفسه، ص 441.

[5] ينظر، المصدر نفسه، ص ن.

[6] ينظر، شكري المبخوت: الاستدلال البلاغي، ص 111.

إلا أن الوضع الذي آل إليه الشعر لم يرض بعض من لازالت تأخذه الغيرة على الحضارة العربية الإسلامية وحب اللغة العربية وآدابها شخصية حاولت أن تنهض بالشعر العربي وتعيده إلى مجده الأول، إنه ولاشك أبا الحسن حازم القرطاجني (ت 684 هـ)[1] في كتابه منهاج البلغاء وسراج الأدباء، هذا الكتاب الذي سعى فيه "حازم" إلى بناء نظرية شعرية يعالج فيها بناء الشعر العربي، وإعطائه المنهج المثالي لبناء القصيدة العربية[2]، وذلك بإعادة النظر في كثير من القضايا البلاغية والنقدية بعدما فسد الطبع الشعري واختل نظمه وقل المهتمون بصناعته وسوء فهمهم طبيعة الشعر ووظيفته، فكان حازم في منهاجه بمثابة المعلم الذي يرشد الشعراء إلى قوانين صناعة الشعر، لأن الموهبة وحدها غير كافية لتحقيق ذلك[3].

الأصول المعرفية لمنهاج البلغاء وسراج الأدباء:

زاوج " حازم " بين المصادر العربية الإسلامية والمصادر الغربية اليونانية في معالجته للقضايا البلاغية والنقدية، إلا أن الأصول المعرفية العربية كانت أكثر اعتماد بحكم أن المنهاج خطاب عربي يدرس مادة عربية ويسعى لبناء نظرية عربية، فقد كانت شواهده وأمثلته مستخرجة من

2 ولد حازم القرطاجني سنة 608 هـ ـ 1211 هـ، وأشتهر بنسبته إلى مسقط رأسه قرطا جنة حتى عرف بالقرطاجني، كان جادا في طلبه للعلم، حيث أجاد العربية وقضايا الفقه والعلوم الحديثة، والعلوم الشرعية واللغوية و كان اتصاله بشيخه "أبو على الشلوبين " فرصة ليأخذ عنه العلوم الفقهية كعلوم الحكمة ودراسة االخطابة والشعر، وهذا الأمر جعله يطلع على مؤلفات الفلاسفة المسلمين كالفرابي وابن رشد وابن سينا لم تكن البيئة السياسية التي عاش فيها حازم مستقرة خاصة بعد سقوط دولة الأمويين على يد النصارى واحتلال الإسبان قرطبة(633 هـ) وتوالت الفتن والمحن مما حدا بكثير من المسلمين إلى الانقسام والهجرة، وكان حازم كغيره ممن غادروا وطنهم وهاجروا إلى المغرب، غير أن الظروف في هذه البلاد لم تكن أيضا مستقرة مما اضطر حازم إلى الانتقال إلى تونس وفى هذا المحيط الثقافي كان استقرار حازم العلمي حيث كوّن نخبة ممتازة من العلماء والأدباء أسهموا في بعث النشاط العلمي والأدبي بها بتلقين الناشئين والمتخرجين طرقهم وأساليبهم ونظرا للمكانة العلمية التي حظى بها حازم تخرج على يده الكثير منهم (أبو حيان الأندلسي، ابن سعيد، ابن رشُيد، أبو الحسن التجاني، أبو الفضل التجاني، الكتاني، ابن القوبع وآخرون) توفى حازم ليلة السبت 24 رمضان سنة 23/684 نوفمبر 1285 م ، ينظر المدخل من حازم القرطاجني، منهج البلغاء وسراج الأدباء، تحقيق محمد الحبيب ابن الخوجة، بيروت، لبنان، ط/3 ،1986 ص (52، 53، 54، 55، 56، 69) .

[2] ينظر، صفوت عبد الله الخطيب : نظرية حازم القرطاجني النقدية والجمالية في ضوء التأثيرات اليونانية، مكتبة نهضة الشروق, جامعة القاهرة، (د ط)، (د ت) ،ص 211 .

[3] ينظر، تسعديت قوراري : المتلقي في منهاج البلغاء وسراج الأدباء لحازم القرطاجني، إنجاز الجاحظية، الجزائر، (د ط)، (د ت)،ص 9.

الخطاب الشعري العربي[1] على اختلاف عصوره، فقد استشهد بشعر الجاهلين، وشعر الإسلاميين، من العصر الأموي، والعصر العباسي وشعر الأندلسيين، واستدل بآيات قرآنية وأحاديث نبوية شريفة [2]، كما اعتمد حازم على مؤلفات في البلاغة العربية والنقد منها سر الفصاحة للخفاجي، والصناعتين للعسكري والمثل السائر لابن الأثير، والعمدة لابن رشيق[3].

و لم يقف حازم عند هذه المؤلفات البلاغية والنقدية بل تعدى ذلك إلى مؤلفات الفلاسفة المسلمين الذين برزوا في كثير من الميادين والعلوم من بينها " الشعر " فقد استفاد حازم من آرائهم النقدية المتعلقة بالشعر؛ إذ يدرجونه ضمن منظومة فنية كالرسم والموسيقى والنحت، باعتبار اشتراك هذه الفنون في عديد من الخصائص وتختلف في وسائلها وموادها[4]، وبهذا العمل يكون الفلاسفة المسلمون قد تجاوزوا ما عهد في البيئة النقدية والبلاغية عامة ، بحثا عن الصلات التي يمكن أن تنتظم بين الشعر والفنون الأخرى[5]، كما ردوا الشعر إلى طبيعة النفس البشرية ،فالشعر في رأيهم وليد الفطرة الإنسانية ،إذ يولد الشاعر وهو مزود بهذه الملكة[6]، ولم يقف الفلاسفة المسلمون عند هذا الحد فحسب بل اعتبروا الشعر أنه ينتمي إلى الدائرة المنطقية لاعتماده القياسات المنطقية في استدلاله وهى خاصية تجعل منه صنفا من أصناف الخطابات المنطقية [7].

إن هذه الآراء وغيرها مما اعتمده الفلاسفة المسلمون كانت منطلقاتها غربية متأثرة بآراء أرسطو الذي كان يحاول تأسيس نظرية للشعر اليوناني ، فرام " حازم القرطاجني " بناء نظرية شعرية عربية بإزاء هذه النظرية الغربية ففاعل بين الفن والعلم والجمال والمنطق والحكمة ،إلا أن الفلاسفة المسلمين خاصة ابن سينا اعتبروا العمل الذي قام به أرسطو عملا تقتصر قوانينه

---

[1] ينظر، الطاهر بومزبر : أصول الشعرية العربية (نظرية حازم القرطاجني في تأصيل الخطاب الشعري)، الدار العربية للعلوم، العاصمة، الجزائر، 1428 هـ– 2007 م ، ص 18.

[2] ينظر، المنهاج ص 114 (من المدخل) .

[3] ينظر، المصدر نفسه، ص 115 (من المدخل).

[4] ينظر الأخضر جمعي نظرية الشعر عند الفلاسفة الإسلاميين :ديوان المطبوعات الجامعية ،بن عكنون ، الجزائر، ط/1 ، 1999 ، ص 40.

[5] ينظر ، المرجع نفسه، ص 41 .

[6] ينظر، المرجع نفسه ، ص 56..

[7] ينظر، المرجع نفسه ،ص 40.

على الشعر اليوناني[1]، كما تنبه " حازم " إلى هذا الأمر بأن أغراض الأشعار اليونانية محدودة تعتمد على الخرافات التي يفرضون فيها أشياء غير واقعية[2] ويضيف بأن أرسطو لو وجد في شعر اليونانيين ما هو موجود في الشعر العربي لوضع قوانين جديدة ، وفي ذلك يقول :« ولو وجد هذا الحكيم أرسطو في شعر اليونانيين ما يوجد في شعر العرب من كثرة الحكم والأمثال ، والاستدلالات واختلاف ضروب الإبداع في فنون الكلام لفظا ومعنى ، وتبحّرهم في أصناف المعاني وحسن تصرفهم في وضعها ووضع الألفاظ بإزائها ، وفى إحكام مبانيها واقتراناتها ولطف التفاتاتهم وتتميماتهم واستطراداتهم ، وحسن مآخذهم ومنازعهم وتلاعبهم بالأقاويل المخيّلة كيف شاؤا ، لزاد على ما وضع من القوانين الشعرية »[3] .

يدل هذا أن حازما لما اعتمد على أفكار أرسطو كان مدركا تماما قصور قوانينه الشعرية ، وتفوق الشعر العربي في كثير من خصائصه على الشعر اليوناني، فلم يأخذ منها إلا ما وافق طبيعة الشعر العربي وخصائصه .

في مفهوم الشعر :

يظهر مفهوم الشعر عند حازم القرطاجني مختلفا عما عهدناه ممن سبقه من النقاد والبلاغيين ، ذلك أنه لما كان يأخذ مادته من أصول غربية وعربية جاءت تحمل أفكار كل من الحضارتين وحقيقية الشعر في رأيه تخييل ومحاكاة[4]، ومن ظن أن الشعر طبع وأنه لا يحتاج فيه لأكثر من ذلك ، وأن بنيته كلام موزون مقفى[5]، فقد أخطأ في ذلك ، ولا تتأكد حقيقة الشعر إلا إذا اقترن بشيء من الإغراب ؛لأن الاستغراب والتعجب أمر يثير النفس ويقوي انفعالها[6]، وفكرة المحاكاة والتخييل أشار إليها أرسطو في كتابه فن الشعر ؛ إذ المحاكاة عنده ليست تقليدا للواقع الخارجي ، بل هي محاكاة الشاعر لما يمكن كونه ، وما يعتقد بأنه كان وإن لم يكن إلى جانب محاكاة ما

[1] ينظر ، الطاهر بومزبر ،أصول الشعرية العربية ، ص 19.

[2] ينظر، المنهاج ، ص 68 .

[3] المصدر نفسه ، ص 69.

[4] ينظر ، المصدر نفسه، ص 21.

[5] ينظر، المصدر نفسه ، ص 26.

[6] ينظر، المصدر نفسه، ص 71.

كان وما يكون[1]، والمحاكاة عنده ترتبط أكثر بالشعر الموضوعي كالملحمة والمأساة والملهاة ، حيث تحاكى فيها أفعال الناس من الأحداث الواقعة أو المحتملة الوقوع [2]، وعلى هذا جرى تقسيم الشعر عند حازم فالمأساة تقابل شعر المديح ، والملهاة تقابل شعر الهجاء[3]، وقد سبقه في هذا الفلاسفة المسلمون الذين أخذ عنهم هذه الفكرة ولكن المحاكاة التي تحدثوا عنها في الشعر العربي ليست المحاكاة نفسها عند أرسطو لأن المحاكاة عنده محاكاة أفعال ولم يبق من المحاكاة في الشعر العربي إلا معناها اللغوي وهو التمثيل والتشبيه [4]، أما التخييل فهو فاعلية تميز الشعر عن غيره،وهو نوع من النشاط التصويري يخاطب به الشاعر الجانب الوجداني في المتلقي[5] وهذا ما ذهب إليه "حازم"في مفهوم الشعر على أنه :« كلام مخيل موزون ، مختص في لسان العرب بزيادة التقفية إلى ذلك،والتئامه من مقدمات مخيلة، صادقة كانت أو كاذبة لا يشترط فيها–بما هي شعر–غير التخييل »[6]، و ليظهر التفاعل الذي يحدث بين المخاطِب والمتلقي نتيجة التخييل يقول: « والتخييل أن تتمثل للسامع من لفظ الشاعر المخيل أو معانيه أو أسلوبه ونظامه، وتقوم في خياله صورة أو صور ينفعل لتخيلها

و تصورها ، أو تصور شيء آخر بها انفعالا من غير روية إلى جهة من الانبساط أو الانقباض»[7].

لم يكتف "حازم"بالحديث عن الشعر الذي يعتمد التخييل و المحاكاة للتأثير في المتلقي ،بل تحدث عن جنس أدبي آخر وهو الخطابة التي تعتمد الإقناع ، مبرزا ما تتقوم به كل من الصناعتين و فكرة التفريق بينهما إنما تعود جذورها إلى أرسطو الذي عدها « قوة تتكلف الإقناع الممكن

---

[1] ينظر، أرسطو طاليس : الشعر ، نقل أبي بشر متى بن يونس القنائي من السرياني إلى العربي ، حققه مع ترجمة حديثة شكري محمد عياد ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1993م، (د ط)، ص 3.

[2] ينظر، سعد مصلوح: حازم القرطاجني ونظرية المحاكاة و التخيل في الشعر، عالم الكتب، القاهرة، ط/1، 1400 هـ–1980 م، ص 76.

[3] ينظر، المرجع نفسه، ص ن.

[4] ينظر، المرجع نفسه، ص 81.

[5] ينظر، محمد خليفة: النظرية النقدية العربية في الفكر الفلسفي النقدي حتى القرن السابع الهجري، المطبعة العربية، غرداية، (د ط)، (د ت)، ص 172.

[6] المنهاج، ص 89.

[7] المصدر نفسه ، ص 89.

»[1]وفي محاولة الفلاسفة المسلمين لقراءة شعرية أرسطو حددوا خصوصية كل منهما وتحديد ما بينهما من تداخل ففي نظرهم أن وظيفة الإقناع تحدد سمات الخطابة ووظيفة التخييل تحدد سمات الشعر الذي يعتمد الأسلوب الشعري للتأثير في المتلقي وقد تعتمد الخطابة الأساليب الشعرية لاستمالة الجماهير ،كما أن الشعر قد يلجا إلى الأساليب الإقناعية كالاستدلال الذي يعتمد العمليات المنطقية[2]، وكلاهما يشتركان في عملية إنتاج النصوص[3] و يلتقيان في الغرض والمقصد للتأثير في النفوس[4]والمراوحة بين المعاني الخطابية الشعرية أفضل طريقة لتحصيل الغرض المنشود، والشعر المراوح بين معانيه أفضل كما أن الخطبة التي تراوح بين معانيها أفضل من غيرها [5]. ثم يتحدث حازم عن البناء الشعري وما يناسب الفصول في القصائد والأسلوب الذي يعبر عن الأغراض الشعرية وكل هذه القوانين التي تتقوم بها شعرية القصيدة العربية تؤسس للنظرية الأدبية التي يسعى إليها ، فقد تحدث عن التناسب في الحروف والألفاظ و المعاني وتناسب العبارات والتناسب في المحاكاة والأغراض والمقاصد والأوزان وكل هذا من أجل تحقيق الجودة في القول الشعري[6] .

كان "حازم "يدرك أن الكلام على ضروب؛ ضرب يرد على جهة الإخبار و السرد، وضرب يرد على جهة الاحتجاج و الاستدلال وأن الضرب الثاني إنما يقع في الخطابة والشعر لأن هدفهما "الإقناع"[7]، ولمّا كان الكلام يجعل دليلا على المعاني كان المتكلم يبتغي إما إفادة المخاطب أو الاستفادة منه وذلك بأن يلقي إلى المخاطب إما ألفاظا تدل على تأدية شيء معين أو معرفة، وإما يلقي إليه لفظا يقتضي من المخاطب شيئا إلى المتكلم، ويكون هذا المؤدى إما على

---

[1] أرسطو طاليس: الخطابة، تحقيق وتعليق عبد الرحمن بدوي، وكالة المطبوعات، الكويت، دار القلم، بيروت لبنان، (د ط)، 1979م، ص9.

[2] ينظر، محمد مشبال: "البلاغة ومقولة الجنس الأدبي"، عالم الفكر، العدد1، المجلد 30، ، سبتمبر 2001 م، ص 81.

[3] ينظر، محمد العمري، البلاغة الجديدة بين التخييل والتداول، إفريقيا الشرق، المغرب، (د ط)، 2005م، ص17.

[4] ينظر، محمد العمري، البلاغة العربية أصولها وامتداداتها، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، المغرب، أفريقيا الشرق، بيروت، لبنان، (د ط)، 1999م، ص510.

[5] ينظر، المنهاج، ص361.

[6] ينظر، فاطمة عبد الله الوهيبي: نظرية المعنى عند حازم القرطاجني، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء المغرب، بيروت، لبنان،ط/1، 2002م، ص84.

[7] ينظر، المنهاج، ص 62.

سبيل الاقتصاص أو على سبيل التفصيل والبيان والاستدلال عليه والاحتجاج له ويجعل "حازم" الاستدلال يقع من جهة المخاطَب لا من جهة المتكلم[1].

ولقد خص "حازم" حديثه عن الاستدلال في الأقاويل الشعرية والخطابية وهو غير الاستدلال المنطقي الصارم الذي يعتمد الأشكال و الأقيسة الصورية بل هو استدلال حجاجي يراعي فيه مقامات الكلام ولا يلتزم بصور وأشكال الأقيسة المنطقية ولا ضبط عناصرها، وهذا ما دلّ عليه نصه في قوله: «وليس ترد المقاييس في الأقاويل الشعرية والخطابية المقصودة بها البلاغة إلا محذوفة إحدى المقدمتين أو النتيجة في الحمليات، وإلا صار مسئما بطوله مع ما يقع فيه من تكرار الأسوار و الحدّ الأوسط وأجزاء النتيجة»[2].

يتضح من خلال هذا النص وعي "حازم" بالفرق بين الأقيسة المنطقية التي تعتمد التصريح بأجزائها وأقيسة القول الطبيعي التي تعتمد الإضمار ؛لأنه حسب رأيه يكون أبلغ إذا قَصر وخف، كما نلاحظ أن "حازما" في هذا يستخدم اصطلاحات منطقية، كالأسوار، الحدّ الأوسط، الحمليات، مما يدل على اطلاعه على المنطق اليوناني.

و في حديثه عن المعاني الشعرية ومواقعها من النفوس ومدى ائتلافها مع الأغراض يظهر اكتشاف "حازم" لعملية الاستدلال التي تكون بين المعاني فيقول إن: « المعاني الشعرية منها ما يكون مقصودا في نفسه بحسب غرض الشعر ومعتمدا إيراده ومنها ما ليس بمعتمد إيراده ولكن يورد على أن يحاكى به ما اعتمد من ذلك أو يحال به عليه

أو لغير ذلك. ولنسم المعاني التي تكون من متن الكلام ونفس الغرض ولكنها أمثلة لتلك

أو استدلالات عليها أو غير ذلك لا موجب لإيرادها في الكلام غير محاكاة المعاني الأول بها أو ملاحظة وجه يجمع بينهما على بعض الهيآت التي تتلاقى عليها المعاني ويصار من بعضها إلى بعض المعاني الثواني. فتكون معاني الشعر منقسمة إلى أوائل وثوان»[3].

فالمعاني إذن قسمان، القسم الأول تكون فيه مقصودة لذاتها ويعبر عنها المتكلم أو الشاعر بألفاظ وعبارات مباشرة دالة على تلك المعاني، أما القسم الثاني منها فهي معاني غير مقصودة لذاتها وإنما يؤتي بها للدلالة على المعنى الحقيقي وتأكيده. وقد سمى معاني القسم الأول بالمعاني

---

[1] ينظر،المصدر نفسه، ص (344، 345).

[2] المنهاج ، ص 345.

[3] المصدر نفسه، ص23.

الأول؛ لأن الألفاظ المعبر عن تلك المعاني ألفاظا حقيقية تعبر عن معنى حقيقي في الشيء أو الغرض المقصود، وسمى معاني القسم الثاني بالمعاني الثواني؛ لأن الألفاظ التي تعبر عنها غير مقصود إيرادها إلا على سبيل الإحالة والإيحاء، وعلى هذا تجري اللغة المجازية ، حيث الألفاظ لا تعبر عن حقيقة الأشياء ولا الأغراض وإنما يستدل بها على معان أخرى والمعاني الثواني عند "حازم" تقابل المفهوم اللساني الحديث "معنى المعنى" هذا المبحث الدلالي الذي عدّ من المبادئ الأساسية في دراسة المعنى وتحليل عملية التواصل وللإشارة فإن هذا المبحث حاضر في الدراسات اللسانية العربية القديمة عند كل من الجرجاني و السكاكي.

كما أدرج "حازم" التخييل و المحاكاة ضمن الآليات الاستدلالية التي يقوم عليها الشعر باعتبارها تلك الصور البيانية من تشبيه واستعارة وكناية ومجاز و ما يتعلق بهما من نظم وأسلوب.

يمكن القول في الأخير بأن الاستدلال في البلاغة العربية استدلال طبيعي؛ لأنه ينتمي إلى حقل الخطاب الطبيعي، وإذا كانت البلاغة تنطلق من الخطاب القرآني لتبرز ضروب إعجازه، وكان الاستدلال من بين الضروب البلاغية، وجب أن يكون الاستدلال ضربا من ضروب الإعجاز القرآني؛ لذا كانت لغته في أسمى درجات الفصاحة[1].

خلاصة:

بعد البحث و التقصي عن طبيعة "الاستدلال كآلية لإنتاج المعرفة وبناء الخطاب اتضح لنا أنه منهج أو طريقة يسلكها العقل السليم لبناء معارفه و نقلها في قالب يخضع لقواعد وقوانين تضمن تبليغ فحوى تلك المعارف وتحقيق الفائدة.

وبما أن الاستدلال بهذا المفهوم كان سبيل العلوم النظرية في بناء خطاباتها وتبليغ مضامينها؛ مما أكسبه بعض الخصوصيات لاختلاف تداوله بينها؛ فكما تميز بالدقة والالتزام بالقوانين و القواعد الصارمة في اللغات الصناعية للوصول إلى نتائج صحيحة ويقينية، تراجع عن ذلك أمام منطق اللغة الطبيعية الذي فرض لنفسه أنساقا جديدة يتم فيها تطويع هذه القواعد و القوانين وفق خصوصيات هذه اللغة.

[1] ينظر، المنهاج ، ص 67.

إنّ توظيف " الاستدلال" لإنتاج المعارف في اللغة الطبيعية أكسبه صفات عديدة فقد أصبح ينعت بـــ "الاستدلال التداولي"، بما أنه يراعي مقامات الكلام وأحوال المتخاطبين ويكسر قواعد الأقيسة المنطقية وقوانينها، كما ينعت "بالاستدلال الحجاجي" بما أنه يسعى إلى التأثير و الإقناع.

وبما أن لغة العلوم العربية لغة طبيعية ، فقد كان الاستدلال في أغلبها استدلالا تداوليا حجاجيا يعتمد على الآليات الإسلامية الخالصة، فكما اعتمد الأصوليون على الآليات الاستدلالية التمثيلية في إنتاج القول الفقهي الذي يقوم على أساس المشابهة بين الفروع والأصول، كانت تلك طريقة النحاة في إنتاج القواعد النحوية، كما قام الاستدلال البلاغي على أساس المشابهة وحمل أمر على آخر .

إن علماء التراث على الرغم من اطلاعهم على مباحث المنطق اليوناني واعتماد البعض منهم طرقه وأساليبه وقوانينه، إلا أنهم لم يجدوا بدا من استخدام الأساليب الحجاجية و التداولية؛ لأنهم أمام خطاب طبيعي تفرض طبيعته ذلك.

وما "منهاج البلغاء وسراج الأدباء" إلا واحد من هذه الخطابات التي اعتمدت الآليات الاستدلالية في إثبات قضايا بلاغية ونقدية متفرقة، حيث حاول حازم أن يستخدم الطرق و الأساليب الاستدلالية التي تضمن له بناء خطاب متماسك ومتسق مقدماته تخدم نتائجه، وهذا ما سنعرض له في الفصول التطبيقية اللاحقة.

الفصل الثاني:صور الاستدلال وتركيبها في المنهاج

أولا:الاستدلال القياسي

ثانيا: الاستدلال الشرطي

1-الاستدلال الشرطي المتصل

2- الاستدلال الشرطي المنفصل (التقسيم والسبر)

ثالثا: الاستدلال التمثيلي (قياس التمثيل)

رابعا: الآليات الاستدلالية الاعتراضية

1. تقدير اعتراضات الخصم
2. النقض
3. المعارضة
4. المنع المستند

تمهيد:

بعد النظر في مفهوم الاستدلال، ومحاولة استقصاء آلياته من أطر معرفية متنوعة، وتحديد كيفية الاشتغال به و ممارسته في إنتاج المعرفة ونقل مضامينها في قوالب منهجية خاضعة لنظام محكم ، وجب علينا أن نبحث في صور هذه الآلية في خطاب عربي له من القيمة في إنتاج المعرفة البلاغية ما لغيره من المدونات العربية و هو "منهاج البلغاء وسراج الأدباء لحازم القرطاجني".

فهل توسل حازم بهذه الآلية في خطابه أم لا ؟ وإذا اعتمدها هل كان منطقيا صارما أم أصوليا خالصا ؟ وهل اعتمد صورة واحدة للاستدلال أم لجأ إلى كثير من الصور؟

لقد كان حازم في منهاجه يسلك سبلا استدلالية حجاجية متنوعة مزج فيها بين الآليات الاستدلالية المنطقية و الآليات الاستدلالية الإسلامية الخالصة، ولم يكن باتخاذه الآليات المنطقية للاستدلال على قضاياه وإثباتها منطقيا صارما ؛ حيث يعتمد القوانين المنطقية في عرضه الدليل و يهتم بشكل الاستدلال وضبط عناصره، بل كان على وعي أنه أمام خطاب طبيعي يفرض عليه أسلوبا مرنا في الاستدلال، كما كان يدرك أن القواعد التي يخضع لها هذا الخطاب غير القواعد الصورية التي يفرضها المنطق، وعليه تطويع هذه القواعد وفق خصائص الخطاب الطبيعي.

إن هذا الوعي بكيفية عرض القضايا والاستدلال عليها وكيفية الاشتغال بمختلف الآليات الإنتاجية الاستدلالية في ضبطها، جعل من المنهاج خطابا تراثيا يتميز بالدقة والتنظيم المحكم ، حيث تخدم مقدماته نتائجه ونتائجه مقدماته .

ومن الآليات الإنتاجية التي اعتمدها حازم الآليات القياسية البسيطة منها و المركبة، والقياس الشرطي المتصل والمنفصل الذي يسمي بالسبر والتقسيم وهذه آلية اعتمدها الأصوليون في إنتاج القول الفقهي، كما استعان بالآليات الاعتراضية في اعتراضه على بعض القضايا والرد عليها و الاستدلال بالشواهد الجاهزة.

ولقد توزعت هذه الآليات الاستدلالية في الخطاب القرطاجني فكانت الأسلوب الغالب فيه، ذلك أنه خطاب لا يتم فيه سرد أحداث ولا عرض مواقف وآراء، بل كان خطابا تعليميا، يستند إلى الأدلة والحجج لإثبات قضاياه ونقلها إلى المتلقي للتأثير فيه.

ولنؤكد هذه الدعوى جئنا بنماذج من المنهاج وقمنا بتحليلها لمعرفة كيف تركبت هذه الأدلة وشكلت صورا مختلفة للاستدلال ، و من هذه الآليات:

أولا/ الاستدلال القياسي:

لقد سبق أن تحدثنا في مفهوم القياس وقلنا بأنه قول مؤلف من قضايا إذا سلمت بها لزم عنها قول آخر[1]، وقد يكون مباشرا وغير مباشر ، فأما المباشر ما كانت مقدمته واحدة[2] وأما غير المباشر ما تركب من عدة مقدمات مرتبطة فيما بينها ومتداخلة، كما أن الاستدلال القياسي يأخذ أشكالا معينة مثل: القياس الاستثنائي وهو« ما صرح في مقدمتيه بالنتيجة أو بنقيضها»[3] نحو:

إن كان محمد عالما فواجب احترامه

لكنّه عالم

فمحمد واجب احترامه

وهناك القياس الحملي وهو « ما لم يصرح في مقدمته بالنتيجة ولا بنقيضها»[4] نحو :

العالم متغير

وكل متغير حادث

إذن فالعالم حادث

ولعل أحدا ينظر في هذه المفاهيم فيجدها مرتبطة أكثر بالمفاهيم المنطقية للقياس وتبتعد عن مفهوم القياس الأصولي الخالص الذي ميز الخطاب العربي التراثي، و لكن لم يمنع هذا الأمر من الاستعانة بالآليات المنطقية"فحازم" مثلا انتهج أسلوب المناطقة في الاستدلال على قضاياه، فكان يؤلف بين القضايا (المقدمات) وصولا إلى نتائجها، إلا أنه لم يلتزم بقواعد القياس المنطقي بل أخذ عنها طريقتها وتجاوزها ولنثبت هذا الكلام نحاول أن نقدم بعض النماذج من مختلف أقسام كتابه.

---

[1] محمود يعقوبي، دروس المنطق الصوري، ص 123.

[2] الكسندراغيتمانوفا: علم المنطق، ص 182.

[3] حسان الباهي: الحوار ومنهجية التفكير النقدي، ص 97.

[4] المرجع نفسه، ص ن

النموذج الأول: يتكون من **مقدمة واحدة +نتيجة**

ومثالنا في ذلك ما ذهب إليه "حازم"في إثباته لطرق العلم باستثارة المعاني من مكامنها واستنباطها حيث يقول: « لما كانت الموصوفات والأوصاف وجهات انتساب بعضها إلى بعض وجهات تعلق الأغراض بها من ذوي الأغراض لا تحصى كثرة وجب أن تكون المعاني التي هي مركبة من تلك الأوصاف على حسب الأغراض أجدر بأن لا يستطاع إحصاؤها»[1].

ما يظهره هذا النص احتواؤه على مقدمة ونتيجة ظاهرتين، انطلق فيهما حازم من معرفة سابقة، أي من معلومة جاهزة وهي أن الأوصاف وجهات تعلقها بالأغراض لا تحصى كثرة وصولا إلى نتيجة مفادها أن المعاني المتعلقة بتلك الأوصاف لا يمكن إحصاؤها كذلك، وإنما سلك "حازم" في هذا طريقة "استقرائية" اختبر فيها تلك الأوصاف وحاول حصرها، إلا أنه لم يستطع فقاده هذا الأمر إلى استنتاج أنه لا يمكن إحصاء الأوصاف المتعلقة بالأغراض، لأنها تختلف من مقام إلى آخر و المقامات تختلف، وتكثر باختلاف الزمان و المكان كما هو معلوم.

وإذا ما أردنا أن نقرأ هذا النص بطريقة استدلالية منطقية؛أي أظهرنا عناصر القياس المنطقي خلصنا إلى الشكل الآتي:

مقدمة(1) الموصوفات و الأوصاف وجهات انتساب بعضها إلى بعض
وجهات تعلق الأغراض بها لا تحصى كثرة

مقدمة (2) بعض المعاني مركبة من تلك الأوصاف حسب الأغراض

نتيجة إذن لا يمكن إحصاء المعاني المركبة من تلك الأوصاف

وبطريقة استقرائية أيضا في مثال آخر يوضحه نص "حازم" الآتي يستدل من مقدمة واحدة للوصول إلى نتيجة وذلك في قوله: « لما كان الكلام أولى الأشياء بأن يجعل دليلا على المعاني التي احتاج الناس إلى تفاهمها بحسب احتياجهم إلى معاونة بعضهم بعضا على تحصيل المنافع وإزاحة المضارّ والى استفادتهم حقائق الأمور وإفادتهم وجب أن يكون المتكلم ينبغي إما إفادة المخاطب، أو الاستفادة منه»[2].

والمقدمة في هذا المثال هي: من لمّا كان الكلام.....إلى..... ...وإفادتها،

أما النتيجة فهي: من وجب أن يكون المتكلم..... إلى..... الاستفادة منه.

[1] المنهاج، ص(37،38).

[2] المصدر نفسه ، ص344.

النموذج الثاني: يتكون من **مقدمتين + نتيجة**

نورد في هذا النموذج نصا يستدل فيه "حازم" على طرق المعرفة بما وقع في أوزان العرب من ضروب التركيبات وأنواعها فيقول: « ولمّا كان أحق البواعث بأن يكون هو السبب الأول الدّاعي إلى قول الشعر هو الوجد والاشتياق والحنين إلى المنازل المألوفة وألافها عند فراقها(...) وكان الشاعر يريد أن يبقي ذكرا أو يصوغ مقالا يخيّل فيه حال أحبابه ويقيم المعاني المحاكية لهم في الأذهان مقام صورهم وهيآتهم ويحاكي فيه جميع أمورهم حتى يجعل المعاني أمثلة لهم وأحوالهم (...) أحبوا[1] أن يجعلوا الأقاويل- التي يودعونها المعاني المخيلة لأحبابهم المقيمة في الأذهان/صورا هي أمثلة لهم ولأحوالهم مرتبة ترتيبا يتنزل من جهة موقفه من السمع منزلة ترتيب أحويتهم وبيوتهم »[2].

مقدمة (1): من لما كان أحق البواعث بأن يكون...إلى..... عند فراقها

مقدمة (2): من وكان الشاعر يريد أن..... إلى.....لهم وأحوالهم

نتيجة من أحبوا أن يجعلوا الأقاويل..... إلى..... وبيوتهم

النموذج الثالث:يتكون من **ثلاث مقدمات+نتيجة :**

في المعرف الدال على طرق المعرفة بما يكون من المعاني أصيلا في بابي المدح و الذم يقول: « لما كان الإنسان في جميع ما يحاوله و يسعى نحوه إنما يلتمس حظوظا يكون فيها صلاح لنفسه أو حظوظا فيها صلاح لبدنه ، و كان استقصاء الإنسان مصالح نفسه

و ابتغاؤها لها من كل وجه لا يصل منه إلى غيره مضرة ولا ظلم، وكان استقصاؤه حظوظ بدنه وطلبه لها من كل وجه يؤدي إلى ضرر غيره وظلمه –و الظلم قبيح فما أدى إليه قبيح – وجب لذلك أن يكون الفضل في القناعة من حظوظ البدن بما لا يؤدي إلى مزاحمة ذي استحقاق وفي الرغبة في جميع حظوظ النفس »[3].

يظهر النص ثلاث مقدمات ونتيجة:

مقدمة (1) من لما كان الإنسان.....إلى....صلاح لبدنه

[1] إشارة إلى الشعراء.

[2] المنهاج، ص(249، 250).

[3] المصدر نفسه، ص162.

مقدمة (2) من وكان استقصاء الإنسان ...إلى...و لا ظلم

مقدمة (3) من وكان استقصاؤه.....إلى....إليه قبيح

نتيجة من وجب لذلك .....إلى.....حظوظ النفس

النموذج الرابع: يتكون **من أربع مقدمات+نتيجة**

من أمثلة هذا النموذج نص يحاول فيه "حازم" أن يثبت ما تتقوم به كل من صناعتي الشعر والخطابة وفي هذا يقول: « لمّا كان كل كلام يحتمل الصدق والكذب إما أن يرد على جهة الإخبار والاقتصار وإما أن يرد على جهة الاحتجاج والاستدلال، وكان اعتماد الصناعة الخطابية في أقاويلها على تقوية الظن لا على إيقاع اليقين(...) واعتماد الصناعة الشعرية على تخييل الأشياء التي يعبر عنها بالأقاويل وبإقامة صورها في الذهن بحسن المحاكاة وكان التخييل لا ينافي اليقين كما نافاه الظن، (...) وجب أن تكون الأقاويل الخطابية(...)غير صادقة ما لم يعدل بها عن الإقناع إلى التصديق، لأن ما يتقوم به و هو الظن مناف لليقين، وأن تكون الأقاويل الشعرية (...) غير واقعة أبدا في طرف واحد من النقيضين اللذين هما الصدق و الكذب، ولكن تقع تارة صادقة وتارة كاذبة، إذ ما تتقوم به الصناعة الشعرية وهو التخييل غير مناقض لواحد من الطرفين »[1].

يظهر النص أربع مقدمات ونتيجة هي كالآتي:

مقدمة(1): من لما كان كل كلام ...إلى... و الاستدلال

مقدمة(2): من واعتماد الصناعة الخطابية...إلى ...اليقين.

مقدمة(3): من واعتماد الصناعة الشعرية...إلى ...بحسن

مقدمة(4): من وكان التخيل لا ينافي في اليقين...إلى...الظن

نتيجة من وجب أن تكون الأقوال...إلى ...الطرفين

وهذا الشكل من التأليف بين القضايا إنما كان نتيجة طبيعة الخطاب الطبيعي التي تبتعد عن أشكال وأنماط الأقيسة المنطقية ، إلا أنه يمكننا إعادة قراءة هذا النص بطريقة استدلالية منطقية نستخرج منها عدة نماذج قياسية نحو:

[1] المنهاج، ص 62.

1/ كل كلام يحتمل الصدق و الكذب إما على جهة الإخبار و الاقتصار
وإما أن يرد على جهة الاحتجاج و الاستدلال
والخطابة كلام يرد على جهة الاحتجاج و الاستدلال
إذن الخطابة كلام يحتمل الصدق و الكذب

2/ كل كلام يعتمد على تقوية الظن يحتمل الصدق و الكذب
و الصناعة الخطابية تعتمد في أقاويلها على تقوية الظن
إذن فالأقاويل في الصناعة الخطابة تحتمل الصدق و الكذب

3/ تعتمد الصناعة الشعرية على تخيل الأشياء التي يعبر عنها
بالأقاويل
و التخيل لا يعتمد لا على تقوية الظن ولا على اليقين
إذن فالصناعة الشعرية لا تعتمد لا على تقوية الظن ولا على اليقين

النموذج الخامس: يتكون من **ست** **مقدمات + نتيجة**

ومثالنا في ذلك: قول حازم وهو يستدل على طرق المعرفة بما توجد المعاني معه حاضرة منتظمة في الذهن ، وما به يكون كمال التصرف: « لما كان الشعر لا يتأتى نظمه على أكمل ما يمكن فيه إلا بحصول ثلاثة أشياء، وهي: المهيئات و الأدوات والبواعث، وكانت هذه المهيئات والأدوات والبواعث، تحصل من جهتين: -1- النشء في بقعة معتدلة الهواء (...) والترعرع بين الفصحاء الألسنة المستعملين للأناشيد المقيمين للأوزان، وكان المهيء الأول موجها طبع الناشئ إلى الكمال في صحة اعتبار الكلام وحسن الرؤية في تفصيله وتقديره ومطابقة ما خارج الذهن به (...) والمهيء الثاني موجه إيّاه لحفظ الكلام الفصيح وتحصيل المواد اللفظية و المعرفة بإقامة الأوزان، وكانت الأدوات تنقسم إلى العلوم المتعلقة بالألفاظ و العلوم المتعلقة بالمعاني، وكانت البواعث تنقسم إلى أطراب وإلى آمال، وكان كثير من الأطراب إنما يعتري أهل الرحل بالحنين إلى ما عهدوه ومن فارقوه (...) وجب ألا تكمل تلك

المهيآت للشاعر إلا بطيب البقعة وفصاحة الأمة وكرم الدول ومعاهدة التنقل و الرحلة »[1] وعناصر الاستدلال في هذا النص هي:

مقدمة (1): من لما كان الشعر... إلى... والبواعث.
مقدمة (2):من وكانت هذه المهيئات...إلى ..الأوزان
مقدمة(3): من وكان المهيء الأول...إلى...ما خارج الذهن
مقدمة (4): من و المهيء الثاني...إلى...بإقامة الأوزان
مقدمة (5): من وكانت الأدوات تنقسم ...إلى ...بالمعاني
مقدمة(6): من وكانت البواعث تنقسم...إلى ...فارقوه

نتيجة من وجب ألا تكمل تلك المهيآت ...إلى...والرحلة

النموذج السادس: يتكون من **سبع** **مقدمات + نتيجتين**

وهو أقصى عدد من المقدمات التي استدل بها "حازم" وبنى بها خطابه ومثاله في هذا قوله: « لما كان علم البلاغة مشتملا على صناعتي الشعر والخطابة وكان الشعر والخطابة يشتركان في مادة المعاني ويفترقان بصورتي التخيل و الإقناع وكان لكلتيهما أن تخيل وأن تقنع في شيء شيء من الموجودات الممكن أن يحيط بها علم إنساني و كان القصد في التخيل و الإقناع حمل النفوس على فعل شيء أو اعتقاده أو التخلي عن فعله واعتقاده وكانت النفس إنما تتحرك لفعل شيء أو طلبه أو اعتقادها التخلي عن واحد (...) وكانت عقلة جل أغراض الناس وآرائهم بالأشياء التي اشترك الخاصة والجمهور في اعتقادهم(...) ،وكان أحق تلك الأشياء بأن يميل الناس إليها أو ينفروا منها (...)، وجب أن تكون أعرق المعاني في الصناعة الشعرية ما اشتدت علقته بأغراض الإنسان وكانت دواعي آرائه متوفرة عليه، وكانت نفوس الخاصة والعامة قد اشتركت في الفطرة على الميل/ إليها أو النفور عنها أو من حصول ذلك إليها بالاعتياد، ووجب أن يكون ما لم تتوفر دواعي أغراض الإنسان عليه وما انفرد بإدراك المكتسب الخاصة دون الجمهور غير عريق في الصناعة الشعرية بالنسبة إلى المقاصد المألوفة و المدارك الجمهورية »[2]. وعناصر هذا الاستدلال هي:

[1] المنهاج، ص (41،42).
[2] المنهاج، ص (19،20)

مقدمة (1): من لمّا كان علم البلاغة ...إلى ...الخطابة
مقدمة (2): من وكان الشعر و الخطابة...إلى ...الإقناع
مقدمة (3): من وكان لكلتيهما...إلى ...علم إنساني
مقدمة (4): من وكان القصد...إلى ...واعتقاده
مقدمة (5): من وكانت النفس...إلى ...واحد
مقدمة (6): من وكانت علقة...إلى...في اعتقادهم
مقدمة (7): من وكان حق ...إلى ...عنها

نتيجة (1):من وجب أن تكون ...إلى ...بالاعتياد.
نتيجة (2): من وجب أن يكون مالم ...إلى ...والمدارك الجمهورية

لقد سلك "حازم" في استدلالاته التي عرضها طريقة المناطقة في إنتاج المعرفة، فكانت أغلب عناصر الاستدلال القياسي واضحة وصريحة كالمقدمات والنتائج، وما ميز هذه المقدمات و الأقوال التي ألف "حازم" بينها في بناء الاستدلال وأقيسته، ذلك الارتباط الوثيق بينها؛ فالمقدمات هي مصدر المعرفة و النتائج هي مقصد لتلك المقدمات، ، كما أنه يراوح بين المقدمة الواحدة والإكثار من المقدمات، و كان ذلك حسب احتياجه في عرض
دليله، كما غلب عليه طابع واحد في التأليف بين القضايا .

ثانيا/ الاستدلال بالقياس الشرطي:

إن القياس الشرطي هو استدلال غير مباشر[1]، تكون فيه القضايا أكثر تركيبا وأشد تعقيدا[2]؛ حيث لا يقطع فيه في وصف موصوف بشيء لازم[3]، ويتركب القياس الشرطي من جزئين تربط بينهما أدوات الشرط، ويكون الحكم فيه بوجود نسبة بين قضية وأخرى أو عدم وجودها[4]، مثل:

إذا أشرقت الشمس فالنهار موجود

وليس الإنسان إما أن يكون شاعرا أو كاتبا

والجزء الأول من القضية الشرطية يسمى "المقدم"، أما الجزء الثاني فيسمى "التالي"، وينقسم القياس الشرطي بحسب أجزائه وأدواته إلى قسمين؛ القياس الشرطي المتصل، و القياس الشرطي المنفصل.

أ/ **القياس الشرطي المتصل:** و الاتصال ما « يلزم من تحقق الشرط تحقق الجزاء »[5]؛ فيجتمع الطرفان في الوجود وفي العدم[6]؛ ومن أدواته (إذا)و(لو) التي تدخل في الاعتبار الإمكانات البعيدة عديمة التحقق[7] وما أشبهها.

مثل: إذا كانت الشمس ثابتة فالأرض تدور حول نفسها وحول الشمس، وعبارة (إذا كانت) هي الرابطة، أما عبارة (الشمس ثابتة) فهي المقدم، والتالي هو عبارة (تدور حول نفسها وحول الشمس)[8]، كما أن هناك أدواتا أخرى تدخل في معنى الشرط نحو (كلّما) التي عدّها السكاكي حسب أصول النحو أنها ليست من الشرط في شيء، وإنما هو: كلّ الشمول، قد دخل على: ما المصدرية المؤدية معنى الظرف على نحو (...) كلما أكرمتني أكرمتك، لإضافته إلى الظرف، مفيدا معنى: كل وقت إكرامك إياي أكرمك[9]، كذلك، الأداة، مهما، حيثما، متى.[1]

---

[1] ينظر، الكسندراغيتمانوفا: علم المنطق، ص 182.

[2] ينظر، ماهر عبد القادر محمد: المنطق ومناهج البحث، ص 45.

[3] ينظر،ابن حزم الأندلسي: الرسائل ،تح:إحسان عباس،دار فارس،عمان،الأردن،دار صبح ،بيروت، لبنان، ط/1،2007م، مج/2،ص245.

[4] ينظر، أبو عبد الرحمن الأخضري: مبادئ علم المنطق، منار، دمشق، مؤسسة علوم القرآن، بيروت، ط/2، 1426 هـ، -2005م، ص 78.

[5] السكاكي، مفتاح العلوم، ص 493.

[6] ينظر، أبو عبد الرحمن الأخضري: مبادئ علم المنطق، ص 78.

[7] ينظر، طه عبد الرحمن: اللسان والميزان ، ص 364.

[8] ينظر، حسان الباهي: الحوار ومنهجية التفكير النقدي، ص 71.

[9] السكاكي: مفتاح العلوم، ص490.

ب/ القياس الشرطي المنفصل: والانفصال « يراد به المنع عن الجمع وعن الخلو معا، كقولك كل اسم فإما أن يكون معربا وإما أن يكون مبنيا، فلا شيء من الأسماء يجمع عليه الإعراب و البناء معا، أو يسلبان عنه معا »[2]؛ أي إنه يدل على التنافر بين الطرفين[3] و بمعنى آخر « أن يكون الحكم في القضية مترددا بين احتمالين فأكثر، وحينما يلاحظ من يريد إصدار الحكم انحصار التردد بين عدد من الوجوه أو الاحتمالات فإنه يعبر عن ذلك بمثل قوله:إما أن يكون الأمر كذا وإما أن يكون الأمر كذا »[4]و يوظف في هذا النوع أداتين وهي "إما" وفي هذه الأداة يقول السكاكي« هي على تسميتها كلمة شرط وليس من الشرط في شيء، وإنما حاصله ترديد المبتدأ ، قبل دخول العوامل وبعده، بين خبرين

أو أكثر، كقولك: زيد إما قائم، وإما قاعد، وإما، وإما...وإن زيدا إما قائم، وإما قاعد، وكان زيد إما قائما وإما قاعدا... »[5]، وقد يستعمل حرف (أو)، وكلمة (دائما) قبل حرف الترديد أو عبارة (قد يكون) أو عبارة (ربما يكون)[6].

و من جهة المعنى تعود القضايا من هذا النوع إلى الشرط المتصل نحو[7]:

إما أن يكون العدد زوجا وإما أن يكون فردا

و يمكن تحليل هذه القضية من جهة المعنى كأن نقول:

إذا كان العدد زوجا فهو غير فرد، وإذا كان العدد فردا فهو غير زوج.

صور الاستدلال الشرطي:

---

[1] ينظر، أبو عبد الرحمن الأخضري: مبادئ علم المنطق، ص 80.

[2] السكاكي:مفتاح العلوم، ص494.

[3] ينظر، أبو عبد الرحمن الأخضري: مبادئ علم المنطق، ص 83.

[4] عبد الرحمن حسن حنبكة الميداني: ضوابط المعرفة وأصول الاستدلال والمناظرة،ص80.

[5] مفتاح العلوم، ص490.

[6] ينظر، أبو عبد الرحمن الأخضري: مبادئ علم المنطق، ص 83.

[7] ينظر ، عبد الرحمن حسن حنبكة الميداني: ضوابط المعرفة وأصول الاستدلال والمناظرة،ص80.

1/ الاستدلال الشرطي المؤلف من متصلتين[1]:

كلما كانت الكلمة مستعملة في معناها كانت حقيقة بالتصريح.

و كانت حقيقة بالتصريح، كانت في الاستعمال مستغنية عن قرينة

يلزم كلما كانت مستعملة في معناها، كانت في الاستعمال مستغنية عن قرينة

2/ الاستدلال الشرطي المؤلف من منفصلتين[2]:

دائما كل مزيد؛ إما أن يكون مزيدا للإلحاق.

وإما أن يكون مزيدا لغير الإلحاق

ودائما كل مزيد للإلحاق إما أن يكون ملحقا بالرباعي، وإما أن يكون ملحقا بالخماسي

و كل مزيد لغير الإلحاق إما أن يكون مزيد ثلاثي، وإما مزيد رباعي، وإما مزيد خماسي

يلزم دائما كل مزيد إما ملحق بالرباعي وإما ملحق بالخماسي، وإما غير ملحق، إما مزيد ثلاثي وإما مزيد رباعي وإما مزيد خماسي.

3/الاستدلال الشرطي المؤلف من متصلة ومنفصلة[3]:

كلما كانت اللفظة دالة على معنى مستقل بنفسه غير مقترن بزمان، كانت اسما

ودائما كل اسم: إما أن يكون معربا وإما أن يكون مبنيا

يلزم دائما كل لفظة دالة على معنى مستقل بنفسه غير مقترن بزمان أما أن تكون معربة، وإما أن تكون مبنية.

[1] السكاكي:مفتاح العلوم، ص495.

[2] ينظر، المصدر نفسه، ص (495، 496).

[3] ينظر، المصدر نفسه ، ص496.

4/ الاستدلال الشرطي المؤلف من منفصلة ومتصلة[1]:

دائما إما أن يكون المعرب اسما، وإما أن يكون فعلا مضارعا

وكلما كان المعرب اسما كان في الإعراب أصلا

وكلما كان مضارعا كان في الإعراب متطفلا

يلزم إما أن يكون المعرب أصلا في الإعراب، وإما أن يكون متطفلا

وقد يحدث أن تكون القضايا الشرطية سواء كانت المنفصلة أم المتصلة منفية، مثل[2]:

كل مجاز إما أن يكون لغويا وإما أن يكون عقليا

وليس البتة شيء من الألفاظ المهملة إما لغويا وإما عقليا

يلزم دائما لا مجاز بمهمل

5/الاستدلال الشرطي المؤلف من حملية ومتصلة مثل[3]:

كل حي متنفس

وكلما كان المتغذي إنسانا كان المتغذي حيا

يلزم كلما كان المتغذي إنسانا كان المتغذي متنفسا

إن القياس الشرطي على هذه الصور التي ذكرناها يحافظ على قواعده وشكله الصوري حيث المقدمات صريحة غير مضمرة وواضحة و النتائج كذلك، إلا أنه قد يحدث إضمار إحدى هذه المقدمات أو تضمر النتيجة فيضطر المتلقي إلى تقديرها ومحاولة إظهارها لتكتمل عناصر

[1] ينظر،السكاكي: مفتاح العلوم، ص 496.

[2] ينظر، المصدر نفسه، ص ن.

[3] ينظر، محمود يعقوبي: دروس المنطق الصوري، ص 205.

القياس وهذا يسمى بقياس الضميرحيث "تحذف فيه بعض مقدماته أو نتيجته للعلم بها"[1] من قبل المتكلم ومن أمثلته[2]:

إذا كان النبيذ مسكرا، فهو حرام

ومحذوفتاه ~~النبيذ~~ مسكر (مقدمة صغرى)

إذن النبيذ حرام (نتيجة

ومعلوم عند الأصوليين والمتكلمين أن الاستدلال الشرطي المنفصل يقابل ما يسمى عندهم بالسبر و التقسيم، وقد سبقت الإشارة إليه على أنه آلية استدلالية إنتاجية إسلامية خالصة، تبنّاها الأصوليون في إنتاجهم الأحكام الشرعية، وهو عملية يتم فيها ذكر أقسام الشيء المتعلقة بالحكم الشرعي[3]، وينقسم إلى التقسيم الحاصر وغير الحاصر والحاصر يدور بين النفي و الإثبات[4].

كانت إذن هذه بعض مظاهر الاستدلال الشرطي التي يمكن أن يتركب منها القياس والتأليف بين قضاياه، و لتوضيحها أكثر نحاول أن نحلل بعض النماذج من منهاج البلغاء وسراج الأدباء، حيث كان اعتماد "حازم" على الاستدلال الشرطي في إثبات قضاياه ودعاويه أمرا جليّا، فقد كاد أسلوب الشرط أن يكون الغالب في المنهاج، فهل استوفى "حازم" جميع صور الاستدلال الشرطي أم اكتفى ببعضها؟ وهل سار على طريقة المناطقة في الاستدلال الشرطي أم كان أصوليا في الاستدلال على القضايا وإنتاج معرفته؟

نماذج الاستدلال الشرطي المتصل:

يقوم "حازم " بعملية الاستدلال على طرق العلم باقتباس المعاني وكيفية اجتلابها وتأليف بعضها إلى بعض باتخاذه أسلوبا استدلاليا حجاجيا يتمثل في عرض دعواه بطريقة الشرط حيث يلزم فيها المقدم، التالي فيقول: « والارتياح للأمر السار إذا كان صادرا عن قاصد لذلك أرض فحرّك إلى المدح، و الارتماض للأمر الضارّ إذا كان صادرا عن قاصد لذلك أغضب فحرك إلى الذم(...) وإذا كان الارتياح لسار مستقبل فهو رجاء، وإذا كان الارتماض لضار مستقبل

[1] محمد مفتاح: التلقي و التأويل (مقاربة نسقية)، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء المغرب، بيروت، لبنان، ط/2، 2001 م، ص 32.

[2] ينظر، طه عبد الرحمن، اللسان و الميزان، ص 158.

[3] ينظر، أبو الوليد الباجي: المنهاج في ترتيب الحجاج، 210.

[4] ينظر، علي بن عبد الكافي السبكي، تاج الدين بن علي السبكي: الإبهاج في شرح المنهاج، ص 77.

كانت تلك رهبة وإذا كان الارتماض لانقطاع أمل في شيء كان يؤمّل، فإن نحي في ذلك منحى التصبر و التجمل سمي تأسيا أو تسليا، وإن نحي به منحى الجزع و الاكتراث سمي تأسفا أو تندما(...) وإذا استدفع المتكلم ذلك فأسعف به وضمن وصف الحال في ذلك كلا ما سمي إعتابا... »[1].

يمكن أن نفكك هذا التركيب من المشروطات في الجدول الآتي لتتضح أكثر عناصر الشرط المتصلة:

الرابطة الشرطية	المقدم	التالي (النتيجة)
إذا كان	الارتياح للأمر السار عن قاصد	أرض، حرك إلى المدح
إذا كان	الارتماض للأمر....عن قاصد	أغضب، حرك إلى الذّم
إذا كان	الارتياح لسار مستقبل	هو رجاء
إذا كان	الارتماض لضار مستقبل	كانت تلك رهبة
إذا كان	الارتماض.....	كان يؤمل
إن	نحي في ذلك منحى التحمل	سمي تأسّيا أو تسليّا
إن	نحي به منحى الجزع....	سمي تأسّفا أو تندما
إذا	استدفع....في ذلك كلاما	سمي إعتابا

و الملاحظ في هذا الجدول تنوع رابطة الشرط في النص نحو: إذا كان، إن، إذا، كما كانت المقدمات و النتائج صريحة غير مضمرة.

و في استدلاله على طرق العلم بالمناسبة بين بعض المعاني و بعضها و المقارنة بينها يتخذ أسلوب الشرط سبيله في ذلك فيقوله: «وإذا كان معنى التماثل أو التشابه منتسبا إلى شيئين أو أشياء مشترك فيه كان الوجه ألا يعاد ذلك المعنى مع كل واحد من الشيئين أو الأشياء، أن يكتفي بذكره مرة مع أخذ تلك الأشياء على نحو من العبارة يعتني بها فيه عن التكرار وإيثارا

[1] المنهاج، ص (11، 12).

للاختصار، فيقدم محل التماثل أو التشابه على الأشياء المشتركة في ذلك أو يؤخر عنها، وتورد تلك الأشياء متناسقة وتقديمه أحسن »[1].

الرابطة الشرطية	المقدم	التالي
إذا كان	معنى التماثل أو التشابه... .....مشترك فيه	كان الوجه ألا يعاد..... وتقديمه أحسن

ولكن "حازما" لا يكتفي بهذا الاستدلال، بل يدعمه بدليل آخر أقوى حجة وهو استشهاده ببيت من الشعر يظهر ويوضح طرق المناسبة بين المعاني ومقارنة بعضها ببعض، و في ذلك استشهاده بقول الشاعر من الطويل:[2]

أَبَان لَنَا مِنْ درّة يَومَ ودَّعَا عُقُودًا وَأَلْفَاظًا وَثَغْرًا وَأَدْمُعَا

يقول "حازم" : « فاكتفى بذكر الدر مرة، وأورد الأشياء المنتسبة إليه إيرادا تقسيميا»[3]

وفي نص آخر يستدل بالطريقة نفسها على طرق العلم بالمناسبة بين المعاني فيقول: «وكلما كانت المتماثلات أو المتشابهات أو المتخالفات قليلا وجودها و أمكن استيعابها مع ذلك أو استيعاب أشرفها و أشدها تقدما في الغرض الذي ذكرت من أجله كانت النفوس بذلك اشد إعجابا وأكثر له تحركا، فإن كانت الأمثال أو الأشباه عتيدة الوجود لم يحسن الاستيعاب، ووجب التخطي فيها من الأشرف إلى الأشرف، وكان جديرا ألا يناسب منها إلا بين ذوات الشهرة و المناسبة لغرض الكلام »[4].

لقد أدرجت في هذا النص قضيتان شرطيتان مثلتا قاعدة حجاجية صيغتها كالآتي:

إذا كان ب ←يلزم← جـ ، فإن لا ب ←يلزم← لا جـ

وهي ما يسمى بدوران المقدم مع التالي؛ أي أن إثبات المقدم يلزم عنه إثبات للتالي ونفيه يلزم نفي التالي[5].

---

[1] المنهاج، ص 46.

[2] المصدر نفسه، ص46.

[3] المصدر نفسه ، ص 47.

[4] المصدر نفسه ، ص 46.

[5] ينظر، طه عبد الرحمن: اللسان و الميزان، ص 396.

إذا كان ب ←لزم— جـ		فإن لا ب ←لزم— لا جـ	
المقدم	التالي	المقدم	التالي
كلما كانت المتماثلات أو المتشابهات..... في الفرض الذي ذكرت من أجله	كانت النفوس بذلك أشد إعجابا وأكثر تحركا	فإن كانت الأمثال أو الأشباه عتيدة الوجود	لم يحسن الاستيعاب

ويوجد مثال آخر يجري فيه دوران المقدم مع التالي ، وذلك في معرض إجابة "حازم" عما تتقوم به صنعتا الشعر و الخطابة من التخيل و الإقناع ويستدل على ذلك بقوله: « فما كان من الأقاويل القياسية مبنيا على التخييل وموجودة فيه المحاكاة فهو يعد قولا شعريا، (...)وما لم يقع فيه من ذلك بمحاكاة فلا يخلو من أن يكون مبنيا على الإقناع وغلبة الظن خاصة، أو يكون مبنيا على غير ذلك، فان كان مبنيا على الإقناع خاصة كان أصيلا في الخطابة دخيلا في الشعر سائغا فيه، وما كان مبنيا على غير الإقناع مما ليس فيه محاكاة فان وروده في الشعر و الخطابة عبث وجهالة »[1].

[1] المنهاج، ص 67.

إذا كان ب ←بلزم← جـ		فإن لا ب ←بلزم← جـ	
المقدم	التالي	المقدم	التالي
فما كان من الأقاويل القياسية.....فيه محاكاة	فهو يعد قولا شعريا	وما لم يقع فيه من ذلك بمحاكاة	فلا يخلو من أن يكون مبنيا على الإقناع وعليه الظن خاصة، أو تكون مبنيا على غير ذلك
فإن كان مبنيا على الإقناع خاصة	كان أصيلا في الخطابة دخيلا في الشعر	وما كان مبنيا على غير ذلك مما ليس فيه محاكاة	فإن ورده في الشعر و الخطابة حيث وجهالة

فحازم في هذا النص أيضا لم يكتف بالاستدلال بثبوت المقدم على التالي بل يستدل بنفي المقدم على نفي التالي.

وهذه أمثلة أخرى من المنهاج في الاستدلال الشرطي:

«كلما قرب الشيء مما يحاكى به كان أوضح شبها، وكلما اقترنت الغرابة والتعجب بالتخييل كان أبدع »[1] فقد استدل على الوضوح في الشبه بقرب الشيء مما يحاكى به، وعلى الإبداع باقتران الغرابة والتعجب بالتخيل.

«وإذا حوكي الشيء جملة أو تفصيلا فالواجب أن تؤخذ أوصافه المتناهية في الشهرة والحسن إن قصد التحسين، و في الشهرة و القبح أن قصد التقبيح »[2].

واستدل في هذا النص على الأخذ بأوصاف الشيء المحاكي المتناهية في الشهرة و الحسن بقصد التحسين وعلى الشهرة والقبح بقصد التقبيح.

[1] المنهاج، ص 91.

[2] المصدر نفسه، ص 101.

و يظهر الشرط أيضا في قوله : « واعلم أنه إذا اجتمع في المحاكي والمحاكى به أوصاف ثلاثة أو اثنان منهما وهي المقدار و الهيئة واللون جاز عكس المحاكاة، ووجب أن تحاكي الشيء بما حاكيته به »[1]؛حيث يستدل على جواز محاكاة الشيء بما حوكي به باجتماع أوصاف ثلاثة، وهي المقدار و الهيئة واللون.

«إذا تركبت حركتان كان ذلك سببا ثقيلا، نحو لَكَ، لِمَ، فإن زدت عليه ساكنا كان وتدا مجموعا نحو لَقَدْ، فإن زدت على ذلك ساكنا ثانيا صار الوتد مضاعفا نحو مَقَالْ... »[2]

فقد استدل "حازم" على السبب الثقيل بورود حركتين متتابعتين، واستدل على الوتد بإضافة الساكن، كما استدل على الوتد المضاعف بزيادة ساكن ثان، و كان في كل مرة يقدم مثالا عن كل استدلال، لتقوية الدليل وإثباته.

[1] المنهاج ، ص 115.

[2] المصدر نفسه، ص(252،253).

نماذج القضايا الشرطية المنفصلة (السبر والتقسيم) :

المثال 1:

في المعلم الدال على طرق العلم باقتباس المعاني وكيفية اجتلابها وتأليف بعضها إلى بعض[1] يستخدم "حازم" آلية السبر و التقسيم في بناء استدلاله على ذلك، أين تظهر التقسيمات و التفريعات، متراكبة ومتداخلة فيما بينها. مشكلة بذلك نسيجا من المتواليات الجملية التي تظهر الطريقة المنطقية التي سار عليها حازم في بناء نصوصه.

والشكل الموالي سيظهر كيف سارت عملية السبر و التقسيم في محاولة حازم معرفة طرق العلم بمعاني الشعر ومقاصد المتكلمين، فقد قسم معاني الشعر إلى ثلاثة أقسام واختار أحسنها وأنسبها مما يعني أن القسمين الآخرين أقل درجة من الاستحسان ثم لا يلبث أن يلجأ إلى تفريع آخر يتضمنه الأول وتفريع ثالث يتضمنه الثاني، ثم بعد ذلك إلى تفريع ثالث و رابع وهكذا .

[1] المنهاج،ص 13.

مقاصد المتكلم واعتقاداته وأحكامه في التصورات المتعلقة بغرضه

معاني الشعر
- ترجع إلى وصف أحوال الأمور الحرّكة إلى القول
- أو إلى وصف أحوال المتحركين لها
- أو إلى وصف أحوال الحركات و الحركين معا
- وأحسن القول وأكمله ما اجتمع فيه وصف

والتصرف في هذه المعاني لا يخلو من
- أن يكون مثبتا لشيء ببعض تلك
- أو مرجحا
- أو متشككا
- أو يكون معمّما
- أو خاصّا حاصرا
- أو غير حاصر آخذ للشيء
- أو محا شيا بعضه

ولا يخلو الشيء في جمع ذلك من
- أن ينسب إلى الشيء يايجابه
- أو تزال نسبته إليه بسلبه عنه
- أو ينسب إليه لا على جهة إيجاب ولا سلب ولكن على جهة الاحتمال و الإمكان

وكل ذلك لا تخلو أن تكون النسبة الوجوبية أو السلبية أو المترددة بين الايجاب والسلب فيه من
- أن تكون راجعة إلى ما يرجع إلى الشيء
- أو يكون غير راجع إلى ما يخصه بل لعرض
- أو لما تدركه منه القوى الحسية أو التصوّرية
- أو بحسب نسبته إلى شيء تأخر في زمان أو
- أو بحسب موقعه في اعتقاد ما
- أو بحسب ما يجعل شرطه فيه
- أو بحسب مقايسته بشيء آخر
- أو بحسب الغرض

إن حديث "حازم " عن مقاصد المتكلمين يقودنا إلى الحديث عن فرع من فروع الدراسات اللسانية الحديثة وهي التداولية la pragmatique وهي حقل معرفي لا يكتفي بدراسة البنية اللغوية وتفسيرها، ولا يتوقف عند حدودها ولا أشكالها و يدرس الظواهر اللغوية في إطار استعمالها، وبهذا فقد اشتركت فيها معارف مختلفة لتفسير الظواهر اللغوية[1]، وبما أنها تبحث في هذا المجال، فإنها تسعى للإجابة عن كثير من الأسئلة الجوهرية نحو[2]:

– من يتكلم والى من يتكلم؟

–ماذا نقول بالضبط حين نتكلم؟

–ما هو مصدر التشويش و الإيضاح؟

–كيف نتكلم بشيء، ونريد قول شيء آخر؟

–في أي مكان وأي زمان نتكلم

و القصد" بمفهومه التداولي « قبل كل شيء يعني القصد إلى الفائدة بعد العلم بسنن المواضعة، بل هو في كل لحظة من لحظات استعمال اللغة قصد لفائدة معينة طبقا لسنن المواضعة العامة في جهاز تلك اللغة مع تكريس مظهر من مظاهرها العلمية في الممارسة»[3].

لقد أدرك "حازم" ضرورة مراعاة أحوال المتكلمين ومقاصدهم في تأسيسه لنظرية شعرية عربية؛ فقد تحدث عن المعاني ودور المتكلمين في إنتاجها وتقسيماتها و التأليف بينها، كما تحدث عن الأساليب ودور المتكلم في تنوعها وطرق تقسيمها ولبيان أهمية المتكلم في المباحث التي عالجها "حازم"نورد بعض النصوص تأكيدا لذلك، يقول في طرق العلم باقتباس المعاني وكيفية اجتلابها: « والمتصرف في هذه المعاني لا يخلو من أن يكون مثبتا لشيء ببعض تلك الاعتبارات أو مبطلا أو مسويا بين شيئين أو مباينا بينهما أو مرجحا أو متشككا، ولا يخلو من أن يكون معمما أو خاصا وحاصرا أو غير حاصر آخذا للشيء بجملته أو محاشيا بعضه.

---

[1] ينظر، مسعود صحراوي: التداولية عند العلماء العرب (دراسة تداولية لظاهرة "الأفعال الكلامية" في التراث العربي)، دار الطليعة، بيروت، لبنان، ط/1، 2005م، ص16.

[2] فرانسواز ارمينكو: المقاربة التداولية، تر: سعيد علوش المؤسسة الحديثة للنشر و التوزيع، (د ب)، ط/1، 1987م، ص8.

[3] عبد السلام المسدي: التفكير اللساني في الحاضرة العربية، الدار العربية للكتاب، (د ب)، ط/2، 1986م، ص 145.

وللعبارة عن جميع ذلك أدوات وضعت للاختصار. وقد يعبر عن جميع ذلك بغير تلك الأدوات، فهذه وأشباهها من المعاني، التي تدل على مقاصد المتكلم واعتقاداته وأحكامه في التصورات و التصديقات المتعلقة بغرضه، معان ثوان ينوطها بمعاني كلامه لتبيّن فيها أحكاما وشروطا»[1] وفي الاستهلال في القصائد يقول : « وملاك الأمر في جميع ذلك أن يكون المفتتح مناسبا لمقصد المتكلم من جميع جهاته. فإذا كان مقصده الفخر كان الوجه أن يعتمد من الألفاظ و النظم و المعاني و الأسلوب ما يكون فيه بهاء وتفخيم، وإذا كان المقصد النسيب كان الوجه أن يعتمد منها ما يكون فيه رقة وعذوبة(...) وكذلك سائر القصائد »[2] .

ويظهر الحديث عن القصد و المتكلم أيضا في تناوله لموضوع المحاكاة فيقول: « لأن وجوه النظر في ما يحسن ويقبح في هذه الصنعة لا تحصى كثرة. وكل ما يستحسن ويستقبح فإن له اعتبارات شتى بحسب المواضع وما يليق بواحد واحد منها. وبحسب الأغراض و الأحوال وتباين المقاصد في جميع ذلك تتشعب طرق الاعتبار في هذه الصناعة إلى ما يعز حصره »[3]، ويقول أيضا: « إن المعاني وإن كانت أكثر مقاصد الكلام ومواطن القول تقتضي الإعراب عنها و التصريح عن مفهوماتها فقد يقصد في كثير من المواضع إغماضها وإغلاق أبواب الكلام دونها»[4].

ويخصص أيضا معرفا لمعرفة كيفية التصرف في مقاصد الشعر وجهاته فيقول:

« وجهات الأقاويل الشعرية هي ما يكون الكلام منوطا به من الأشياء المقصود وصفها أو الإخبار عنها و الجهات ضربان: ضرب يقع في الكلام/ مقصودا لنفسه. وهو ما كان له بالغرض المقول فيه علقة و نسبه إليه انتساب بوجه يوجب ذكره. والصنف الثاني ما لم يكن له بالغرض علقة، ولكن له علقة ببعض الجهات المتعلقة بالغرض، فيذكر تابعا لما ذكر معتمدا على جهة إحالة أو محاكاة أو غير ذلك؛ وقد يكون له بالغرض علقة إلا أنه لم يذكر إلا من حيث ما هو تابع لغيره ومتعلق به»[5].

---

[1] المنهاج، ص(13،14)

[2] المصدر نفسه، ص 310.

[3] المصدر نفسه ، ص 104.

[4] المصدر نفسه، ص 172.

[5] المصدر نفسه ، ص 216.

وفي طرق العلم بما يجب اعتماده في طريقة الجد يقول:« فأما ما يجب في طريقة الجد فألا ينحرف في ما كان من الكلام على الجد إلى طريقة الهزل كبير انحراف، أو لا ينحرف إلى ذلك بالجملة، لأن الكلام المبني على الجد إنما قصد به إلقاؤه بمحل القبول من أهل الجد»[1].

ويواصل "حازم " حديثه عن طرق الجد وطرق الهزل و ما يجب أن يعتمد في طريقة الهزل وما تأخذه من طريقة الجد، فيقول بأنه يمكن لطريقة الهزل أن تأخذ من طريقة الجد ولا ينعكس ذلك إلا إذا أراد أحدهم أن يشير إلى غرض من أغراضها ولكن لا يؤثر هذا الأخذ على طريقة الجد ويقول « فإن ذا الجد قد يأتي من الهزل بما يخفّ في بعض المواضع– فإن الكريم قد يطرب، وقد يحتاج إلى إطرابه، ولكل مقام مقال»[2] .

لم يكتف "حازم" بالحديث عن المتكلم و الكلام، والمخاطب، والمقام؛ بل أشار إلى العلاقات الناتجة عن تفاعل هذه العناصر، ودور كل عنصر وتأثيره في الآخر ودليل هذا الكلام استدلاله الذي قدمه على طرق العلم بما ينقسم إليه/الشعر بحسب اختلافات أنحاء التخاطب فيقول:« لما كان الكلام أولى الأشياء بان يجعل دليلا على المعاني التي احتاج الناس إلى تفاهمها بحسب احتياجهم إلى معاونة بعضهم بعضا على تحصيل المنافع وإزاحة المضار والى استفادتهم حقائق الأمور وإفادتهم وجب أن يكون المتكلم يبتغي إما إفادة المخاطب، أو الاستفادة منه. إما بأن يلقي إليه لفظا يدل المخاطب إما على تأدية شيء من المتكلم إليه بالفعل أو تأدية معرفة بجميع أحواله أو بعضها بالقول، وإما أن يلقي إليه لفظا يدله على اقتضاء شيء منه إلى المتكلم بالفعل أو اقتضاء معرفة بجميع أحواله أو بعضها بالقول؛ وكان الشيء المؤدى بالقول لا يخلو من أن يكون بيّنا فيقتصر به على الاقتصاص أو يكون متشكلا فيؤدى على جهات من التفصيل والبيان و الاستدلال عليه والاحتجاج له [3]».

و المخاطَب في هذه العلاقة إما أن يكون مسلما أو يكون محاججا أي يؤدي نقيض ما أداه المتكلم وهذا ما يسمى بباب المشاجرة، ويؤدي المتكلم نقيض ما أداه المخاطب، وينقسم الكلام من جهة التأدية و الاقتضاء إلى ستة أقسام.

---

[1] المنهاج ، ص 328.

[2] المصدر نفسه ، ص330.

[3] المصدر نفسه ، ص (344، 345).

تأدية خاصة أو اقتضاء خاص، أو تأدية واقتضاء معا؛ أو تأديتان من المتكلم و المخاطب، أو اقتضاءان، كأن يقتضي المتكلم من المخاطب شيئا فيقتضي الآخر من المخاطب شيئا آخر قبل أن يؤدي إلى المتكلم ما اقتضاه، أو تكون التأدية من قبل المخاطب و الاقتضاء من جهة المتكلم عن طريق السؤال و الجواب[1].

ولعل المطلع على هذه الأمور التي جاء بها "حازم" يدرك أنها من صميم ما تدعو إليه النظريات اللسانية و المعرفية المعاصرة كالتداولية و الحجاج؛ وهي نظريات في التواصل تهتم بأمور المتخاطبين و أحوالهم وعلاقاتهم ودورهم في إنتاج المعنى وتحقيق الفائدة.

المثال2:

يستعين " حازم" بآلية السبر و التقسيم أو الشرط المنفصل في إثباته للطرق التي يعلم فيها بمواقع المعاني من النفوس وذلك نحو[2] :

(تقسيم)

إن الأقاويل المخيلة لا تخلو من أن تكون المعاني المخيلة فيها

- مما يعرفه جمهور من يفهم لغتها ويتأثر له
- أو مما يعرفه ولا يتأثر له
- أو مما يتأثر له إذا عرفه
- أو مما لا يعرفه ولا يتأثر له لو عرفه

(سبر)

وأحق هذه الأشياء بأن يستعمل في الأغراض المألوفة من طرق الشعر ما عرف ويؤثر له، أو كان مستعدا لأن يتأثر له إذا عرفه وكان في قوة كل واحد من جمهور من جبلته في الفهم صالحة أن يتصور ذلك إذا عرِّف به وذلك كالأخبار التي يحيل عليها الشعراء

[1] ينظر، المنهاج، ص 346.

[2] ينظر، المصدر نفسه، ص 21.

فقد قسم "حازم" المعاني المخيلة في الأقاويل الشعرية إلى أربعة أقسام واختار اثنين منها على أنها أحق الأشياء التي تستعمل في الأغراض حتى يتّبع القول أسمى درجات الوضوح و البيان وهذا يسمى تقسيما حاصرا.

المثال3:

يحصر فيه "حازم" جميع التقسيمات ويثبتها وينفي ما عداها نحو[1]:

طرق الشعر ثلاث جهات (تقسيم)

- إما أن تكون مفرحة محضة يذكر فيها لقاء الأحبة في حال وجوده واجتلاء الرّوض والماء وما ناسبهما والتنعم بمواطن السرور ومجالس الأنس.
- وإما أن تكون مفجعة يذكر فيها التفرق و التوحش
- وإما أن تذكر فيها مستطابات قد انصرمت فيلتذ لتخيلها ويتألم لفقدها فتكون طريقة شاجية

ويقول: «فما فطرت نفوس الجمهور على استشعار الفرح منه و الحزن أو الشجر أو حصل لها ذلك بالعادة هو المعتمد في الأغراض المألوفة في الشعر و المبنى عليه طرقها. ومالم توجد نفوسهم مقطورة عليه أو معتادة له»[2] . (سبر)

[1] ينظر، المنهاج ، ص(21،22)

[2] المصدر نفسه، ص22.

المثال4:

في معرفة تركيب المعاني[1]:

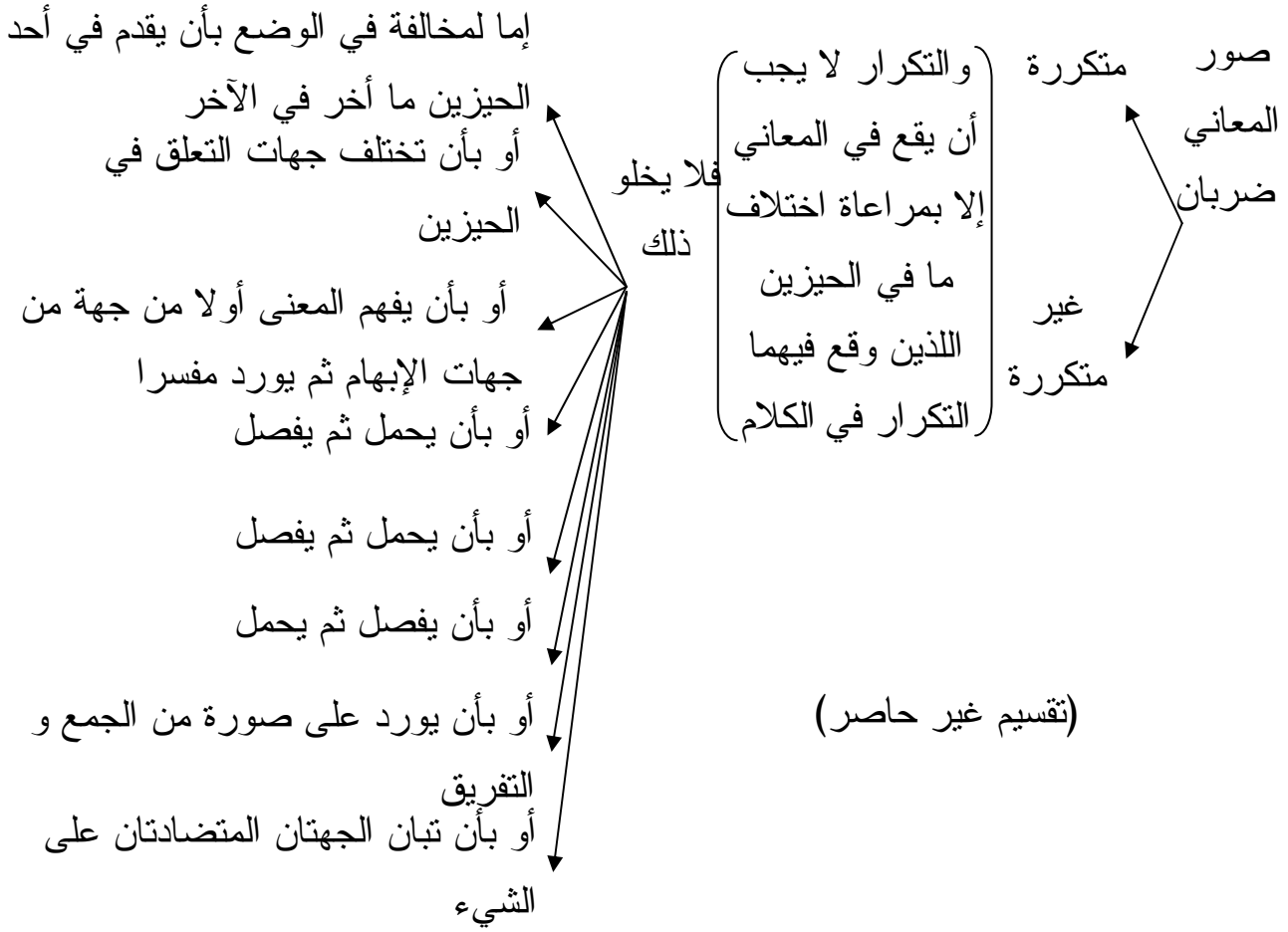

[1] ينظر، المنهاج، ص36.

المثال5:

في معرفة طرق أحكام المحاكيات وكيفية التهدي إلى التحسين والتقبيح في الأقوال المخيلة[1].

طرق تعلق المحاكاة بالشيء أو فعله أو اعتقاده أربعة: (تقسيم غير حاصر)

- إما أن يحسن الشيء من جهة الدين وما تؤثره النفس من الثواب على فعل شيء أو اعتقاده وتخاف من العقوبة على تركه وإهماله وإما أن يقبح من ضد ذلك.
- وإما أن يحسن من جهة العقل وما يجب أن يؤثره الإنسان من جهة ما هو عاقل ذو أنفة من الجهل والتفاهة وإما أن يفتح من ضدّ ذلك
- وإما أن يحسن من جهة المروءات و الكرم وما تؤثره النفس من الذكر الجميل والثناء عليه أو يقبح من ضد ذلك
- وإما أن يحسن من جهة الخط العاجل وما تحرص عليه النفس وتشتهيه مما ينفعها من جهة ما تؤثر من النعمة وصلاح الحال أو يقبح من ضد ذلك.

المثال6: في معرفة طرق وقوع التخييل في النفس[2]:

طرق وقوع التخييل في النفس (تقسيم غير حاصر)

إما أن تكون بان يتصور في الذهن شيء من طريق الفكر

- وخطرات البال
- أو بأن يحاكى لها الشيء بتصوير نحتي أو خطي أو ما جرى مجرى في ذلك
- أو يحاكي لها صوته أو فعله أو هيأته
- أو بأن يحاكى لها معنى بقول يخيله لها
- أو بأن يوضح لها علامة من الخط تدل على القول المخيل
- أو بأن تفهم ذلك بالإشارة

[1] ينظر، المنهاج ، ص106.

[2] ينظر، المصدر نفسه ، ص 89.

كانت هذه بعض نماذج السبر و التقسيم أو ما يسمى بالاستدلال الشرطي المنفصل في اصطلاح المناطقة التي أظهرت وكشفت بناء النص القرطاجني، وتماسكه .

وبأسلوب آخر من التأليف بين القضايا الشرطية استدل حازم على طرق العلم بالفرق بين المقصد و المقطع[1].

المقدمة (1): إذا كان الشاعر مقتدرا على النفوذ من معاني جهة إلى معاني جهة أو جهات بعيدة منها من غير ظهور تشتت في كلامه.

المقدمة (2): وكان حسن المأخذ في ما يقصد به المعاني التي هي عمدة في كلامه من الأشياء التي يحسن اقترانها بها، بصيرا بأنحاء التدرج من بعض الأغراض والمعاني إلى بعض، بالغة الغاية القصوى في التهدي إلى أحسن ما يمكن أن تكون بنية غرضه

المقدمة(3):وكان مع ذلك مقتدرا على وضع العبارات عن جميع ذلك على أحسن ما يمكن أن توضح عليه حتى يتناصر إبداعه في المعاني بإبداعه في العبارات عنها

النتيجة قيل فيه أنه بعيد المرامي

يتداخل في هذا النموذج كل من القياس الحملي والاستدلال بالشرط ؛حيث حملت ثلاث قضايا شرطية أدّت إلى نتيجة.

[1] ينظر، المنهاج، ص(323،324).

ثانيا/ الاستدلال التمثيلي:

يعرف بتسميات عديدة نظرا لتعدد مجالات الاشتغال به، فقد أطلق عليه قياس الفرع على الأصل عند الأصوليين، وقياس الغائب على الشاهد عند المتكلمين وقياس التمثيل لدى الفلاسفة، كما أشرنا في بداية هذا البحث أن هذه الآلية قامت عليها العلوم العربية الإسلامية الخالصة كالفقه،و النحو، والبلاغة العربية في إنتاج معارفها ونقل مضامينها وتبليغها؛ لأنها أكثر الآليات الاستدلالية إقناعا، وأقربها إلى الخطاب الطبيعي الحجاجي، والتمثيل «عملية فكرية، تقوم على تشبيه أمر بآخر في العلة التي هي السبب في حدوث ظاهرة من ظواهره، واعتبار هذا الشبه كافيا لقياس الأمر على الآخر في أن له مثل ظاهرته»[1] ويعرف أيضا بأنه« قول مؤلف من قضايا تشمل على بيان مشاركة جزء لآخر في علة الحكم ، فيثبت الحكم له»[2] ، و يؤكد هذا الكلام ماجاء به "الجرجاني" في باب التمثيل

فقال : « واعلم إن مما اتفق العقلاء عليه أن التمثيل إذا جاء في أعقاب المعاني ،كساها أبهة ، وكسبها منقبة(...)وضاعف قواها في تحريك النفوس لها ، ودعا القلوب إليها، واستثار لها من أقاصي الأفئدة صبابة وكلفا، وقسر الطباع على أن تعطيها محبة وشغفا »[3].

ولعل سائلا يسأل عن الغاية من الاستدلال بالتمثيل، يجيب الجرجاني عن هذا فيقول :

« فأول ذلك وأظهره أن أُنْسَ النفوس موقوف على أن تخرجها من خفيٍّ إلى جليٍّ، وتأتيها بصريح بعد مكنيٍّ، وأن تردَّها في الشيء تعلمها إياه إلى شيء آخر هي بشأنه أعلم ، وثقتها به في المعرفة أحكم نحو أن تنقلها عن العقل إلى الإحساس ، وعما يعلم بالفكر، إلى ما يعلم بالاضطرار والطبع ؛لأن العلم المستفاد من طرق الحواس أو المركوز فيها من جهة الطبع وعلى حد الضرورة يَفضل المستفادَ من جهة النظر والفكر في القوة و الاستحكام».[1]

---

[1] عبد الرحمن حسن حنبكة الميداني: ضوابط المعرفة وأصول الاستدلال و المناظرة، ص288.

[2] المرجع نفسه،ص289.

[3] أسرار البلاغة، اعتن به مصطفى شيخ مصطفى، ميسر عقاد، مؤسسة الرسالة، دمشق،سوريا، بيروت، لبنان، ط/1، 1428هـ -2007 م، ص88.

ولعّل توسل العلوم العربية بهذه الآلية إنما كان مصدره القرآن الكريم بما أنه خطاب حجاجي يسعى إلى الإقناع والتأثير في جمهور المخاطبين، و من أمثلته في القرآن الكريم قوله تعالى﴿ ﴾ 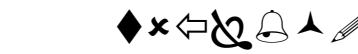

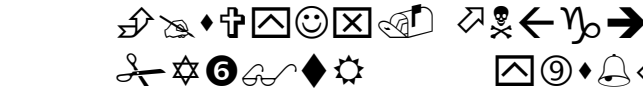

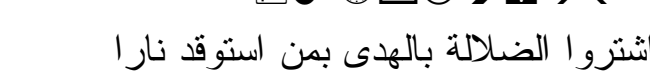

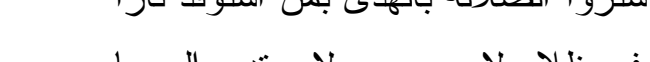

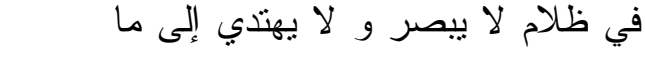

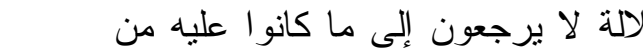

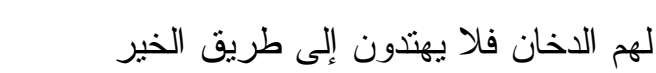

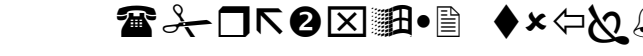

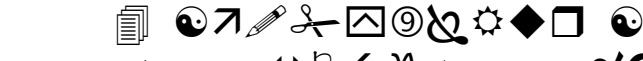

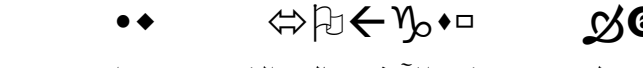

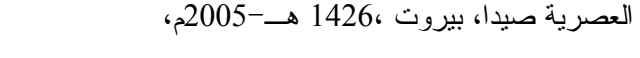

[1] المصدر نفسه، ص92.

[2] البقرة: (16،17)

[3] ابن كثير:تفسير القرآن العظيم،مراجعة وتنقيح خالد محمد محرم، المكتبة العصرية صيدا، بيروت ،1426 هـ-2005م، ج/1،ص 47.

[4] البقرة:171

[5] ابن كثير:تفسير القرآن العظيم،،ج/1،ص178.

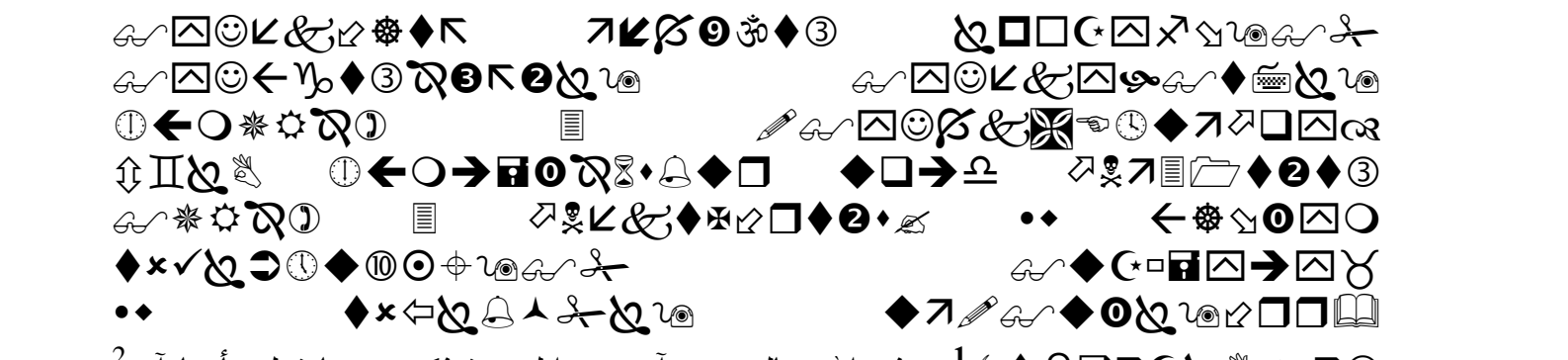

يحذر الله تعالى بني آدم من إبليس فيذكرهم بما فعله بأبينا آدم[1][2] ؛ لأن نهاية حال الذين يتبعونه تشبه نهاية حال أبينا بعد أن وسوس إليه إبليس فأخرجه الله من الجنة.

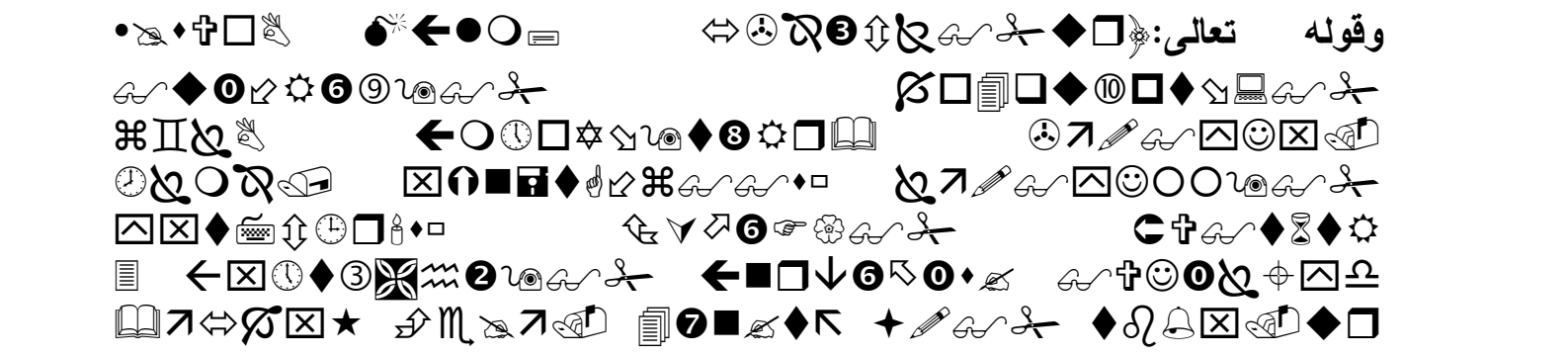

يمثل الله تعالى حال الدنيا في زوالها وفنائها بالماء الذي ينزل من السماء فلا يجري فيها ولا يسيل، فقط يختلط به النبات فلا ينمو حتى يصبح هشيما يابسا تذروه الرياح[3][4] .

---

[1] الأعراف: 27.

[2] ابن كثير:تفسير القرآن العظيم،ج/2،ص193.

[3] الكهف:45.

[4] ابن كثير:تفسير القرآن العظيم،ج/3،ص81.

«هو مثل يقرب للإدراك المحدود صورة غير المحدود، ويرسم النموذج المصغر الذي يتأمله الحس ،حيث يقصر عن تملي الأصل(...)ومن عرض السماوات والأرض إلى المشكاة وهي الكوة الصغيرة في الجدار،يوضع فيها المصباح (...)وهو مثل يقرب للإدراك طبيعة النور حين يعجز عن تتبع مداه وآفاقه المترامية وراء الإدراك البشري »[2] .

وقوله تعالى أيضا:

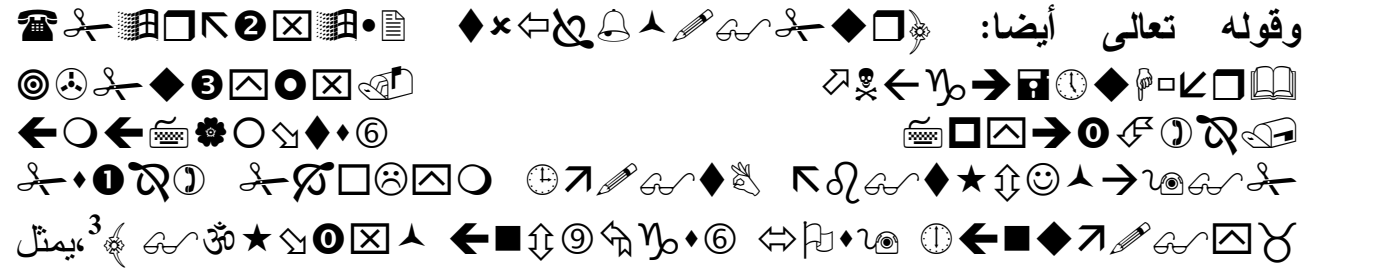

،يمثل الله عز وجل أعمال الذين كفروا بالسراب في أرض يلتمع فيها كأنه حقيقة ، فيتبعه الظامئ للارتواء دون أن يعلم ما ينتظره ، و إذا به لا يجد ماء يرويه [4]، فكذلك هي حالهم يظنون أن أعمالهم ستقودهم إلى مكان آمن يهنؤون به وهي غير ذلك.

وقوله تعالى:

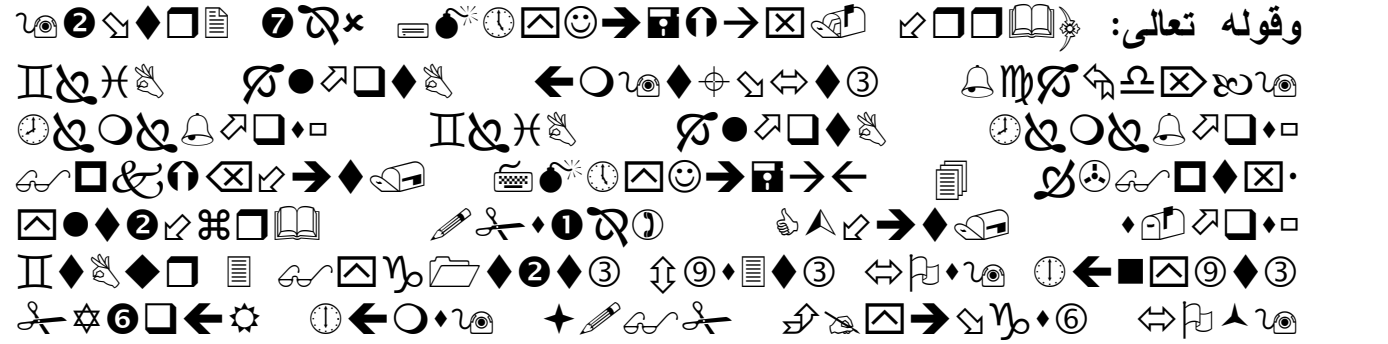

---

[1] النور:35.

[2] سيد قطب: في ظلال القرآن ،دار الشروق ،بيروت ، لبنان ، ط/15، 1988م ، مج/4، ص2519.

[3] النور: 39

[4] ينظر، سيد قطب:في ظلال القرآن ،مج/4، ص 2521.

▫♦☺🖂🖎 ◉🡐❍♦🗞 🖎🕭🖊 ☼❑❻✌ ﴿[1]يمثل الله تعالى الكفر بظلمات فوقها ظلمات منقطعة عن نور الله[2].

و قِسْ على ذلك باقي سور القرآن الكريم التي لا تخلو من هذه الآلية الاستدلالية، كما يتضح من خلال هذه الأمثلة من القرآن الكريم أن الاستدلال بواسطة التمثيل هو: «تشكيل بنية واقعية تسمح بإيجاد أو إثبات حقيقة عن طريق تشابه في العلاقات فهو احتجاج لأمر معين عن طريق علاقة الشبه التي تربطه بأمر آخر»[3]، ولا بد للأمور التي يتم إخضاعها للمشابهة والتمثيل في الخطاب العادي أن تنتقي الأشياء الأكثر شبها بالمطلوب[4]، لاستخلاص النتائج.[5]

ولابد لإقامة العلاقة بين المتماثلات من وسائل لغوية وروابط تعبر عن آلية التمثيل، مثل: كاف التشبيه، كما، كذلك أيضا، أو كما هو مذكور في القرآن التصريح بالدخول في عملية[6] التمثيل نحو:(مَثَلُهم، كَمَثَلِ، مَثَلٌ).

لقد كثرت مثل هذه النماذج في خطاب "حازم"، حيث استعان بآلية التمثيل لإثبات دعاويه والاستدلال عليها، فكان بذلك أصولياً سار على طريقة الفقهاء والنحاة في إنتاجهم للمعرفة، فراح ينشئ العلاقات بين المتشابهات ويستدل على مسائله من خلال الربط بينها.

المثال1:

يقول"حازم" في محاولته الاستدلال على طرق العلم بكيفيات مواقع المعاني من النفوس من حيث قوتها وضعفها يستخدم آلية التمثيل لإثبات ذلك: « وأنت تجد الآن الحريص على أن يكون من أهل الأدب المتصرفين في صوغ قافية أو فقرة من أهل زماننا يرى وصمة على نفسه أن يحتاج مع طبعه إلى تعليم معلم أو تبصير مبصّر. فإذا تأتى له تأليف كلام مقفى موزون، وله القليل الغث منه، بالكثير من الصعوبة(...)، وظن أنه قد سامى الفحول وشاركهم، رعونة منه وجهلا، من حيث ظن أن كل كلام موزون شعر. وأنّ مثله في ذلك مثل أعمى أنس قوما

---

[1] النور:40.

[2] ينظر ، سيد قطب: في ظلال القرآن ،ص 2521.

[3] سامية الدريدي: الحجاج في الشعر العربي القديم من الجاهلية إلى القرن الثاني للهجرة (بنيته وأساليبه)، عالم الكتب الحديث، إربد، عمان، جدارا للكتاب العالمي، عمان، الأردن، ط/1، 1428هـ-2008م، ص 252.

[4] ينظر، طه عبد الرحمن: تجديد المنهج في تقويم التراث، ص 164.

[5] ينظر، المرجع نفسه، ص 174.

[6] ينظر، طه عبد الرحمن: تجديد المنهج في تقويم التراث ، ص 177.

يلقطون درا في موضع تشبه حصباؤه الدّرّ في المقدار والهيئة والملمس، فوقع بيده بعض ما يلقطون ذلك فأدرك هيأته ومقداره وملمسه بحاسة لمسه، فجعل يعني نفسه في لقط الحصباء على أنها درّ، ولم يدر أنّ ميزة الجوهر وشرفه إنما هو بصفة أخرى غير التي أدرك. وكذلك ظن هذا أن الشعرية في /الشعر إنما هي نظم أي لفظ اتفق كيف اتفق نظمه وتضمينه أيّ غرض اتفق على أي صفة اتّفق »[1].

يستدل "حازم" في هذا النص على حال الشاعر الذي يظن أن الشعر نظم ألفاظ وأوزان وقواف فلا يفرق بين ما هو شعر وما ليس بشعر بحال الرجل الأعمى الذي لا يفرق بين الحصى والدّر عاشر قوما يلقطون الدّر في موضع تشبه حصباؤه الدّر فراح يلفظ الحصباء على أنها درّ وفي هذا التمثيل يلجأ "حازم" إلى طريقة الأصوليين؛ فيحملون الفروع على الأصول لعلة جامعة، وتسمى أركان القياس، كذلك أركان التمثيل في نص "حازم" تبدو واضحة وهي:

الممثَّل (المقيس): الشاعر الذي يظن نفسه أنه ينظم شعرا وأن الشعرية نظم للألفاظ والأوزان والقوافي.

الممثَّل به (المقيس عليه): الأعمى الذي لا يفرق بين الدّر والحصى.

(العلة الجامعة):انعدام البصيرة بحقيقة الدّر وحقيقة الشعريّة.

أداة التمثيل: التصريح بعملية التمثيل (مثله....مثل) وكذلك.

المثال 2:

يقول "حازم" في استدلاله على طرق انتظام المعاني في الذهن « وكان المنتظم الخيالات كالناظم الذي تكون عنده أنماط الجواهر مجزأة محفوظة المواضع عنده. فإذا أراد أي حجر شاء على أيّ مقدار شاء عمد إلى الموضع الذي يعلم أنه فيه فأخذه منه ونظمه، وكذلك من كانت خيالاته وتصوراته منتظمة متميزة فإنه يقصد بملاحظة الخاطر منها إلى ما شاء فلا يعدوه »[2] ، و أركان هذا التمثيل هي:

الممثَّل (المقيس): من كانت خيالاته وتصوراته منتظمة متميزة.

الممثَّل به (المقيس عليه): ناظم الجواهر بطريقة منظمة ومجزأة.

(العلة الجامعة): سهولة الحصول على المراد دون عناء.

---

[1] المنهاج، ص 28.

[2] المنهاج، ص 43.

أداة التمثيل: كاف التشبيه،و كذلك.

ثم بعد ذلك يستدل حازم بعكس الأول على المعتكر الخيالات فيقول: «والمعتكر الخيالات كناظم تكون جواهره مختلطة، فإذا أراد حجرا على صفة مّا تعب في تفتيشه، وربّما لم يقع على البغية، فنظم في الموضع غير ما يليق به. والمعتكر الخيالات في هذه الحال أجدر بطول السدر لكون الأشياء التي في الحسن أوضح من التي في التصوّر[1]

أو الذهن»[2] وأركان هذا التمثيل هي:

الممثَّل (المقيس): المعتكر الخيالات.

الممثَّل به (المقيس عليه): الناظم الذي تكون جواهره مختلطة.

(العلة الجامعة): صعوبة وعسر الحصول على المراد.

أداة التمثيل: كاف التشبيه.

المثال 3:

يقول حازم: « لأن المحاكاة الحسنة في الأقوال الصادقة وحسن /إيقاع الاقترانات والنسب بين المعاني مثل التأليف الحسن في الألفاظ الحسنة المستعذبة»[3] ،أركان هذا التمثيل هي:

الممثَّل (المقيس): المحاكاة الحسنة وحسن الإيقاع والنسب بين المعاني.

الممثَّل به(المقيس عليه): الألفاظ المنتظمة والمؤلفة تأليفا حسنا.

(العلة الجامعة): التأثير في المتلقي وجلب انتباهه.

أداة التمثيل: مثل.

المثال 4:

يقول "حازم" مشبها البلاغة بالبحر: «وكيف يظن إنسان أن صناعة البلاغة يتأتى تحصيلها في الزمن القريب. وهي البحر الذي لم يصل أحد إلى نهايته مع استنفاد الأعمار فيها»[1] وأركان هذا التمثيل هي:

---

[1] السَّدَرٌ :اسمدرار البصر وسَدِرَ من شدة الحر والسَّدَر:تحير البصر. ينظر، ابن منظور :لسان العرب ، دار صادر، بيروت، لبنان،ط/1، 1997 م، مج/ 2 ،ص168 ،مادة سدر.

[2] المنهاج، ص43.

[3] المنهاج ،ص84.

الممثَّل (المقيس): البلاغة.

الممثَّل به (المقيس عليه): البحر.

(العلة الجامعة): الاتساع و العمق.

المثال 5:

في المحاكاة يستدل "حازم" على حال الشاعر المحاكي بحال المحاكي باليد فيقول: «وكما أن المحاكي باليد قد يمثل صورة الشيء نحتا أو خطا فتعرف المصوّرَ بالصورة، وقد يتخذ مرآة يبدى بها تمثال تلك الصورة فتعرف المصوّرَ أيضا بتمثال الصورة المتشكل في المرآة فكذلك الشاعر تارة يخيل لك صورة الشيء بصفاته نفسه، وتارة يخيلها لك بصفات شيء آخر هي مماثلة الصفات ذلك الشيء »[2].

قدّم "حازم" المشبه به في هذا النص ولم يؤخره كما جرت العادة، وأركان هذا التمثيل هي:

الممثَّل (المقيس): محاكاة الشاعر للأشياء.

الممثَّل به (المقيس عليه): المحاكي باليد.

(العلة الجامعة): كيفية المحاكاة.

أداة التمثيل: كما،و كذلك.

المثال 6:

يواصل "حازم" حديثه عن المحاكاة فيقول « يجب في محاكاة أجزاء الشيء أن ترتب في الكلام على حسب ما وجدت عليه في الشيء لأّن المحاكاة بالمسموعات تجري من السمع مجرى المحاكاة بالمتلوّنات من البصر. وقد اعتادت النفوس أن تصور لها تماثيل الأشباح المحسوسة ونحوها على ما عليه ترتيبها. فلا يوضع النحر في /صور الحيوان إلا تاليا للعنق وكذلك سائر الأعضاء. فالنفس تنكر كذلك المحاكاة القولية إذا لم يوال بين أجزاء الصور على مثل ما وقع فيها، كما تنكر المحاكاة المصنوعة باليد إذا كانت كذلك »[3].

---

[1] المصدر نفسه ، ص 88

[2] المصدر نفسه ، ص 94.

[3] المنهاج، ص 104.

لقد استدل حازم في هذا المثال على وجوب ترتيب أجزاء الشيء المحاكى في القول كما تُرَتَّبُ أجزاء الأشياء المدركة بالبصر، وأركان التمثيل في هذا النص هي:

الممثَّل (المقيس): المحاكاة بالمسموعات.

الممثَّل به(المقيس عليه): المحاكاة بالبصر.

(العلة الجامعة): ترتيب أجزاء الشيء المحاكى.

أداة التمثيل: عبارة(تجري .....مجرى).

المثال 7: ويمثل "حازم" حال موقع المحاكاة من النفوس فيقول: «...ولهذا نجد الإنسان قد يقوم المعنى بخاطره على جهة التذكر، وقد يشار له إليه، وقد يلقى إليه بعبارة مستقبحة، فلا يرتاح له في واحد من هذه الأحوال، فإذا تلقاه في عبارة تبعية اهتزّ له وتحرك لمقتضاه، كما أن العين و النفس تبتهج لاجتلاء ماله شعاع ولون من الأشربة في الآنية التي تشف عنها كالزجاج والبلور ما لم تبتهج لذلك إذا عرض عليها في آنية الحنتم[1] وجب أن تكون الأقاويل الشعرية أشد الأقاويل تحريكا للنفوس، لأنها أشد إفصاحا عمّا به علقه الأغراض الإنسانية، إذا كان المقصود بها الدلالة على أغراض الشيء ولواحقه التي للآداب بها علقة »[2].

الممثَّل (المقيس): الأقاويل الشعرية الفصيحة الواضحة المحركة للنفوس

الممثَّل به(المقيس عليه): ألوان الأشربة في الآنية الزجاجية التي تبتهج لرؤيتها العين وتتأثر لها النفس

(العلة الجامعة): الوضوح و الإبانة

أداة التمثيل: كما

المثال 8:

يقول حازم: «واعلم أن المنحى الشعري نسيبا كان أو مدحا أو غير ذلك فإن نسبة الكلام المقول فيه إليه نسبة القلادة إلى الجيد، لأن الألفاظ و المعاني كاللآلي، والوزن كالسلك، والمنحى الذي

[1] جرار حمر تحمل الخمر،ينظر ابن منظور: لسان العرب، مج /2، ص 168، مادة حنتم.

[2] المنهاج، ص118.

هو مناط الكلام وبه اعتلاقه كالجيد له، فكما أن الحلي يزداد حسنه في الجيد الحسن، فكذلك النظم إنما يظهر حسنه في المنحى الحسن»[1].

فقد شبه المنحى الشعري ونسبة الكلام فيه بالقلادة إلى الجيد،واستدل على ذلك بمجموعة من التمثيلات :

الممثَّل (المقيس): الألفاظ و المعاني.

الممثَّل به(المقيس عليه): الآلي.

الممثَّل (المقيس): الوزن.

الممثَّل به(المقيس عليه): السلك.

الممثَّل (المقيس): منحى الكلام الحسن.

الممثَّل به(المقيس عليه): الجيد الحسن.

أداة التمثيل: كاف التشبيه، كما، كذلك.

المثال 9:

يقول "حازم" في تماسك الفصل«اعلم أن الأبيات بالنسبة إلى الشعر المنظوم نظائر الحروف المقطعة من الكلام المؤلف، و الفصول المؤلفة من الأبيات نظائر الكلم المؤلفة من الحروف، و القصائد المؤتلفة من الفصول نظائر العبارات المؤلفة من الألفاظ، فكما أن الحروف إذا حسنت الفصول المؤلفة منها إذا رتبت على ما يجب ووضع بعضها من بعض على ما ينبغي كما أن ذلك في الكلم المفردة كذلك. وكذلك يحسن نظم القصيدة من الفصول الحسان كما يحسن ائتلاف الكلام من الألفاظ الحسان إذا كان تأليفها منها على ما يجب»[2].

يقصد "حازم" بالفصل« بيتان، في غالب الأحيان، إلى حدود أربعة أبيات تتضافر لأجل إيصال معنى معين[3]» و يمثل الأبيات في الشعر المنظوم بالحروف المقطعة من الكلام؛ لأن الحرف لا

[1] المصدر نفسه ، ص 342.

[2] المنهاج، 387.

[3] محمد خطابي: لسانيات النص (مدخل إلى انسجام الخطاب)، المركز الثقافي، بيروت، لبنان، ط/1، 1991م، ص 150.

يحمل في ذاته معنى إلا إذا تم التأليف بينه وبين باقي الحروف وكذلك البيت الشعري إنما يأخذ معناه من علاقته بالأبيات التي تليه و الربط بينها ، وكما أن الكلم أو المفردة مؤلفة من حروف لتؤدي معنى ما، فكذلك الفصل لابد فيه من التأليف بين الأبيات حتى يؤدي غرضا ما ، والتأليف في هذا الموضع لا يكون عشوائيا وإنما عن دراية وحسن اختيار الحروف بالنسبة للكلم فلا تكون متنافرة حتى يكون الكلم فصيحا واضحا غير حوشي ولا غريب، كما لابد للأبيات أن تكون متناسبة ومترابطة تؤدي مضمونا واحدا.

ونجده أيضا يجعل القصائد المؤلفة من الفصول نظائر العبارات المؤلفة من الألفاظ. فكما أن نظم الألفاظ يحتاج أيضا إلى دراية ومران ووعي تام للمناسبة بين الألفاظ وإدراك العلاقات بين اللفظ وما يجاوره كذلك الفصول يراعى فيها مقاصد المتكلم و الأغراض المنتقل إليها و المناسبة بين الفصول وما يطلبه الفصل الأول من الثاني والثالث من الرابع وهكذا إلى نهاية القصيدة[1].

ويقدم "حازم" أربعة قوانين تتضمن شروطا تنتظم وفقها الفصول وتترتب ومنها: أنه ينبغي انتقاء جوهرها حتى تكون متناسبة مع السامعين ولابد من تحقق الانسجام بين نظم الفصل و الغرض المراد منه، كاعتماد الجزالة في الفخر و العذوبة في النسب ،وأن تتساوى الفصول بين الطول و القصر، وهذه شروط القانون الأول في استجادة مواد الفصول وانتقاء جوهرها.أما القانون الثاني في ترتيب الفصول والموالاة بينها فينبغي تقديم الفصول التي يكون للنفس به عناية بحسب الغرض المقصود مع حسن العبارة ويتلوه الأهم فالأهم.أما القانون الثالث فشرطه أن يبدأ في البيت الذي يؤلف مع أبيات أخرى بالمعنى المناسب لما قبله ولما له من تأثير في النفس وهناك من يجعل المعنى المناسب في خاتمة الفصل وعلى الذي يردف الأقوال الشعرية بالخطابية أن يفتح الفصل بأشرف معاني المحاكاة ويختتم بأشرف معاني الإقناع. كما يجب أن يتبع البيت الأول من الفصل ما يكون مناسبا له من المعاني كأن يكون على جهة التقابل أو مسببا عنه أو تفسيرا له أو محاكي بعضه ببعض ما في البيت الأول إلى آخر الفصل، أما القانون الرابع ففيه أربعة أضرب في وصل بعض الفصول ببعض، ضرب متصل العبارة و

[1] ينظر، المنهاج ،ص288.

الغرض، وضرب متصل العبارة دون الغرض، وضرب ثالث متصل الغرض دون العبارة، وضرب أخير منفصل الغرض و العبارة[1].

والملاحظ في هذه الشروط التي وضعها "حازم" للتأليف بين الفصول أنها تراعي ما يسمى في اللسانيات النصية "بالانسجام " "COHERNCE" الذي يضمن التتابع و الاندماج التدريجي للمعاني في موضوع الكلام، ويتم فيه الربط بين المتصورات بواسطة علاقات منطقية كالسببية والغائية والقياسية[2]. وهذا ما أدركه حازم في الربط بين الفصول وترتيبها.

ثالثا/ الآليات الاستدلالية الاعتراضية:

إذا كان حازم في استدلالاته السابقة يستحق اسم الناظر الذي يبحث بمفرده عن حقائق ومعارف تشغله، ويسعى بها إلى توجيه المخاطبَين إلى فعل أشياء أو ردّهم عنها وكان بذلك مثال الموجِّه الذي يوصل حجته لغيره دون الاكتراث إلى أحوالهم وردود أفعالهم فإنه لم يكن كذلك في معالجته بعض المسائل ومحاولة إثباتها و الاستدلال عليها؛ لأنه على وعي تام بخصائص هذا الخطاب الذي تتفاوت موضوعاته وتتدرج « فيلحقها تغييرات في أوضاعها الاستدلالية، فتتحول من الادعاء إلى الاعتراض، ومن الإثبات إلى الإبطال و العكس بالعكس »[3] ،ولقد ألفيناه يعترض على بعض آراء ودعاوي من سبقه في بعض المسائل ويستدل على نقيضها، وإذا ما قدّم دعوى ما افترض لها معترضا افتراضيا.

وتسمى هذه الآلية في نظرية الحجاج "بالحجاج التقويمي" وهو حجاج « على خطاب "متوقع" من مرسل إليه "متخيل" يفترض المرسل وجوده تحسبّا لأي اعتراضات قد يواجهه بها ، بالاستناد إلى معرفته به وبعناصر السياق، ومن ذلك حججه المفترضة »[4] .

---

[1] ينظر، المنهاج، ص (290، 291).

[2] ينظر، منذر عياشي: العلاماتية وعلم النص، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط/1، 2004م، ص 133.

[3] طه عبد الرحمن: اللسان و الميزان ، ص279.

[4] عبد الهادي بن ظافر الشهري:استراتيجية الخطاب ، ص473.

وبهذا يتحول حازم إلى مناظر بعدما كان ناظرا، آخذا بقوانين وقواعد المناظرة، هذا العلم الذي تأسس على يد المتكلمين الذين ضبطوا المناهج العقلية، وأخذوا بالأدلة المنطقية القديمة وانتهجوا في أبحاثهم سبلا استدلالية دقيقة[1].

وهذه الآليات الاستدلالية كثيرة فمنها: النقض، والمعارضة، والتسليم الجدلي، والتفريق، وتقدير اعتراضات الخصم، واستخراج الشُّبَه وإثارة الشكوك[2]، والمنع المجردّ، والمنع المستند[3]. ولم يستعن "حازم" إلا ببعضعها كالنقض، والمعارضة، وتقدير اعتراضات الخصم.

1/ تقدير اعتراضات الخصم: (الحجاج التقويمي)

يمكن أن ندرك مثل هذه الاعتراضات في الخطاب الذي يتضمن بعض المقولات نحو«قال... فقلت أن .....قلنا، فإن قيل.....قيل، كيف لا يكون كذلك مع أنه كذا

وكذا »[4]، أو باستخدام عبارات تلمّح إلى ذلك. وهذا ما ألفينا عليه بعض نصوص "حازم"؛ حيث يتم فيها تقدير اعتراضات الخصم ويضطر بذلك إلى إقامة الدليل.

ومن أمثلة هذا النوع من الاعتراضات في نصوص حازم ما يلي:

1/ في معرفة الطرق و الوجوه التي لأجلها يحسن موقع المحاكاة من النفس، يقول: «وربّما قال قائل: إذا كانت الأقاويل الشعرية منها ما يخيل الشيء ويمثله نفسه بتعرف صورة الشيء مما أعطاه ومثّله القول المخيل، كالذي يحاكي بالدمية صورة امرأة فتعرف صفاتها بها؛ ومنها ما يترك فيه المعنى المخيّل للشيء ويخيّل بما يكون مثالا لذلك المعنى، كالذي يتخذ مرآة فيقابل الدمية بها فيريك تمثالها فتعرف أيضا صورة الشيء المحاكى في المرآة لا يتحرك لها ولا لتمثالها بنسبة ممّا كان يتحرك لرؤية الشخص الذي حوكيت صورته بالدمية. فيجب على هذا أن لا يكون التحرك لما يتخيّل من الشعر بنسبة من التحرك لمشاهدة الأشياء التي خيّلت. وأنتم

[1] ينظر، طه عبد الرحمن: في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، 72.

[2] ينظر، طه عبد الرحمن: تجديد المنهج في تقويم التراث، ص 195.

[3] ينظر، طه عبد الرحمن: في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، (80، 81)

[4] عبد الهادي بن ظافر الشهري: استراتيجية الخطاب ، ص 474.

تقولون أن الأقاويل الشعرية ربما كان التحرك لما يتخيّل من محاكاتها أشد من التحريك لمشاهدة الشيء الذي حوكي، وابتهاج النفس بما تتخيله من ذلك فوق ابتهاجها بمشاهدة المخيّل. »[1] يمثل هذا النص أقوالا مبنية على اعتراضات مفترضة من قبل معترض يقدم أدلة وحججا على اعتراضه، والدليل على ذلك عبارة (و ربما قال قائل)، و (أنتم تقولون)،أما ردّ "حازم" فيظهر في قوله: « فيقال له أولا: إن الدمية والشخص الذي صورت على صورته يختلف اعتبارهما في تحريك النفوس. فالدمية تحرّكها بالتعجيب من حسن محاكاتها وإبداع الصفة في تقديرها على ما حكي بها، و الشخص الذي هو تمثال له إن كان مستحسنا فإنه يحرك النفوس بالصبابة إلى حسنه وما يتعلق لها به من أرب إذا كانت الدمية صورة جارية مثلا، فربما كان تحريك الدمية من طريق التعجيب أكثر من تحريك الذي هي تمثال له من هذا الطريق، (...) والقول المخيّل قلّ ما يخلو من التعجيب، بل كأنه مستصحب له من أقل ما يمكن من ذلك في القول المخيّل إلى أكثر ما يمكن. والتعجيب في القول المخيل يكون إما من جهة إبداع محاكاة الشيء وتخييله كما كان ذلك في الدمية، ويكون من جهة كون الشيء المحاكى من الأشياء المستغربة والأمور المستطرقة وإذا وقع التعجب من الجهتين المذكورتين(...)فتلك الغاية القصوى من التعجيب»[2].

2/ يواصل "حازم" تقديره للاعتراضات المفترضة فيقول: « ثم يقال لمن اعترض بأن محاكاة الشيء يجب أن يكون التحرك لها أقل من التحرك لمشاهدته أن تمثّلنا في المحاكتين بالدمية و المرآة على جهة من التسامح. وإنما ينبغي أن يمثّل حسن المحاكاة في القول بأحسن ما يمكن أن يوجد من ضروب تصاوير الأشياء وتماثيلها. فأقول إن من أحسن ما يرى من ذلك تصور أشعة الكواكب و الشمع و المصابيح المسرجة في صفحات المياه الصافية الساكنة التموج من الخلجان و الأدوية والمذانب و الأنهار. وكذلك تمثل أفانين شجر الدوح بما ضمّ من ثمر وزهر في صفحات الماء الصفو إذا كان الدوح مطلا عليه.(...) ونظير ذلك من المحاكاة في حسن الاقتران أن يقرن بالشيء الحقيقي في الكلام ما يجعل مثالا له ممّا هو شبيه به على جهة من المجاز تمثيلية و استعارية »[3]

---

[1] المنهاج ،ص127.

[2] المنهاج ، ص 127.

[3] المصدر نفسه، ص ن.

فعبارة (لمن اعترض) دليل على قول قائل معترض. أما ردّ "حازم" فمثلته عبارة (فأقول) ويستدل بقياس التمثيل على حسن المحاكاة في القول بأحسن ما يمكن أن يوجد في الواقع من أشياء. ولا يكتفي بهذا وحسب بل يأتي بشاهد من الشعر يدعم به دليلَه من الخفيف:[1]

دِمَنٌ طَالَمَا التَقَتْ أدْمُعُ الـــ مزْنِ عَلَيْها وَأَدْمُعُ العُشَّاقِ

3/ في المعرف الدّال على المعرفة بماهية الشعر وحقيقته يلجأ "حازم" إلى الأسلوب نفسه، حيث يقدر اعتراضات الخصم ويقوم بالرّد عليها، فيقول: «وتبين بهذا أن قول من قال: إن الألفاظ الشعرية لا تكون إلا حوشية ولا تكون مستعملة، لأن الألفاظ المستعملة و المقدمات الصادقة أولى ما يستعمل في الشعر حيث يمكن ذلك ويكون الوضع و الغرض لائقا به. وما مثله في قصر الشعر على الكذب مع أن الصدق أنجع فيه إذا وافق الغرض إلا مَثَلُ من منع من ذي علّة ما هو أشد له موافقة بالنسبة إلى شكاته واقتصر به على أدنى ما يوافقه مع التمكن من هذا وذلك »[2].

ويظهر ردّ "حازم" في قوله: (كاذب).

إن اشتغال حازم بهذه الآلية يخلق في خطابه مجالا للحوار بينه وبين متلق افتراضي وكأنه حاضر أمامه، وهذا هو أسلوب المناظرة التي تعتمد على الحوار و الأخذ و الردّ بين الخصوم.

2/ النقض:

وهو ذكر شاهد يبطل دليل المدعي[3]، ومثاله في المنهاج:

استشهاد "حازم" بقول "ابن سينا" بعد نقضه لدليل خصمه وذلك بقوله: «ولعلّ الغلط إنما جرى عليهم من حيث ظنّوا أن ما وقع من الشعر مؤتلفا من المقدمات الصادقة فهو قول برهاني، وما ائتلف من المشهورات فهو قول جدلي، وما ائتلف من المظنونات المترجحة الصدق على الكذب فهو قول خطبي؛ ولم يعلموا أن هذه المقدمات كلّها إذا وقع فيها التخييل و المحاكاة كان الكلام قولا شعريا لأن الشعر لا تعتبر فيه المادّة، بل ما يقع في المادة من التخييل. »[4].

---

[1] المصدر نفسه، ص 128.

[2] المنهاج، ص 83.

[3] ينظر، طه عبد الرحمن:في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، ص 81.

[4] المنهاج ، ص 83.

أما قول "ابن سينا" الذي جعله شاهدا على بطلان دعوى خصمه فهو أن: « الأقاويل الشعرية مؤتلفة من المقدمات المخيّلة من حيث يعتبر تخييلها، كانت صادقة أو كاذبة. وبالجملة تؤلف من المقدمات من حيث لها هيئة وتأليف تقبلها النفس بما فيها من المحاكاة، بل ومن الصدق؛ فلا مانع من ذلك »[1].

ويقول أيضا: «ولا يلتفت إلى ما يقال من أن البرهانية واجبة و الجدلية ممكنة أكثرية والخطبية ممكنة متساوية لا ميل فيها ولا ندرة، و الشعرية كاذبة ممتنعة، فليس الاعتبار بذلك »[2]، كما يستشهد بقول "ابن سينا" وقول "أبي نصر الفرابي" في نقضه على من ادعى أن الأقاويل الشعرية لا تكون إلا كاذبة.

يقول ابن سينا: « و المخيل هو الكلام الذي تذعن له النفس فتنبسط لأمور أو تنقبض عن أمور من غير روية وفكر واختيار. وبالجملة تنفعل له انفعالا نفسانيا غير فكري، سواء كان المقول مصدقا به أو غير مصدّق به... »[3] .

ويقول أبو نصر الفرابي: « الغرض المقصود بالأقاويل المخيّلة أن ينهض السامع نحو فعل الشيء الذي خيّل له فيه أمر ما من طلب له أو هرب عنه »[4] ويقول: « سواء صدّق بما يخيّل إليه من ذلك أم لا كأن الأمر في الحقيقة على ما خيّل له أو لم يكن »[5].

3/ المعارضة:

وهي إبطال الدعوى بإقامة الدليل على نقيضها أو على دعوى تساوي نقيضها (...)

أو تقتضي إبطال مقدمة من مقدمات دليل هذه الدعوى[6]، ومثل هذه المعارضة في المنهاج:

1- اعتراض "حازم" على من يظن« أن التشبيه و المحاكاة من جملة كذب الشعر، وليس كذلك »[7]، فيعرض دليله الذي ينقض هذه النتيجة ؛أي نتيجة مناقضة لها وهي أن « الشيء إذا أشبه الشيء فتشبيهه به صادق »[1] ومقدماتها هي[2]:

---

[1] المصدرنفسه، ص ن.

[2] المصدر نفسه ، ص 84.

[3] المنهاج ، ص 85.

[4] المصدر نفسه، ص 86.

[5] المصدر نفسه، ص ن.

[6] طه عبد الرحمن: في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، ص 82.

[7] المنهاج، ص 75.

لما كان المشبِّه مخبرا أن شيئا أشبهه شيئا

وكان التشبيه بإظهار الحرف أوإضماره قول صادق

إذن فالتشبيه والمحاكاة ليست من جملة كذب الشعر

2- من المعارضات في منهاجه أيضا اعتراضه على الآمدي و الخفاجي في بابي المدح والذم؛ وما يكون فيهما من المعاني أصيلا . فبعد اعتراض الآمدي على قدامة الذي يذهب إلى« أن المدح بالحسن و الجمال و الذم بالقبح و الدمامة ليس بمدح على الحقيقة ولاذم على الصحة، ويخطئ من يمدح بهذا ويذم بذلك »[3] أما ردّ الامدي واعتراضه له، أنه

« لما كان الإنسان قد خلق عليه، فهذا حكم الفضائل النفسانية، فإن الكريم قد خلق كريما والشجاع شجاعا. فكما لا يقدر القبيح الوجه أن يستبدل صورة غير صورته، فكذلك الجاهل لا يقدر أن يستفيد عقلا فوق عقله »[4] .

ولكن "حازما" يعترض هو الآخر على ما جاء به الآمدي و الخفاجي بتقديم دليل يقول فيه: إن « الحكماء المتكلمين في الفضائل قد اتفقوا على أن الإنسان قد يقدر على أن يكتسب بعض الفضائل بالتطبع وأن يستكمل كثيرا مما نقصه من ذلك بالاعتياد والرياضة ومجاهدة النفس، فينقل برياضة النفس في ذلك حالا فحالا حتى يصير إلى الصعب قبل التطبع و الارتياض سهلا بعده »[5]، ويدعم دليله هذا بقصة للأحنف ابن قيس عند ما سئل عن تعلمه للحِلم فقال: إنه قد تعلمه من قيس بن عاصم.[6]

4/ المنع المستند:

وفيه يتم تقوية الاعتراض وتنبيه المدعى لما في دعواه من خلل أو إغفاله عن أمر ما ويستعين بسند كأن يقول المعترض « إني لا اسلم لك هذه الدعوى، لم لا يكون هذا؟" أو "كيف ذلك وإلا كان الأمر كذا" أو "يصح ما ذكرت لو كان الأمر كذا »[7].

---

[1] المصدر نفسه، ص ن

[2] المصدر نفسه، ص ن.

[3] المصدر نفسه ، ص 168.

[4] المنهاج ، ص 168.

[5] المصدر نفسه ، ص 169.

[6] المصدر نفسه، ص ن.

[7] ينظر، طه عبد الرحمن: في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، ص 79.

ومثال هذا النوع من الاعتراض ما ذهب إليه "حازم" في قسمة الشعر بحسب الأغراض؛ فبعد عرضه جملة التقسيمات للشعر لبعض النقاد "كقدامة" و"الرماني" و "ابن رشيق"[1] يعترض على هذه التقسيمات ويذكر التقسيمات التي يرى بأنها صحيحة فيقول:« وهذه التقسيمات كلّها غير صحيحة لكون كل تقسيم منها لا يخلو من أن يكون فيه نقص أو تداخل وأنا أذكر الوجه الصحيح و المأخذ المستقيم في القسمة التي لا نقص فيها ولا تداخل فأما طريق معرفة القسمة الصحيحة التي للشعر من جهة أغراضه فهو أن الأقاويل الشعرية لمّا كان القصد بها استجلاب المنافع واستدفاع المضارّ ببسطها النفوس إلى ما يراد من ذلك وقبضها عمّا يراد بما يخيّل لها فيه من خير أو شر، وكانت الأشياء التي يرى أنها خيرات أو شرور منها ما حصل ومنها ما لم يحصل، وكان حصول ما من شأنه أن يطلب يسمّى ظفرا، وقوته في مظنّة الحصول يسمّى إخفافا، وكان حصول ما من شأنه أن يهرب عنه يسمى أذاة أو رزءا، وكفايته في مظنّة الحصول تسمى نجاة، يسمى /القول في الظفر و النجاة تهنئة، وسميّ القول بالإخفاق إن قصد تسلية النفس عنه تأسيّا. وإن قصد تحسرّها تأسّفا،وسمي القول في الرزء إن قصد استدعاء الجلد على ذلك تعزية، وإن قصد استدعاء الجزع من ذلك سمّي تفجيعا، فإن كان المظفور به على يدي قاصد للنفع جوزي على ذلك بالذكر الجميل وسمّي ذلك مديحا، وإن كان الضارّ على يدي قاصد لذلك فأدى ذلك إلى ذكر قبيح سمّي ذلك هجاء، وإذا كان الرزء بفقد شيء فندب ذلك الشيء سمّي ذلك رثاء »[2].

خلاصة:

لقد كانت هذه معظم صور الاستدلال التي أسهمت في بناء الخطاب القرطاجني، وهي نماذج دلّت على سعة اطلاع ووعي "حازم" بآليات بناء الخطاب وإنتاج المعرفة، ونقل مضامينها إلى جمهور المتلقين. كما ظهرت براعة "حازم " في توظيف آليات الاستدلال المنطقي وتطويعها مع طبيعة الخطاب العربي، فلم يكن صارما في تطبيق قواعدها وقوانينها؛ لأنه يدرك أنه أمام لغة طبيعة لها من الخصائص ما يميزها عن اللغات الصورية التي تعتمد المنهج المنطقي الصارم، فقد رأينا كيف راوح حازم بين المقدمة الواحدة والتأليف بين كثير من المقدمات في إنتاج معارفه ، واستدل بالتمثيل الذي يعتمد على المقدمات الظنية و توظيفه للآليات الاستدلالية

[1] المرجع نفسه، ص ن.

[2] المنهاج، ص 337.

الاعتراضية المطلوبة في الجدل، كما كشفت لنا هذه النماذج المنهج الأصولي الذي سلكه حازم .

الفصل الثالث :

خصائص البنية الاستدلالية في المنهاج

أولا: احتواؤها على مقدمات ونتائج

ثانيا: التقديم والتأخير في المقدمات والنتائج

ثالثا: تداخل المقدمات مع النتائج

رابعا:الإضمار

خامسا: الاستناد إلى الروابط اللغوية

تمهيد:

إن ما خلصنا إليه في الفصل الأول من أن الاستدلال آلية إنتاجية سعى بها علماؤنا إلى بناء نصوصهم وتحصيل معارفهم، ونقل مضامينها في قوالب منظمة، يجعلنا نبحث في بنية هذه الآلية وما تحمله من خصائص في منهاج البلغاء وسراج الأدباء.

و البنية كما عرّفها "طه عبد الرحمن" « متوالية مكون من مجموعة أو مجموعات من العناصر، وهي مجالها أو مجالاتها، تتلوها مجموعة من العلاقات »[1]، وإذا كان هذا مفهوم البنية، فإنه مفهوم ينطبق على بنية الاستدلال كما رأينا في الفصل الأول والثاني،إذ يتكون الاستدلال من مجموعة من العناصر تربطها علاقات فيما بينها، وهي تلك القضايا التي يتم التأليف بينها وتسمى المقدمات الموصلة إلى النتائج بواسطة علاقات منطقية تربط بينها.و الأكيد أن لهذه العناصر نظام معين تنتظم به وفق خصائص معينة تميزها، نحاول أن نكشفها في هذا الفصل.

أولا/ احتواؤها على مقدمات ونتائج:

يقول الفرابي: « إن كل صناعة نظرية فإنها تشتمل بالجملة على أشياء ثلاثة: موضوعات ومسائل ومبادئ »[2]، و الموضوعات هي التي يتم التعرض لها بالتعريف وبمعرفة أنواعها التي تنسب إليها الأشياء المنظور فيها، فموضوع الهندسة مقادير الأشياء ذوات الأبعاد و موضوع الحساب العدد و موضوع الفقه أفعال المكلفين[3] ، أما المسائل فهي التي تتم البرهنة عليها بواسطة المبادئ[4]؛ أي المقدمات التي يعتمد عليها المستدِلّ وهي أوليات يقينية عقلية – كالمدركات الحسية و ما هو قابل للتجربة و أوليات ظنية قابلة للمحاججة[5] وهي المعرفة

[1] اللسان و الميزان أو التكوثر العقلي، ص 69.

[2] الفرابي: المنطق ، تح: ماجد فخري، دار المشرق، بيروت، لبنان، (د ط)، 1987م، ص 59.

[3] ينظر ،عبد الرحمن حسن حنبكة الميداني:ضوابط المعرفة وأصول الاستدلال و المناظرة،ص 287.

[4] ينظر، الفرابي: المنطق ، ص 60.

[5] ينظر ،عبد الرحمن حسن حنبكة الميداني:ضوابط المعرفة وأصول الاستدلال و المناظرة،ص 287.

المتقدمة التي بحصولها يتم بها الحصول على معرفة جديدة [1]، وقد تكون هذه المبادئ إما مسلمات أو بديهيات أو مكتسبات بالطبع ينطلق منها الناظر في بنائه لاستدلاله ليصل بها إلى نتيجة ما فإذا عدنا إلى المفاهيم المختلفة للاستدلال وجدناها تتفق على أن الأساس الذي يقوم عليه الاستدلال هي المبادئ أو المقدمات.

فقد قيل: « أن نستدل هو أن نحسب وأن نستنتج انطلاقا من عناصر دالة متعددة »[2]؛ كما أنه « صورة للتفكير، يتم الحصول فيها من حكمين أو أكثر (...) على حكم جديد »[3]، ويقال «يمكن بناء الاستدلال عند وجود حكمين أو أكثر (وهذه الأحكام تدعى مقدمات)[4]».

هذه المفاهيم وغيرها تؤكد ضرورة بناء الاستدلال على مقدمات يتم من خلالها الوصول إلى أحكام جديدة.

لقد كانت المبادئ أو المعارف السابقة منطلق "حازم" في بنائه لاستدلالاته و إنتاجه لمعارفه؛ فلم يصل إلى نتيجة أو معرفة جديدة إلا بعد استقصاء و نظر في جزئياتها وتركيبها وترتيبها، ولم يعرض في الاستدلال على مسألة بلاغية أو نقدية أو لغوية، إلا بعد تصديرها بمقدمات تحمل معارف سابقة ، سواء كانت آراء غيره من العلماء في تلك المسألة، أو نظرته هو من خلال الدربة و المران ومعرفة خصائص اللغة العربية وبالضبط معرفة الشعر جيدا، أو كانت معارف من علوم أخرى، تدل على خبرته ومدى إحاطته بالعلوم التي برع فيها.

والمميز في هذه المقدمات أنها قضايا معظمها جمل خبرية تتضمن أحكاما تختلف وجوهها فقد يكون الحكم فيها نسبة شيء إلى شيء أو أن يكون مرتبطا ارتباطا شرطيا

---

[1] ينظر، الفرابي: المنطق،ص 39.

[2] فيليب بلانشيه: التداولية من استين إلى غوفمان، ص 153.

[3] الكسندرا غيتمانوفا: علم المنطق، ص 175.

[4] المرجع نفسه، 174.

أو أن يكون الحكم مترددا بين احتمالين وتنقسم الجملة الخبرية إلى موضوع ومحمول و يكون الموضوع مبتدأ و المحمول خبرا اسما كان أو فعلا و الأمثلة في هذا الباب كثيرة، نورد بعضا منها للتوضيح :

1/يقول "حازم" في المعلم الدال على طرق العلم بمواقع المعاني من النفوس مستدلا بمجموعة من المقدمات تحمل معارف سابقة، ليصل بها في الأخير إلى نتيجة تحمل معرفة جديدة «لما كان علم البلاغة مشتملا على صناعتي الشعر و الخطابة وكان الشعر و الخطابة يشتركان في مادة المعاني ويفترقان بصورتي التخييل و الإقناع وكان لكلتيهما أن تخيل وأن تقنع في شيء من الموجودات الممكن أن يحيط بها علم إنساني وكان القصد في التخييل و الإقناع حمل النفوس على فعل شيء أو اعتقاده أو التخلي عن فعله واعتقاده وكانت النفس إنما تتحرك لفعل شيء أو طلبه أو اعتقاده أو التخلي عن واحد واحد من الفعل و الطلب و الاعتقاد بأن يخيّل لها أو يوقع في غالب ظنها أنه خير أو شر بطريق من الطرق التي يقال بها في الأشياء إنها خيرات أو شرور (...) وكانت علقة جلّ أغراض الناس وأرائهم بالأشياء التي اشترك الخاصة والجمهور في اعتقادهم أنها خير أو شر، وكان أحق تلك الأشياء بأن يميل الناس إليها أو ينفروا عنها الأشياء التي فطرت النفوس على استلذاذها أو التألم منها أو حصل لها ذلك بالاعتياد، وجب أن تكون أعرق المعاني في الصناعة الشعرية ما اشتدت علقته بأغراض الإنسان وكانت دواعي آرائه متوفرة عليه و كانت نفوس الخاصة والعامة قد اشتركت على الميل/إليها أو النفور منها .(..) ووجب أن يكون مالم تتوفر دواعي أغراض الإنسان عليه وما انفرد بإدراكه المكتسب الخاصة دون الجمهور غير عريق في الصياغة الشعرية بالنسبة إلى المقاصد المألوفة والمدارك الجمهورية »[1].

[1] المنهاج، ص 20.

لم يخلص "حازم" إلى النتيجة التي مفادها أن أعرق المعاني في الشعر ما كانت علقته بأغراض الإنسان أشد، و أن ما اختص بإدراكه الخاصة دون الجمهور غير أصيل في الشعر، إلا بعد استقراء طويل انطلق فيه من جزئيات مهمة أسهمت في بناء الاستدلال، كاشتمال علم البلاغة على صناعتي الشعر والخطابة، وأن هذين الصناعتين تشتركان في المعاني وتفترقان بالتخييل والإقناع، وأن التخييل والإقناع إنما يحملان النفوس على القيام بأمور أو تركها وذلك لاعتقادها أن ما يخيل إما أن يكون شرا أو خيرا.وإذا أردنا تحليل القضايا في هذا النص الاستدلالي نجدها كالآتي:

الموضوع	المحمول (الحكم)	
	نسبة شيء إلى شيء	**مترددا بين احتمالات**
1-علم البلاغة	-مشتمل على صناعتي الشعر و الخطابة	
2-الشعر والخطابة	- يشتركان في مادة المعاني و يفترقان بصورتي التخييل و الإقناع.	
3-القصد في التخييل		-حمل النفوس على فعل شيء أو طلبه أو اعتقاده أو التخلي عن واحد من الفعل و الطلب و الاعتقاد.
4-كانت علقة جل أغراض الناس وآرائهم بالأشياء التي اشترك الخاصة والجمهور في اعتقادهم في		-أنها خير أو شر
5-كان أحق تلك الأشياء.		-بأن يميل الناس إليها أو ينفروا عنها الأشياء التي فطرت النفوس على استلذاذها أو التألم منها أو حصل لها ذلك بالاعتياد

2/ وفي المعرف الدال على طرق المعرفة بما تكون به المعاني واضحة أو غامضة يخلص : "حازم" إلى نتيجة مفادها أن المعاني على « ثلاثة أضرب: دلالة إيضاح ، ودلالة إبهام، ودلالة إيضاح وإبهام معا »[1] ولكن بعد أن يستدل بأنها « وإن كانت أكثر مقاصد الكلام ومواطن القول تقتضي الإعراب عنها والتصريح عن مفهوماتها فقد يقصد في كثير من المواضع إغماضها وإغلاق أبواب الكلام دونها. وكذلك أيضا قد نقصد تأدية المعنى في عبارتين: إحداهما واضحة الدلالة عليه، والأخرى غير واضحة الدلالة لضروب المقاصد »[2] ولم يشر "حازم" إلى هذه المقدمات إلا عن سابق معرفة ودراية بتصرف المعاني في اللغة العربية.

3/ وفي قسم المباني في المعرف الدال على طرق المعرفة بما وقع في أوزان العرب من ضروب التركيبات وأنواعها، يستدل "حازم" أيضا انطلاقا من مقدمة يكون فيها الحكم مترددا فيقول: « لما كان جميع ما يدركه الإنسان لا يخلو من أن يكون شيئا بسيطا لا تنوع فيه أصلا أو يكون له تنوع من جهة ما يكون من الأشياء المركبة ، وكانت شيمة النفس التي جبلت عليها حب النقلة من الأشياء التي بها استمتاع إلى بعض، كانت جديرة أن تسأم التمادي على الشيء البسيط الذي لا تنوع فيه بنقلها من شيء إلى شيء ما لا تسأم الشيء الذي له تنوع يمكنها معه المراوحة بين تأمل الشيء وتأمل غيره مما يكون تنوع ذلك الشيء إليه »[3].

[1] المنهاج ، ص 172.

[2] المصدر نفسه، ص ن.

[3] المصدر نفسه ، ص 245.

الموضوع	المحمول (الحكم)	
	نسبة شيء إلى شيء	مترددا بين احتمالات
جميع ما يدركه الإنسان		لا يخلو من أن يكون شيئا بسيطا لا تنوع فيه أصلا أو يكون له تنوع من جهة الأشياء المركبة

4/ يواصل "حازم" حديثه في هذا المعرف عن أوزان العرب وضروبها موضحا مفهوم البيت الشعري وأركانه ويستدل لهذا الأمر انطلاقا من مجموعة معارف سابقة فيقول: « لما كان أحق البواعث بأن يكون هو السبب الأول الداعي إلى قول الشعر هو الوجد والاشتياق والحنين إلى المنازل المألوفة وإلّافها عند فراقها (...) وكان الشاعر يريد أن يبقي ذكرا أو يصوغ مقالا يخيل فيه حال أحبابه ويقيم المعاني المحاكية لهم في الأذهان مقام صورهم وهيآتهم ويحاكي فيه جميع أمورهم حتى يجعل المعاني أمثلة لهم ولأحوالهم أحبوا أن يجعلوا الأقاويل (...) مرتبة ترتيبا يتنزل من جهة موقعه من السمع منزلة ترتيب أحويتهم وبيوتهم (...) فقصدوا أن يحاكوا البيوت التي كانت أكنان العرب ومساكنها، وهي بيوت الشعر (...) ولما قصدوا أن يجعلوا هيئات ترتيب الأقاويل الشعرية ونظام أوزانها متنزلة في إدراك السمع منزلة وضع البيوت وترتيباتها في إدراك البصر تأملوا البيوت فوجدوا لها كسورا وأركانا وأقطارا وأعمدة وأسبابا وأوتادا، فجعلوا الأجزاء التي تقوم منها بنية البيوت مقام الكسور لبيوت الشعر»[1].

[1] المنهاج، ص 245.

كذلك في قوله: « ولما كانت أغراض الشعر شتى وكان منها ما يقصد به الجد والرصانة وما يقصد به الهزل والرشاقة، ومنها ما يقصد به البهاء والتفخيم وما يقصد به الصغار والتحقير، وجب أن تحاكي تلك المقاصد بما يناسبها من الأوزان ويخيّلها للنفوس»[1]، نجده ينطلق من جملة معارف سابقة تنتهي بنتيجة .

و في قياس التمثيل كذلك كان يستعين في تمثيله للأشياء بمعارف سابقة حيث يتم إخراج ما هو مجهول عن طريق ما هو معلوم فيأخذ المجهول حكم ذاك المعلوم، وتعد هذه مقدمات يبني بها الناظر استدلاله، والأمثلة في هذا الباب قد سبقت الإشارة إليها في الفصل الثاني وللتوضيح نقدم مثالا حيث يقول "حازم": « واعلم أن المنحنى الشعري نسبيا كان أو مدحا أو غير ذلك فإن نسبة الكلام المقول فيه إليه نسبة القلادة إلى الجيد، لأن الألفاظ والمعاني كاللآلي، والوزن كالسلك. والمنحنى الذي هو مناط الكلام وبه اعتلاقه كالجيد له فكما أن الحلي يزداد حسنه في الجيد الحسن، فكذلك النظم إنما يظهر حسنه في المنحنى الحسن، فكذلك وجب أن يكون من له قوة التشبه المذكورة أكمل في هذه الصناعة ممن ليست له تلك القوة »[2].

ينطلق "حازم"في استدلاله هذا من معرفة سابقة مرتبطة بالواقع، و بنى بها استدلاله لأنه الأقراب إلى أفهام السامعين وأكثر تأثيرا في النفس، ولأن الانطلاق مما هو محسوس لإدراك ما هو مجرد أشد إقناعا. ويمكننا أن نؤلف بين هذه المقدمات بطريق منطقية فنقول:

مقدمة (1) لما كان المنحى الشعر نسيبا كان أو مدحا أو غير

[1] المنهاج ، ص 250.

[2] المصدر نفسه ، ص 342.

مقدمة (2) ذلك نسبة الكلام المقول فيه نسبة القلادة إلى الجيد

مقدمة (3) وكانت الألفاظ و المعاني كاللآلي و الوزن كالسلك

مقدمة (4) وكان المنحى الذي هو مناط الكلام وبه اعتلاقه كالجيد له

مقدمة (5) وكان الحلي يزداد حسنه في الجيد الحسن

نتيجة وجب أن يكون النظم الحسن في المنحى الحسن

ثانيا /التقديم والتأخير في المقدمات والنتائج:

إن العلاقة بين المقدمات و النتائج في العمليات الاستدلالية علاقة ذات اتجاه معين فقد يقوم المستدِل بالانطلاق من المقدم وصولا إلى النتيجة وقد يصعد من النتيجة إلى المقدم، و تسمى هذه الحركة التي يكون عليها الاستدلال بالتركيب والتحليل synthèse et analyse[1] و التركيب هو « انتقال الفكر من الأجزاء الصغيرة، أو من العناصر البسيطة، إلى الكل الذي يتركب منها أو يمكن أن يتركب منها »[2] أما التحليل فهو « تجزئة الكل إلى أجزائه التي يتألف منها، بسيطة كانت أو مركبة ، ودراسة كل جزء منها دراسة خاصة به، لمعرفة صفاته ، وخصائصه ، ثم النظر في وجه ترابط الأجزاء بعضها ببعض»[3] لتوضيح هذه الحركة نقدم هذا المثال[4]:

نظام التركيب

الحرارة تزيد إذن فميزان الحرارة سيرتفع

نظام التحليل

ميزان الحرارة يرتفع إذن فالحرارة قد زادت

وإذا كان "حازم" في بعض استدلالاته ينطلق من المقدمات وصولا إلى النتائج فإنه في بعضها الآخر يقوم بعملية عكسية تحليلية حيث يتم فيها تفكيك الكل إلى أجزائه المكونة له، لإدراك الأسباب وتبيّن المبادئ.

هذه الخاصية هي أحد الأساليب الاستدلالية الحجاجية في الخطاب الطبيعي وهي تختلف عن الاستدلال المنطقي الذي يلزم الناظر ترتيب عناصر الاستدلال؛ لأنه صوري تجريدي يهتم بالصورة على حساب المضمون و من النماذج التي ظهرت فيها هذه الخاصية:

---

[1] ينظر ، روبير بلانشي:الاستدلال، ص 147.

[2] عبد الرحمن حسن حنبكة الميداني:ضوابط المعرفة وأصول الاستدلال و المناظرة ،ص 141.

[3] المرجع نفسه، ص 139.

[4] ينظر ، روبير بلانشي:الاستدلال ، ص160.

1/ قول "حازم":« وجب أن تكون الأقاويل الشعرية أشد الأقاويل تحريكا للنفوس لأنها أشد إفصاحا عما به علقة الأغراض الإنسانية، إذ كان المقصود بها الدلالة على أعراض الشيء ولواحقه التي للآداب بها علقة »[1].

و النتيجة عبارة عن الحكم الذي تصدّر الفقرة من(وجب أن ....إلى...تحريكا للنفوس) ، تليها مباشرة المقدمة، وأصل الاستدلال هنا أن نقول على طريقة الاستدلال الشرطي:

مقدم كلما كانت الأقاويل الشعرية أشد إفصاحا عما به علقة الأغراض الإنسانية،

تالي كانت أشد الأقاويل تحريكا للنفوس.

ونقول على طريقة القياس الحملي:

مقدمة لما كانت الأقاويل الشعرية أشد إفصاحا عما به علقة الأغراض الإنسانية

نتيجة كانت أشد الأقاويل تحريكا للنفوس

2/ في حديثه عن طرق المعرفة بأنحاء وجود المعاني نجد "حازما" يقدم النتيجة على المقدمات فيقول:

« إن المعاني هي الصور الحاصلة في الأذهان عن الأشياء الموجودة في الأعيان. فكل شيء له وجود خارج الذهن فإنه إذا أدرك حصلت له صورة في الذهن تطابق لما أدرك منـــه، فإذا عبر عن تلك الصورة الذهنية الحاصلة عن الإدراك أقام اللفظ المعبر به هيئة تلك الصورة الذهنية في أفهام السامعين وأذهانهم. فصار للمعنى وجود آخر من جهة دلالة الألفاظ. فإذا احتيج إلى وضع رسوم من الخط تدل على الألفاظ من لم يتهيأ له سمعها من المتلفظ بها صارت رسوم الخط تقيم في الأفهام هيآت الألفاظ فتقوم بها في الأذهان صور المعاني فيكون لها أيضا وجود من جهة دلالة الخط على الألفاظ الدالة عليها »[1].

[1] المنهاج، ص 118.

والأصل أن تكون النتيجة متأخرة عن المقدمات نحو :

مقدمة (1) كل شيء له وجود خارج الذهن
مقدمة (2) وإذا أدرك هذا الشيء حصلت له صورة في الذهن
مقدمة (3) وإذا حصلت له صورة في الذهن صار له معنى

نتيجة إذن المعاني هي صور حاصلة في الأذهان الأشياء الموجودة في الأعيان

يشير هذا النص إلى أن اهتمام "حازم" في منهاجه بالقضايا النقدية و البلاغية إنما عماده معرفته بأصول اللغة العربية وقواعدها وإدراكه الواسع لأسرارها وشأن حازم في هذه المسألة شأن كثير من النقاد و البلاغيين[2] الذين سبقوه وهم يحاولون تأسيس قواعد البلاغة العربية، فقد عرض لمسائل لغوية هامة في منهاجه، حيث ركز على قضية المعنى وما يتعلق بها من أمور كبحثه في ماهية المعاني، وأنحاء وجودها ومواقعها، وطرق اجتلابها، وكيفية التئامها، وتأثيرها في النفوس، ونظرا لأهمية هذه القضية خصص لها "حازم "قسما كبيرا في منهاجه ؛ لأنها في نظره تحتاج إلى كثير من البحث والتفصيل. وفي معالجة "حازم" لقضية المعنى في هذا النص نجده يثير بعض النقاط الهامة التي نرى لها حضورا في الدراسات العربية السابقة ، كما يوجد لها ما يقابلها في الدرس اللساني الحديث كالعلامة اللغوية signe مما يعني أنه على دراية واسعة باللغة العربية وأن ما توصّلت إليه النظريات الغربية الحديثة حاضر في تراثنا اللغوي كالعلامة اللغوية التي أرسى مفهومها اللغوي "دوسوسير" desaussure، فقد رأى بأن العلامة ليست ارتباط الأسماء بالمسميات وإنما هي ارتباط الصورة السمعية ذات الأثر النفسي لهذه المسميات بالصورة الذهنية لها[3]؛ لأن للكلمة سيكولوجية خاصة تجعل اللفظ بديلا عن الشيء المقصود،

[1] المنهاج، ص 18.

[2] كالجاحظ ت(255 هـ)، وعبد القاهر الجرجاني ت(471 هـ)، والسكاكي ت(626 هـ).

[3] ينظر، محاضرات في الألسنية العامة، تر: يوسف غازي، مجيد النضر، المؤسسة الجزائرية للطباعة، (د ط)، 1986 م، ص 88.

واللفظ بهذا المفهوم لا يعبر عن الشيء المقصود بل يعني جميع صفاته وخصائصه، وأبعاده النفسية[1].

ومفهوم العلامة اللغوية حاضر في تراثنا اللغوي في قضية اللفظ والمعنى "وحازم" من البلاغيين و النقاد العرب الذين أثاروا هذه المسألة ؛ فقد أشار في هذا النص إلى طرق العلم بالمعاني حيث ركز على ثلاثة أشياء يتقوّم بها معنى شيء معين وهي (الموجودات)، و(حصول هذه الموجودات في الذهن)، و (العبارات التي تمثل هذه الموجودات)[2].فهذه الأمور الثلاثة إنما تشكل مثلثا علاميا يتكون من دال ومدلول ومرجع ، والدال هو العبارات الدالة على الموجودات أما المدلول فهو الصورة الذهنية لهذه العبارات و المرجع وهو شيء خارج العلامة اللغوية تمثله الموجودات في العالم الخارجي[3]، و الألفاظ تعبر عن أشياء أو أغراض موجودة في الأعيان ولكنها لا تنقل تلك الأشياء على حقيقتها بل تصورها بأبعادها النفسية التي تختلف من شخص لآخر، و الصورة التي تنطبع في الذهن عن هذا اللفظ مصدرها الأثر النفسي الذي يتركه ذلك اللفظ .

وبهذا يكون حازم قد تفطن لأهم عناصر إنتاج المعنى، ونعني بها الدال والمدلول والمرجع، وهي عناصر العلامة اللغوية في الدرس اللساني الحديث عند كل من "أوجدن" و"ريتشاردز" في مثلثهما القاعدي الذي يسمى بمثلث "الإحالة"[4]؛ أي الإرجاع إلى مرجع معين فالأشياء في العالم الخارجي تثير في الذهن فكرة تحيل إلى شيء في الخارج[5] وأركان هذا المثلث العلامي هي الرمز و الفكر، والمرجع ومثلا لهذه المكونات بالمثلث الآتي[6]:

---

[1] ينظر، سمير أبو حمدان: الإبلاغية في البلاغة العربية، منشورات عويدات الدولية، بيروت، باريس، ط/1، 1991م، ص 13.

[2] ينظر، المنهاج، ص 9.

[3] ينظر، الطاهر بومزبر، أصول الشعرية العربية، ص 29.

[4] عدنان بن زربل: اللغة والدلالة، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، سورية، 1981م، ص 45.

[5] ينظر، المرجع نفسه، ص 46.

[6] أحمد مومن: اللسانيات النشأة و التطور، ديوان المطبوعات الجامعية(د ط)، 2005م، ص 241.

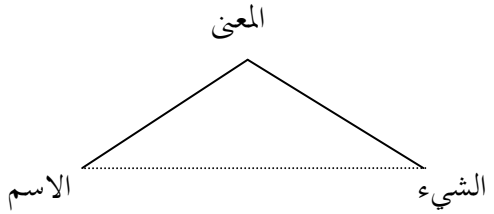

يقابله عند حازم:

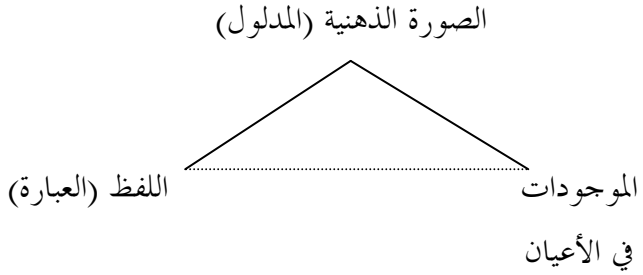

كذلك يذكر "حازم " أشكال التعبير عن الموجودات كالتعبير بالألفاظ والتعبير بالخط؛ حيث يتحول اللفظ المعبر به عن الموجودات إلى دال يطلب مدلولا، كما يتحول الخط المعبر به عن تلك الألفاظ إلى دال يرسم صورة ذهنية عن تلك الموجودات.

3/وفي قوله أيضا:« وإنما وجب أن يستعمل في كل طريق الألفاظ المستعملة فيه عرفا، لأن ما كثر استعماله في غرض ما واختص به أو صار كالمختص لا يحسن إيراده في غرض مناقض لذلك الغرض، لأنه غير لائق به لكونه مألوفا في ضده وغير مألوف فيه »[1]، يظهر التقديم والتأخير، وإذا أردنا إعادة قراءة هذا النص نقول:

مقدمة(1) لما كثر استعمال بعض الألفاظ في غرض ما فصار مختصا به.

مقدمة(2) وكان لا يحسن إيراده في غرض مناقض لذلك الغرض.

مقدمة(3) وكان غير لائق به لكونه مألوفا في ضده ومألوفا فيه.

نتيجة وجب أن يستعمل في كل طريق الألفاظ المستعملة فيه عرفا

[1] المنهاج، ص 364.

4/ في المعلم الدال على طرق العلم بما يجب أن يعتقد ويقال في المفاضلة بين الشعراء نجد هذه الخاصية أيضا. إذ يصدر "حازم" قوله بنتيجة يقول فيها: « إن المفاضلة بين الشعراء الذين أحاطوا بقوانين الصياغة وعرفوا مذاهبها لا يمكن تحقيقها، وتلك إنما يفاضل بينهم على سبيل التقريب وترجيح الظنون. ويكون حكم كل إنسان في ذلك بحسب ما يلائمه ويميل إليه طبعه »[1].

أما مقدمات هذه النتيجة فقد جاءت تالية لها وهي: « لأن الشعر يختلف بحسب أنماطه وطرقه(...)ولأن الشعر أيضا يختلف بحسب اختلاف الأزمان وما يوجد فيها وما يولع به الناس مما له علقة بشؤونهم،(...) ولأن الشعر أيضا يختلف بحسب اختلاف الأمكنة و ما يوجد فيها مما شأنه أن يوصف من الأشياء(...) ولأن الشعر /أيضا يختلف بحسب اختلاف أحوال القائلين و أحوال مايتعرضون للقول فيه(...) وبحسب اختلافهم في ما يستعملونه من اللغات»[2]،وقراءة هذا النص الاستدلالي كالآتي:

مقدمة(1) لما كان الشعر يختلف بحسب أنماطه وطرقه

مقدمة(2) وكان الشعر يختلف بحسب اختلاف الأزمان وما يوجد فيه

مقدمة(3) وكان الشعر أيضا يختلف بحسب الأمكنة وما يوجد فيها

مقدمة(4) وكان الشعر أيضا يختلف بحسب اختلاف أحوال القائلين وأحوال مايتعرضون للقول فيه.

نتيجة لا يمكن المفاضلة بين الشعراء

[1] المنهاج، ص (374، 375).

[2] المصدر نفسه، ص ن.

وفي المحاكاة يقول حازم:« وللنفوس تحرك شديد للمحاكيات المستغربة لأن النفس إذا خيّل لها في الشيء مالم يكن معهودا من أمر معجب في مثله وجدت من استغراب ما خيّل لها مما لم تعهده في الشيء ما يجده المستطرف لرؤيته ما /لم يكن أبصره قبل وقوع مالم يعهده من نفسه موقعا ليس أكثر من المعتاد المعهود »[1]، والأصل أن يقال:

مقدمة(1) لما كانت النفس تستغرب لما خيل لها مما لم يكن معهودا

مقدمة (2) وكان ما هو مستغرب أشد وقعا في النفس مما هو معتاد

نتيجة وجب أن يكون للنفوس تحرك شديد للمحاكيات المستغربة

5/ يقول أيضا:« إذا كان غرض الشعر مبنيا على وصف أشياء علمية أو صناعية ومحاكاتها والتخييل في شيء منها فإيراد تلك المعاني والعبارات غير معيب في ذلك الغرض، لأن للشاعر أن يحاكي شيئا من جميع الموجودات ويخيل في واحد واحد منها ما تميل إليه النفوس أو تنفر عنه»[2].

ويمكن قراءة هذا النص كالآتي:

لما كان للشاعر أن يحاكي شيئا من جميع الموجودات ويخيل في واحد منها ما تميل إليه النفوس أو تنفر عنه حسن إيراد المعاني والعبارات التي في وصف أشياء علمية أو صناعية إذا كان غرض الشعر مبنيا على ذلك.

6/ وقوله فيما يعتمده الشاعر في الفصول : « وكما أن في الشعراء من يجعل أكثر معانيه وألفاظه مخيلة ولا يعرج على الإقناع الخطابي إلا في قليل من المواضع، وفيهم من يقصد الإقناع في كثير من معانيه – لأن صناعة الشعر تستعمل يسيرا من الأقوال الخطابية كما أن

[1] المنهاج ، ص 96.

[2] المصدر نفسه ، ص 190.

الخطابة تستعمل يسيرا من الأقوال الشعرية لتعتضد المحاكاة في هذه بالإقناع والإقناع في تلك بالمحاكاة »[1].

والأصل أن يقال:

مقدمة(1) لما كانت صناعة الشعر تستعمل يسيرا من الأقوال الخطابية.

مقدمة(2) والخطابة تستعمل يسيرا من الأقوال الشعر.

نتيجة كان الشعراء يجعلون أكثر معانيهم وألفاظهم مخيّلة

ولا يعرج على الإقناع الخطابي إلا في قليل من المواضع

7/ونجد هذه الخاصية أيضا في المعلم الدال على طرق العلم بما يجب اعتماده في طريقة الجد حيث يقول "حازم":« فإنما ما يجب في طريقة الجد فألا ينحرف في ما كان من الكلام على الجد إلى طريقة الهزل كبير انحراف، أو لا ينحرف إلى ذلك بالجملة لأن الكلام المبني على الجد إنما قصد به إلقاؤه بمحل القبول من أهل الجد. وكثير من أهل الجد يكره طرق الهزل، ومن لا يكرهها منهم كبير كراهية لا ينغّصه خلو الكلام منها »[2].

وأصل الكلام أن نقول:

مقدمة(1) لما كان الكلام المبني على الجد إنما قصد

به إلقاؤه بمحل القبول من أهل الجد.

مقدمة(2) وكثير من أهل الجد يكره طرق الهزل.

نتيجة وجب ألا ينحرف في ما كان من الكلام على

الجد إلى طريقة الهزل كبير انحراف.

[1] المنهاج ، ص 293.

[2] المصدر نفسه، ص 328.

8/لم يعتمد "حازم" في استدلاله على معارفه السابقة فحسب بل ما تقدم من معلومات ذكرها في كتابه، فيوظفه كمقدمات للوصول إلى معلومات جديدة ومن ذلك قوله: « قد تقدم الكلام في أن التخييل هو قوام المعاني الشعرية والإقناع هو قوام المعاني الخطابية. واستعمال الإقناعات في الأقاويل الشعرية سائغ، إذا كان ذلك على جهة الإلماع في الموضع بعد الموضع، كما أن التخاييل سائغ استعمالها في الأقاويل الخطابية في الموضع بعد الموضع. وإنما ساغ لكليهما أن يستعمل يسيرا فيما تتقوم به الأخرى، لأن الغرض في الصناعتين واحد، وهو إعمال الحيلة في إلقاء الكلام من النفوس بمحل القبول لتتأثر لمقتضاه، فكانت الصناعتان متؤاخيتين لأجل اتفاق المقصد والغرض فيهما »[1].

وإذا ما أردنا أن نقرأ هذا النص نقول:

مقدمة لما كان الغرض من صناعتي التخييل والخطابة هو إعمال الحيلة في إلقاء الكلام من النفوس بمحل القبول لتتأثر لمقتضاه فكانتا متفقين في المقصد والغرض.

نتيجة ساغ استعمال الإقناعات في الأقاويل الشعرية كما يسوغ استعمال التخاييل في الأقاويل الخطابية.

9/ يقول حازم:« واعلم أن المنحى الشعري نسبيا كان أو مدحا أو غير ذلك فإن نسبة الكلام المقول فيه إليه نسبة القلادة إلى الجيد، لأن الألفاظ و المعاني كاللآلي، و الوزن كالسلك،

[1] المنهاج، ص 361.

والمنحى الذي هو مناط الكلام وبه اعتلاقه كالجيد له. فكلما أن الحلي يزداد حسنه في الجيد الحسن، فكذلك النظم إنما يظهر حسنه في المنحى الحسن»[1].

لقد ظهر التقديم والتأخير في بنية الاستدلال التمثيلي فنجد "حازما" في هذا النص يقدم الحكم أو النتيجة على المقدمات، والأصل أن يقول:

مقدمة (1): لما كانت الألفاظ و المعاني كاللآلي

مقدمة (2): وكان الوزن كالجيد

مقدمة (3):وكان المنحنى الذي هو مناط الكلام وبه اعتلاقه كالجيد له

نتيجة: كانت نسبة الكلام المنقول في المنحى الشعري نسبيا كان

أو مدحا أو غير ذلك نسبة القلادة إلى الجيد.

10/في المعلم الدال على طرق العلم بالأساليب الشعرية و ما تتنوع إليه وينحنى بها نحوه يقول: « إن أساليب الشعر تتنوع بحسب مسالك الشعراء في كل طريقة من طرق الشعر، وبحسب تصعيد النفوس فيها إلى (...) الخشونة أو تصويبها إلى سهولة الرقة أو سلوكها مذهبا وسطا، بين /ما لان وما خشن من ذلك، فان الكلام منه ما يكون موافقا لأغراض النفوس الضعيفة الكثيرة الإشفاق مما ينوبها أو ينوب غيرها، ومنه ما يكون موافقا لأغراض النفوس الخشنة القليلة المبالاة بالأحداث، ومنه ما يكون موافقا للنفوس المقبلة على ما يبسط منها.. »[2]

والأصل في الكلام:

مقدمة (1): لما كان الكلام منه ما يكون موافقا لأغراض النفوس

الضعيفة الكثيرة الإشفاق...

مقدمة (2) ومنه ما يكون موافقا للنفوس المقبلة

[1] المصدر نفسه، ص 342.

[2] المنهاج ، ص 354.

نتيجة لزم أن تتنوع أساليب الشعر بحسب مسالك الشعراء
في كل طريقة من طرق الشعر، وبحسب تصعيد النفوس
فيها إلى الخشونة أو سهولة.

وفي قوله أيضا:

11/« وينبغي ألا يستكثر في كلتا الصناعتين مما ليس أصيلا فيها كالتخيل في الخطابة، و الإقناع في الشعر، بل يؤتي في كلتيهما باليسير من ذلك على سبيل الإلماع.
فإن ساوى بعض الناس بين المخيلات و المقنعات في كلتا الصناعتين، أو حام حول مساواة المخيلات بالمقنعات في الشعر أو مساواة المقنعات بالمخيلات في الخطابة، كان قد أفرط في كلتا الصناعتين في الاستكثار مما ليس أصيلا فيه (...) فان جاوز حد التساوي في كلتيهما، فجعل عامة الأقاويل/ الشعرية خطابية، وعامة الأقاويل الخطابية شعرية، كان قد أخرج كلتا الصناعتين عن طريقتهما »[1].

وإذا ما أردنا ترتيب مقدمات ونتيجة هذا النص الاستدلالي نقول:

مقدمة (1): لما كانت المساواة بين المخيلات والمقنعات في صناعة الشعر و المساواة بين المقنعات والمخيلات في الخطابة تعد إفراطا واستكثارا ممّا ليس أصيلا فيه.
مقدمة (2) وكانت مجاوزة حد التساوي في جعل عامة الأقاويل الشعرية خطابية وعامة الأقاويل الخطابية شعرية يعد إخراج كلتا الصناعتين عن طريقتهما

نتيجة: وجب ألا يستكثر في كلتا الصناعتين مما ليس أصيلا فيهما
كالتخييل في الخطابة و الإقناع في الشعر

[1] المنهاج، ص 362.

12/ يقول "حازم" أيضا « وليس يحمد في الكلام أيضا أن يكون من الخفة بحيث يوجد فيه طيش، ولا من القصر بحيث يوجد فيه انبتار، لكن المحمود من ذلك ماله حظ من الرصانة لا تبلغ به إلى الاستثقال، وقسط من الكمال لا يبلغ به إلى الإسآم و الإضجار. فإن الكلام المتقطع الأجزاء المنبتر التراكيب غير ملذوذ ولا مستحلى، وهو شبه الرشفات المتقطعة التي لا تروي غليلا و الكلام المتناهي في الطول يشبه استقصاء الجرع المؤدي إلى الغصص فلا شفاء مع التقطيع المخلّ ولا راحة مع التطويل/الممّل، ولكنّ خير الأمور أوساطها »[1].

في هذا النص الاستدلالي أيضا يظهر "حازم" تقديمه للنتيجة والترتيب المنطقي لها هو:

مقدمة (1) لما كان الكلام المتقطع الأجزاء المنبتر التراكيب غير ملذوذ ولا مستحلى وهو يشبه الرشفات المتقطعة التي لا تروي غليلا.

مقدمة (2) وكان الكلام المتناهي في الطول يشبه استقصاء الجرع المؤدي إلى الغصص

نتيجة (1) لزم ألا يحمد في الكلام ما يكون من الخفة بحيث يوجد فيه طيش ولا من القصر بحيث يوجد فيه انبتار.

نتيجة (2) المحمود ماله حظّ من الرصانة لا تبلغ به إلى الاستثقال وقسط من الكلام لا يبلغ به إلى الإسآم والإضجار.

13/يقول حازم: « وليس ترد المقاييس في الأقاويل الشعرية والخطابية المقصودة بها البلاغة إلا محذوفة إحدى المقدمتين أو النتيجة في الحمليات، ومحذوفة الاستثناءات و النتائج في الشرطيات المتصلات، لأن القياس كلام تلازمت فيه القضايا فصار مسئما بطوله مع ما يقع فيه من تكرار الأسوار والحد الأوسط وأجزاء النتيجة وكذلك المقدمات و التوالي في الشرطيات المتصلات يقع فيهما وفيما يتصل بهما التكرار ».[2]

[1] المنهاج، ص 65.

[2] المصدر نفسه، ص ن

والأصل أن يقال:

مقدمة (1) لما كان القياس كلاما تلازمت فيه القضايا فسار مسئما بطوله..... و أجزاء النتيجة.

نتيجة لزم أن ترد الأقاويل الشعرية و الخطابية المقصود بها البلاغة محذوفة إحدى المقدمتين أو النتيجة في الحمليات ومحذوفة الاستثناءات و النتائج في الشرطيات المتصلات.

14/و يظهر التقديم و التأخير في الاستدلال التمثيلي أيضا:

« يجب في محاكاة أجزاء الشيء أن ترتب في الكلام على حسب ما وجدت عليه في الشيء لأن المحاكاة بالمسموعات تجري من السمع مجرى المحاكاة بالمتلونات من البصر. وقد اعتادت النفوس أن تصور لها تماثيل الأشباح المحسوسة ونحوها على ما عليه ترتيبها. فلا يوضح النحر في/صور الحيوان إلا تاليا للعنق وكذلك سائر الأعضاء. فالنفس تتكر كذلك المحاكاة القولية إذا لم يوال بين أجزاء الصور على مثل ما وقع فيها، كما تتكر المحاكاة المصنوعة باليد إذا كانت كذلك».[1]

مقدمة (1) لمّا كانت المحاكاة بالمسموعات تجري من السمع مجرى المحاكاة بالمتلونات من البصر.

مقدمة (2) ومن المتلونات من البصر اعتياد النفوس أن تصور لها تماثيل الأشباح المحسوسة على ما عليه ترتيبها.

نتيجة وجب أنه في محاكاة أجزاء الشيء أن ترتب في الكلام على حسب ما وجدت عليه في الشيء.

إن خاصية التقديم والتأخير التي سلكها "حازم" في استدلاله، تدل على وعيه بما يؤثر في المتلقي ، فكلما حدث تغيير في تركيب البنية الاستدلالية، أدى ذلك إلى إشراك المستدَّل له في عملية الاستدلال، كأن يتوقع أسباب إطلاق الأحكام (النتائج)، فيعمد إلى إيجاد المقدمات.

[1] المنهاج، ص 104.

ومما يلاحظ أيضا في هذه النماذج التي وقع فيها التقديم والتأخير، أن المقدمات جاءت بعد الأداة (لأن) التي تدل على تعليل الأحكام والعلة عادة تسبق المعلول، لأنه لولا العلة لما وجد المعلول.

ثالثا/ تداخل المقدمات والنتائج: (تولد مقدمات من مقدمات سابقة)

و فيه تصبح النتائج مقدمات لنتائج أخرى وتلك النتائج تصبح مقدمات تطلب نتائج أخرى وهكذا ، وتأخذ هذه الخاصية الشكل الآتي:

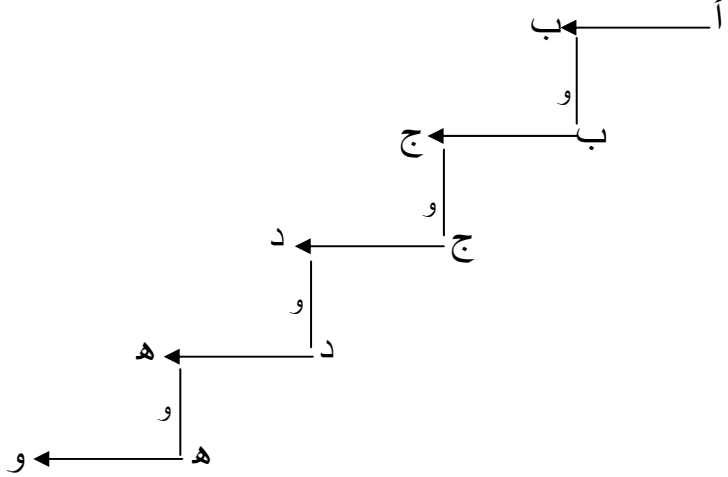

من أمثلة هذا النموذج في المنهاج قول "حازم" في المعلم الدال على طرق العلم بما تنقسم إليه المحاكاة:« لا يخلو المحاكي من أن يحاكي موجودا بموجود أو بمفروض الوجود مقدره. ومحاكاة الموجود لا تخلو من أن تكون محاكاة شيء بما هو من جنسه

أو محاكاة شيء بما ليس من جنسه– ومحاكاة غير الجنس لا تخلو من أن تكون محاكاة معتاد بمعتاد، أو مستغرب بمستغرب، أو معتاد مستغرب، أو مستغرب بمعتاد»[1].

هذا النص هو صورة من صور الاستدلال التي عرضناها في الفصل الثاني،

و هو التقسيم حيث يتيح لنا هذا التقسيم متواليات استدلالية متشابكة تتولد بها أحكام جديدة من أحكام سابقة:

[1] المنهاج، ص 91.

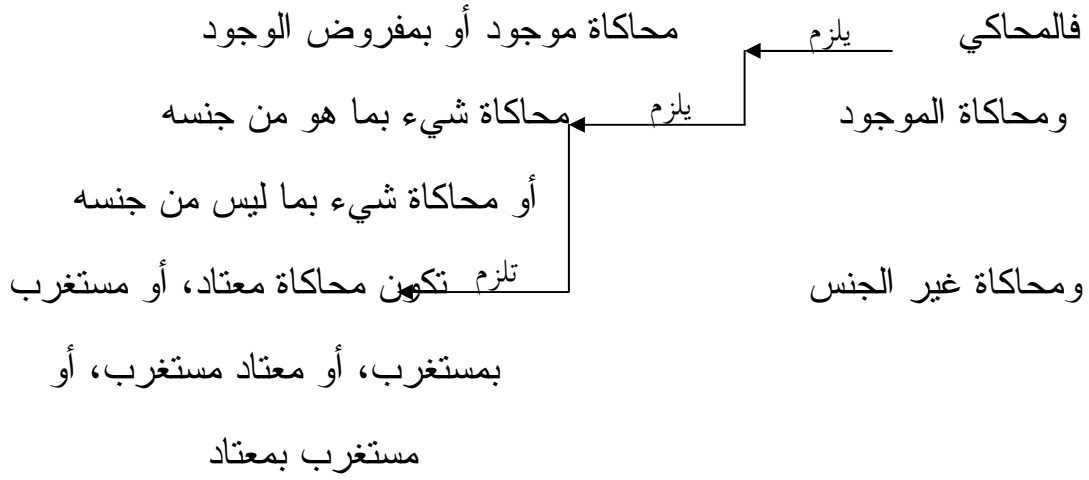

ومن أمثلة ذلك أيضا قول حازم: « لما كان الإنسان في جميع ما يحاوله ويسعى نحوه إنما يلتمس حظوظا يكون فيها صلاح لنفسه أو حظوظا فيها صلاح لبدنه، وكان استقصاء الإنسان مصالح نفسه وابتغاؤه لها من كل وجه لا يصل منه إلى غيره مضره ولا ظلم، وكان استقصاؤه حظوظ بدنه وطلبه لها من كل وجه يؤدي إلى ضرر غيره (...) وجب لذلك أن يكون الفضل في القناعة من حظوظ النفس»[1].

يشكل هذا النص أيضا متوالية استدلالية يظهر فيها تداخل المقدمات:

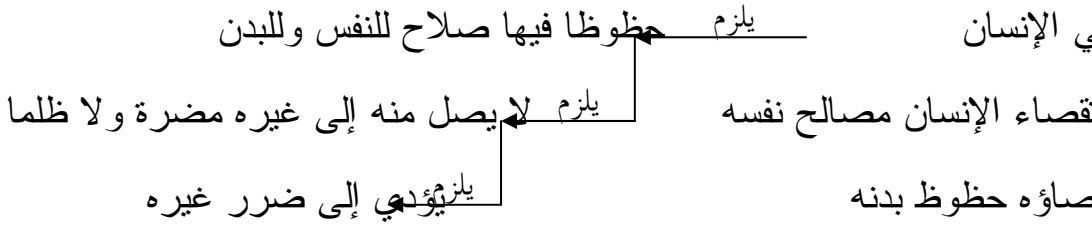

[1] المنهاج، ص 162.

ويواصل قوله: « ولما كان للإنسان كمالات في بدنه تحصل عن اعتياد ما يصدر عنها بعد تحصيلها أو ما ينحو نحوها ليحصلها ملكات تصدر عنها أفعال، وكمالات في نفسه تصدر عنها أو تنحو نحوها أفعال وانفعالات، وكمالات في عقله تصدر عنها تمييزات وإدراكات، وكان الإنسان فيما يصدر عن تلك الكمالات وينحو نحوها لا يخلو من أن يروم حظا يؤثر به نفسه على بدنه أو بدنه على نفسه أو غيره على نفسه أو نفسه على غيره، وكان المحمود من ذلك إيثار نفسه على بدنه وإيثار غيره على نفسه، والطرفان الآخران مذمومان، وكانت الأفعال المحمودة والمذمومة من جميع ذلك تختلف رتبها في مقدار ما يجب عليها من الحمد والذم »[1].

يلاحظ في هذا النص أيضا سلسلة من المتواليات الاستدلالية تأخذ هيئة الشكل الذي عرضناه في البداية، فقد تولدت من قوله :(ولما كان للإنسان كمالات في بدنه.....إلى تمييزات و إدراكات) مقدمة أخرى هي (وكان الإنسان فيما يصدر عن تلك الكمالات "أي ما يصدر عن النفس، والبدن، والعقل" ....إلى...على غيره).

وتظهر هذه الخاصية أيضا في قوله:« لما كانت الأغراض الشعرية يوقع في واحد منها الجملة الكبيرة من المعاني والمقاصد، وكانت لتلك المعاني جهات فيها توجد ومسائل منها تقتنى كجهة وصف المحبوب وجهة وصف الخيال وجهة وصف الطلول وجهة وصف يوم النوى وما جرى مجرى ذلك في غرض النسيب، وكانت للنفس بالاستمرار على تلك الجهات والنقلة من بعضها إلى بعض وبكيفية الاطراد في المعاني صورة وهيأة تسمى الأسلوب، وجب أن تكون نسبة الأسلوب إلى المعاني نسبة النظم إلى الألفاظ ».

يظهر في هذا النص تداخل المقدمات:

تلزم

تلزم

تلزم

[1] المنهاج، ص 163.

فالأغراض معاني ومقاصد

والمعاني جهات

والاستمرار على الجهات حصول صورة وهيأة تسمى أسلوبا

رابعا/ الإضمار:

كما أشرنا في الفصل النظري أنه خاصية تميز اللغة الطبيعية عن اللغات الصناعية نظرا لمرونتها وكثافتها؛ فهي لا تخضع لا لقوانين صارمة ولا لصور وأشكال محددة ، بل خاضعة لأحوال المتخاطبين ومقامات التخاطب؛ فإن كان المقام يقتضي من المتكلم إظهار المعاني لبيان المقاصد فله ذلك، وإن كان في المقام ما يغني المتكلم عن إظهار المعاني وإبانتها فله إخفاؤها، وإن كان فيه ما يلزم التقديم و التأخير، و الحذف و التكرار، فله ذلك أيضا.

وإذا كانت هذه خصائص اللغة الطبيعية، فالأكيد أن المستدل بها سيبني استدلاله وفق ما تمليه عليه طبيعتها؛ فقد يذكر عناصر الاستدلال كاملة وقد يحذف إحدى المقدمات
أو يحذف النتيجة وقد يقدم أو يؤخر كما رأينا من قبل.أما الحذف أو الإضمار في المقدمات أو النتائج فقد يعمد إليه المستدِل ليترك المجال أمام المستدَّل له لاستنتاج ماتم حذفه، وهكذا يشركه في عملية الاستدلال، وقد يلجأ المستدِل إلى الإضمار قصد الإيجاز والبعد عن التطويل أو العلم بالمضمر.

ومن صور الاستدلال التي وقع فيها الإضمار "الاستدلال الشرطي" ؛ إذ يمكن استنتاج قضايا مضمرة. من المقدم والتالي لا يصرح بها المستدل، ولكن يفهمها المستدل له من خلال بنية الاستدلال ولتوضيح ذلك نقدم بعض الأمثلة من القضايا الشرطية التي استعان بها "حازم" في استدلاله.

يقول "حازم": « كلما قرب الشيء مما يحاكى به كان أوضح شبها وكلما اقترنت الغرابة والتعجيب بالتخييل كان أبدع».[1]

[1] المنهاج، ص 91.

يمكن أن نستخرج بعض القضايا المضمرة من هذا النص فنقول:

- إذا لم يكن الشيء قريبا مما يحاكي به لم يتضح الشبه
- وكلما بعدت الغرابة و التعجيب عن التخييل بعدت عن الإبداع.

ويمكن أن نصوغها كالآتي:

مقدمة(1) كلما قرب الشيء ممّا يحاكى به كان أوضح شبها

مقدمة(2) ولكن قد لا يقرب الشيء مما يحاكى به

نتيجة إذن لن يتضح الشبه بينهما

ولم تحذف هذه القضايا إلا بعد إدراكه أن في الكلام دليلا على المحذوف.

ومثاله كذلك قوله: « ولو وجد هذا الحكيم أرسطو في شعر اليونانيين ما يوجد في شعر العرب من كثرة الحكم و الأمثال، و الاستدلالات واختلاف ضروب الإبداع في فنون الكلام لفظا ومعنى، وتبحرهم في أصناف المعاني وحسن تصرفهم في وضعها ووضع الألفاظ بإزائها، وفي أحكام مبانيها واقتراناتها ولطف التفاتاتهم وتميماتهم واستطراداتهم، وحسن مآخذهم ومنازعهم وتلاعبهم بالأقاويل المخيّلة كيف شاؤا، لزاد على ما وضع من القوانين الشعرية»[1].

يمكن استنتاج القضايا المضمرة من هذا النص فنقول:

مقدمة(1) لو وجد هذا الحكيم أرسطو في شعر اليونانيين ما يوجد في شعر العرب من كثرة الحكم و الأمثال.....إلى.....كيف شاؤا

مقدمة(2) ولكنه لم يجد

نتيجة(1) إذن اكتفى بقوانين شعر اليونان

نتيجة(2) كانت قوانينه ناقصة غير شاملة

[1] المنهاج، ص 69.

كما يظهر الإضمار في قياس التمثيل الذي يقوم على المشابهة بين حالتين ويراد استنتاج حكم من إحديهما بالنظر إلى الأخرى و الحكم هنا هو النتيجة فقول "حازم"-:«فانظر تر كيف قرن هذا الإمام الرئيس صدق الشعر بالمحاكاة لأن المحاكاة الحسنة في الأقوال الصادقة وحسن/إيقاع الاقترانات والنسب بين المعاني مثل التأليف الحسن في الألفاظ الحسنة المستعذبة»[1].

يربط بين حالتين حالة اقتران صدق الشعر بالمحاكاة الحسنة وحالة التأليف الحسن في الألفاظ الحسنة المستعذبة، واستدل على الحالة الأولى بالحالة الثانية ليصل إلى حكم يكون خاصا بالحالة الأولى وهو التأثير في أفهام السامعين؛ لأن النظم الحسن في الألفاظ الحسنة يترك أثرا طيبا في السامعين، وإذا كان الشعر المرتبط بالمحاكاة الحسنة في الأقوال الصادقة يشبه التأليف الحسن كان مؤثرا

ويمكن صياغة هذا الكلام في شكل قياس حملي:

مقدمة(1) التأليف الحسن في الألفاظ الحسنة المستعذبة يترك أثرا في السامعين

مقدمة(2) والشعر المقترن بالمحاكاة الحسنة في الأقوال الصادقة وحسن

مقدمة(3) إيقاع الاقترانات ونسب بين المعاني يشبه التأليف الحسن في الألفاظ الحسن

نتيجة إذن الشعر المقترن بالمحاكاة الحسنة في القوال الصادقة وحسن إيقاع

(حكم مضمر) الاقترانات و النسب بين المعاني يترك أثرا في السامعين.

وعلى هذه الطريقة يمكن أن نستنتج كثيرا من الأحكام أو النتائج المضمرة من مثل هذه النصوص. فمثلا نجد حازما يمثل شعراء زمانه الذين إذا تأتت لهم فرصة نظم الشعر من حيث ظنوا أن الشعر كل كلام موزون مقفى -:«أعمى أَنَسَ قوما يلقطون درا في موضع تشبه حصباؤه الدّر في المقدار و الهيئة و الملمس، فوقع بيده بعض ما يلقطون من ذلك فأدرك هيأته ومقداره وملمسه بحاسة لمسه، فجعل يعني نفسه في لفظ الحصباء على أنها دّر، ولم يدر أن ميزة الجوهر وشرفه إنما هو بصفة أخرى غير التي أدرك. وكذلك ظن هذا أن الشعرية في/

[1] المنهاج، ص 84.

الشعر إنما هي نظم أي لفظ اتفق كيف اتفق نظمه وتضمينه أي غرض اتفق على أي صفة اتفق »[1].

يحاول "حازم" إقناع المتلقي والتأثير فيه عن طريق إشراكه في استخلاص حكما يمثل هؤلاء الشعراء فيربط حالهم بحال ذاك الأعمى ، ولكي يصل إلى ذلك الحكم لابد أن يمر بالمراحل الاستدلالية الآتي:

مقدمة(1) إذا كان الأعمى لا يفرق بين الدر و الحصى

مقدمة(2) وكان الفرق بينهما لا يمكن في الملمس و الحس بل بصفة أخرى

مقدمة(3) وكان بعض الشعر يشبه الدر وبعضه يشبه الحصى في القيمة

مقدمة(4) وكان الشاعر في زمان حازم كهذا الأعمى

نتيجة وجب أن يكون هذا الشاعر لا يفرق بين ما هو شعر وما ليس بشعر

و يقول: « فإن الاستغراب و التعجب حركه للنفس إذا اقترنت بحركتها الخيالية قوي انفعالها وتأثرها».

يمكن استنتاج قضايا مضمرة من هذا النص الاستدلالي

مقدمة (1) إذا اقترن الاستغراب و التعجب بالحركة الخيالية للنفس قوى انفعالها وتأثرها .

مقدمة (2) ولكنها قد لا تقترن بهما.

نتيجة إذن لا تنفعل لها النفس ولا تتأثر .

[1] المصدر نفسه ، ص(27،28).

خامسا/ الاستناد إلى الروابط اللغوية:

طبيعي أن تستند كل بنية تشكل نظاما معينا إلى روابط وأدوات تعمل على تماسكها وتحقيق الانسجام بين أجزائها وفصولها، فكما يحتاج البناء العمراني إلى أساس سليم وأعمدة يستند إليها تعمل على تماسك الجدران والسقف، لضمان بقائه وصموده، فكذلك يحتاج الخطاب إلى ما يشد بناءه ويحقق الانسجام بين فصوله وفقراته، لضمان تبليغ رسالة ما، فإن كان هدف هذه الرسالة التأثير في المتلقي لإقناعه بأمور، فعلى المرسل اختيار ما يناسب هذا الغرض من ألفاظ وعبارات وروابط وعلاقات تشد بناء هذه الرسالة وتضمن انتقالها بطريقة صحيحة إلى المتلقي.

وإذا كان هذا حال الخطاب الإقناعي، فإن المنهاج –بعد معرفة طبيعته الاستدلالية– خطاب يهدف إلى الإقناع، فقد رأينا كيف تنوعت الصور الاستدلالية فيه لإنتاج معارف مختلفة ، من قياس حملي، والاستدلال الشرطي بنوعيه المتصل والمنفصل (التقسيم والسبر) والاستدلال التمثيلي، والاستدلال بالآليات الاعتراضية. كل هذه الصور شكلت خطابا متماسكا نقل مضامين مختلفة، ولم تخلُ كل صورة من مقدمات تستلزم نتائجا .

ولعل أحدا يسأل عن كيفية تشكل هذه البنية وتكاثرها، وهل اعتمدت على روابط وعلاقات منطقية في ذلك؟ وهل كانت هذه الصور توظف الروابط نفسها أم أن لكل صورة استدلالية روابطها الخاصة بها؟

إن العلاقات بين القضايا في النصوص الاستدلالية، إنما يعبر عنها بواسطة ما يسمى بالروابط ، ومنها ما يرجع إلى أنواع الوصل التشريكي (الحملي) كالعطف، ومنها الدالة على الوصل التفريعي ومن أمثلتها حرف (الواو) حرف (أو) أداة التعليل (لأن)، ووظيفة هذه

الأدوات هو تكوين جمل مركبة من جمل بسيطة[1].إضافة إلى ذلك توجد روابط تدل على التعارض بالاستدراك مثل (لكن) وأدوات الشرط والعلة والسبب والغاية.[2]

وإذا أمعنا النظر جيدا في بنية الصور الاستدلالية في المنهاج، ألفيناه يوظف هذه الروابط بصورة لافتة للنظر، وأولى هذه الأدوات:

1/**الواو:** هي من حروف العطف، تربط مفردتين أو جملين فتشرك الثانية في حكم الأولى، هذا في ما يخص الجملة أما فيما يخص الخطاب فتتسع دائرة الوصل من جملة أو جملتين إلى أكثر من ذلك وقد يتحول الربط بين الجمل في الخطاب إلى الربط بين الفقرات والفصول لتحقيق الانسجام بينها وبما أن حازما قد استعان بالقياس الحملي في الاستدلال على قضاياه، وأن القياس الحملي إنما يتم فيه حمل القضايا والتأليف بينها، فقد كانت وسيلته في ذلك الأداة (واو) التي تربط بين المتتاليات الجملية وصولا إلى النتائج ومثالنا من المنهاج قول حازم:

«لما كان الشعر لا يتأتى نظمه على أكمل ما يمكن فيه بحصول ثلاثة أشياء، وهي: المهيئات والأدوات والبواعث، وكانت هذه المهيئات والأدوات والبواعث، تحصل من جهتين:(...) النشء في بقعة معتدلة الهواء (...) **و**الترعرع بين الفصحاء الألسنة المستعملين للأناشيد المقيمين للأوزان، **و**كان المهيء الأول موجها طبع الناشئ إلى الكمال في صحة اعتبار الكلام وحسن الرؤية في تفصيله وتقديره ومطابقة ما خرج الذهن به (...) **و**المهيء الثاني موجه إياه لحفظ الكلام الفصيح وتحصيل المواد اللفظية والمعرفة بإقامة الأوزان، **و**كانت الأدوات تنقسم إلى العلوم المتعلقة بالألفاظ والعلوم المتعلقة بالمعاني، وكانت البواعث تنقسم إلى أطراب وإلى آمال، **و**كان كثير من الأطراب إنما يعتري أهل الرحل بالحنين إلى ما عهدوه ومن

[1] فان دايك: النص والسياق(استقصاء البحث في الخطاب الدلالي و التداولي)، تر: عبد القادر قنيني، أفريقيا الشرق، المغرب، أفريقيا الشرق، بيروت، لبنان، (د ط)،2000م، ص 83.

[2] ينظر، المرجع نفسه، ص 84.

فارقوه (...) وجب ألا تكمل تلك المهيآت للشاعر إلا بطيب البقعة وفصاحة الأمة وكرم الدول ومعاهدة التنقل والرحلة »[1].

يظهر في هذا النص دور الرابطة (واو) في تركيب بنية هذا الاستدلال والتأليف بين مقدماتها، إذ ألفت بين ست مقدمات متتالية، مرتبة ترتيبا منطقيا، حيث لا يمكن أن تتقدم إحداها عن الأخرى، ففي المقدمة الأولى يتحدث عن الأشياء التي يتأتى بها نظم الشعر وهي المهيئات والأدوات والبواعث التي تحصل من جهتين، ثم بعد هذا ينتقل إلى مقدمة ثالثة، حيث يبدأ في الحديث عن المهيء الأول فالمهيء الثاني، أما المقدمة الرابعة: فحديثه كان في الأدوات التي تنقسم إليها العلوم المتعلقة بالألفاظ والمعرفة بالأوزان، والمقدمة الخامسة كانت عن البواعث وما تنقسم إليه من أطراب وآمال وأخيرا في المقدمة السادسة يبين كيف تعتري هذه الأطراب الرحل بالحنين إلى ما عهدوه.

والملاحظ في هذا النص الاستدلالي الطويل أن "حازما" ينتقل من إجمال إلى تفصيل، أي من معرفة عامة إلى معارف خاصة ليخلص في الأخير إلى نتيجة عامة.

2/ روابط الشرط:

2-1 رابطة الشرط المتصل:

كثير ما كان "حازم" يستند إلى العوالم الممكنة في استدلالاته، إذ يلجأ إلى تقدير الأشياء من خلال الجمل الشرطية التي أخذت الأشكال الآتية:

إذا كان كذا ← كان كذا

إذا كان كذا ← كانت كذا

إن فعل كذا ← هو كذا

كلما كانت كذا ← كانت كذا

[1] المنهاج، ص(41، 42).

فإن كانت كذا ← لم يكن كذا

فما كان كذا ← فهو كذا

وما لم يكن كذا ← فلا يكون كذا

وما كان كذا ← فإنه كذا

وإذا كانت الجملة الشرطية تبنى من مقدم يستلزم تاليا، فمن شأن هذه الروابط التأليف بينهما وللجملة الشرطية خصائص منها:

أن عدم الشرط كاف لعدم المشروط وأن وجود المشروط كاف لوجود الشرط، كما تتميز العلاقة الشرطية بترتيب مخصوص، فسواء تقدم الشرط أم تأخر المشروط، فرتبته دائما التقدم، لأن المشروط متوقف حصوله على حصول الشرط[1].

2-2 رابطة الشرط المنفصل:

كما توفرت نصوص "حازم" الاستدلالية الشرطية على روابط الشرط المتصل توفرت كذلك بعض الاستدلالات الشرطية على روابط الشرط المنفصل مثل (أو) و(إما) اللتان تدلان على التقسيم والتفريع والفرق بينهما أن (أو) يمضي معها صدر الكلام على اليقين ثم يقع الشك، فيكون الشك من آخر الكلام إلى أوله، أما (إما) فيبنى الكلام معها من أوله على الشك[2]، فهما رابطتان تؤلفان بين عديد من التقسيمات التي يمكن أن يقسم عليها الشيء الواحد، ومثل هذا الربط يمثله قول حازم الآتي:« لا يخلو الشيء المقصود منحه أو ذمه من أن يوصف بما يكون فيه واجبا أو ممكنا أو ممتنعا أو مستحيلا. والوصف بالمستحيل أفحش/ ما يمكن أن يقع فيه جاهل أو غالط في هذه الصناعة. والممتنع قد يقع في الكلام إلا أن ذلك لا يستساغ إلا على جهة من المجاز والفرق بين الممتنع والمستحيل: أن المستحيل هو الذي لا يمكن وقوعه ولا تصوره، مثل أن يكون شيء طالعا نازلا في حال. والممتنع هو الذي يتصور وإن لم يقع كتركيب عضو

[1] طه عبد الرحمن: اللسان و الميزان، ص 359.

[2] ابن الانباري: أسرار العربية، ص 271.

من حيوان على جسد من حيوان آخر. فمدار الأوصاف إذن –بالنظر إلى ما يستصاغ ويؤثر– إنما هو على ما كان واجبا واقعا، أو ممكنا معتاد الوقوع، مقدره. والممكن لا يخلو من أن تتوفر فيه دواعي الإمكان أو أن تقل. وكلما توفرت دواعي الإمكان كان الوصف أوقع في النفس وأدخل في حيز الصحة ولهذا يقال: ممكن قريب– وممكن بعيد والواجب الثابت الوقوع لا يخلو من أن يكون متناهيا في الحال التي هو عليها، أو قاصرا، أو وسطا بين المتناهي والقاصر. وكل ذلك لا يخلو من أن يكون الوصف بحسن تقصير في المدح، والذم بالقاصر مما يقبح تقصير في الذم »[1].

لم يستعن حازم في هذا النص الاستدلالي الطويل بالرابطة (أو) فقط، بل استعان بالرابطة (واو) لحمل القضايا والتأليف بينها، كما لجأ إلى علاقة منطقية هي علاقة الاستنتاج والربط بـــ (أو) يظهر في:

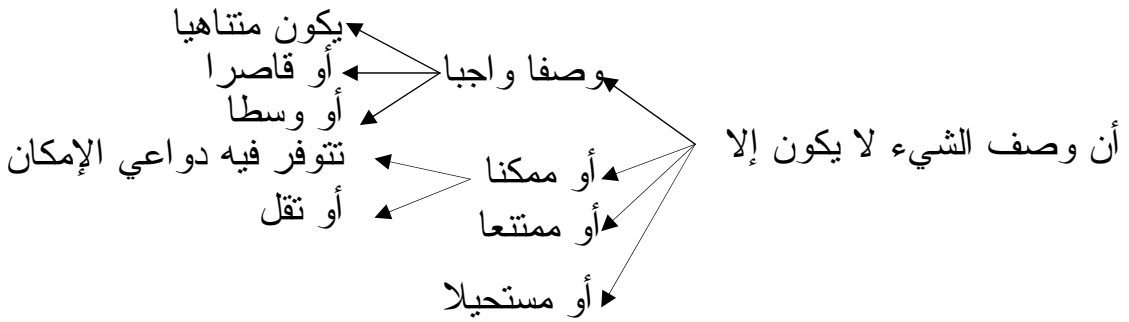

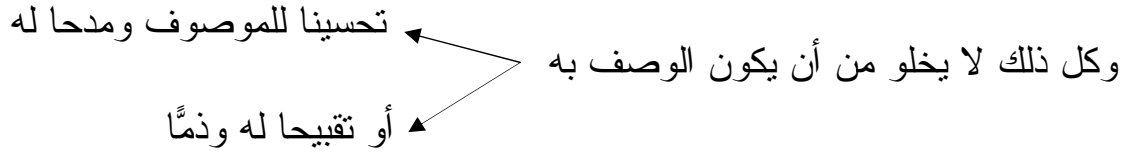

إلى جانب هذه الأدوات والروابط توجد الرابطة (لأن) التي وظفها حازم لتعليل بعض المسائل والتي كما رأينا في جزء التقديم والتأخير من هذا الفصل تدل على مقدمات تالية للنتائج،

[1] المنهاج، ص 133.

فقد كان حازم يورد النتيجة ثم يعللها بمقدمات تعد حججا في إثبات الحكم للنتيجة كما استعان بأدوات التشبيه في الربط بين المتشابهات في قياس التمثيل.

خلاصة:

يعرض هذا الفصل خصائص البنية الاستدلالية في المنهاج ؛ كاحتوائها على مقدمات و نتائج ، وهي ظاهرة عمت جل الصور الاستدلالية كالقياس الحملي و الاستدلال الشرطي و الاستدلال التمثيلي و التقديم و التأخير بين مقدماتها ونتائجها، والتداخل فيما بينها وتوالد بعضها من بعض، والإضمار الذي يمكن أن يصيب بنيتها، وأخيرا الاستناد إلى الروابط اللغوية التي تعمل على تماسك هذه البنية.

والهدف من إبراز هذه الخصائص هو تحديد الاختلاف بين الاستدلال الحجاجي والاستدلال المنطقي الذي يحتفظ بنمط واحد وصورة واحدة، حيث تذكر جميع مقدمات القياس التي لا تتجاوز مقدمتين كبرى وصغرى ، كما لا يمكن أن يقع فيها تقديم وتأخير

و التداخل بين عناصر القياس.

كما أشار الفصل إلى قضية لغوية هامة نالت اهتمام الدارسين القدماء و المحدثين وهي قضية العلامة اللغوية التي عالجها "حازم" على طريقة المحدثين .

الخاتمة

إن السعي وراء الكشف عن الحقائق واستقصائها من مكامنها وفق آليات ومناهج، تعززه النتائج التي خلص إليها الباحث، ذلك أنها الحقيقة النسبية التي من أجلها طرحت الإشكاليات وأقيمت الفرضيات.

وشأننا في هذا البحث شأن أي باحث يسعى إلى تعزيز بحثه بنتائج تمثل خلاصة جهده وفكره. فبعد عرضنا أهم القضايا والمسائل اللغوية والنقدية في منهاج البلغاء وسراج الأدباء وبعد عرض أهم المفاهيم المتعلقة بمفهوم الاستدلال ومجالات الاشتغال به وآلياته وصوره والتعرف على خصائص بنيته، قادنا هذا إلى استخلاص أهم النتائج التي ستجيبنا عن عديد من الإشكاليات نذكر منها:

- منهاج البلغاء و سراج الأدباء خطاب عربي في البلاغة العربية عالج فيه صاحبه قضايا أدبية و لغوية متفرقة لها ما يقابلها في الدراسات اللسانية الحديثة.
- لا يتم إنتاج المعرفة ونقل مضامينها دون الاستناد إلى آليات معرفية مضبوطة.
- تتصف هذه الآليات الإنتاجية بالانبنائية، لأن عملية توليد المعرفة إنما يكون وفق مراحل فكل مرحلة تولد المرحلة التي بعدها وصولا إلى النتائج أو الحقائق.
- إن عملية فهم النصوص التراثية، منطلقه استيعاب الآليات التي أنتجت معارفه ونقلت مضامينه.
- من طبيعة هذه الآليات أنها تقبل التنقل من حقل فكري إلى آخر، مما يجعل العلوم تتفاعل فيما بينها.
- لم يكن توسل علمائها بهذه الآليات بهدف بناء نصوصهم بناء محكما لضمان نقلها للآخر وحسب، بل التأثير فيهم وإقناعهم مما يعني أن الآلية تهتم بشكل وجوهر النصوص.
- بما أن الاستدلال آلية إنتاجية فهو يتسع لأكثر من مجال لارتباطه بالعمليات الذهنية التي يقوم بها العقل الناظر في حقيقة الأشياء بدءا بأبسط مخلوق بشري مدرك للأشياء كالطفل مثلا، فهو انطلاقا مما يشاهد ويلاحظ ويجرب يربط الأحداث بعضها ببعض ويقيس ما يشاهده بما يجربه وما يسمعه بما هو في الواقع حاصل وبهذه

الصورة تتكون لديه معرفة بحقيقة الأشياء وما يجري في عالمه الخارجي. وقس على هذا الناظر في مختلف العلوم.

- ارتباط الاستدلال بعلم المنطق بما أنه يبحث في صور الفكر الخاضعة لقواعد وقوانين وتنقل الذهن من أمور حاصلة إلى أمور مستحصلة أي مطلوب حصولها.
- لما كان الاستدلال عملية منطقية تنطلق من عدد معين من المعلومات لتتولد منها نتائج عديدة، تساوى مفهومه ومفهوم المنطق.
- كلاهما ارتبط مفهومه باللزوم.
- ارتباط الاستدلال المنطقي بما يسمى بالقياس، لأنه عبارة عن استنتاج معارف جديدة انطلاقا من معارف سابقة ويتكون القياس من مقدمتين ونتيجة.
- خضوع القياس المنطقي لقواعد ثابتة وصورة واحدة.
- يعتمد القياس المنطقي على اليقين في المقدمات من أجل الوصول إلى نتائج يقينية صادقة.
- عدد المقدمات في القياس المنطقي لا يتجاوز مقدمتين مصرح بهما والنتيجة تكون ظاهرة.
- يهتم القياس المنطقي بشكل القضايا وترتيبها على حساب مضمونها، وبعيدا عن مقامات التكلم.
- لما كانت العلوم في حاجة إلى قوانين المنطق الصوري لضبط مفاهيمها وبناء معارفها، وكانت هذه العلوم تعتمد على الحقائق النسبية القابلة للتطور والتغير، وجب تطويع هذه الآلية وفق خصائص وطبيعة كل علم وبما أن البحث في ميدان اللغة وبالذات في الخطاب الطبيعي يحتاج إلى تطبيق مثل هذه الآلية، كان لابد من تطويعها بما يناسب خصائص اللغة الطبيعية.
- عجز قوانين المنطق الصوري أمام خصائص اللغة الطبيعية لأنها تتميز بالكثافة والمرونة على عكس اللغات الصناعية مما اضطر الباحثين إلى خلق أنساق استدلالية

جديدة فلم يعد الاستدلال في الخطاب الطبيعي ذلك الذي يعتمد قواعدا وصورا ثابتة للوصول إلى نتائج يقينية، بل أصبح استدلالا خاضعا لشروط القول والمقام والتلقي ومن هنا جاء مفهوم الاستدلال التداولي.

- إن الاستدلال في المجال التداولي مرتبط أكثر بالعمليات الذهنية التي يقوم بها المتخاطبون أثناء عملية التواصل وهو قدر مشترك بين المرسل والمرسل إليه إذ يعد كلام المرسل دليلا يستدل به المرسل إليه على معنى ما بواسطة التفسير أو التأويل ويسمى كلام المرسل" مقدما" أما تأويل أو تفسير المرسل إليه لكلام المرسل يسمى" نتيجة" لذلك التأويل.
- يتقاطع مفهوم الاستدلال التداولي مع مفهوم الاستلزام التخاطبي في علاقة اللزوم، لأن المخاطب يستلزم معنى مباشر أو غير مباشر من كلام المخاطب يمليه عليه مقام التكلم وأحوال المتخاطبين.
- إذا كان الاستدلال المنطقي ينطلق من مقدمات يقينية، فإن الاستدلال التداولي الحجاجي ينطلق من افتراضات مسبقة قابلة للرد (مقدمات ظنية) تكون نتائجها ظنية.
- قد تضمر مقدمات الاستدلال الحجاجي أو النتيجة مما يضطر المرسل إليه ملء الفراغ الذي أحدثه الإضمار، وبذلك يشرك المستدِل المستدَل له في عملية الاستدلال.
- اهتمام الاستدلال الحجاجي بالمضامين، لأن هدفه الإقناع والتأثير في المتلقي.
- يتجاوز الاستدلال الحجاجي مقدمتين إلى أكثر من ذلك وقد يحتاج إلى مقدمة واحدة وهذا راجع إلى مدى حاجة المستدل له لإقناعه كما يمكن أن تتعدد النتائج.
- بما أن الاستدلال آلية ذهنية لإنتاج المعرفة، فقد كانت سبيل علمائنا في إنتاج معارفهم ونقلها إلينا.
- الاستدلال إجراء اعتمده التفكير الأصولي في إنتاج الأحكام الشرعية، وتنوعت بذلك مادة الاستدلال، فإلى جانب استدلالهم المباشر بالنصوص الشرعية من قرآن كريم وحديث نبوي شريف، لجأوا إلى القياس الفقهي والقياس المنطقي، والسبر

والتقسيم، والاستدلال بالعكس والاستدلال بالأولى وغيرها من آليات الاستدلال التي تدخل في باب الاجتهاد .

- اشتمال القرآن الكريم على طريقة الاستدلال المنطقي الذي ينطلق من مقدمات ليصل إلى النتائج.
- يعد القياس الفقهي من الآليات الاستدلالية التمثيلية التي تقوم على أساس المشابهة في إنتاج القول الفقهي، وهو مستوحى من الخطاب القرآني.
- يظهر الفرق بين القياس المنطقي الذي اعتمد الفقهاء والقياس الفقهي فيما يلي:

– الأول يعتمد مقدمة يقينية بينما الثاني فمقدماته(من القرآن الكريم أو الحديث النبوي الشريف)

– نتائج الأول عقيمة بينما الثاني منتجة لأحكام جديدة.

- إن شأن الاستدلال في التفكير النحوي شأنه في التفكير الأصولي، ذلك أن منهج علم أصول النحو في الاستدلال هو المنهج نفسه الذي سار عليه الأصوليون والآليات الاستدلالية هي نفسها كذلك.
- عالجت البلاغة العربية موضوع " الاستدلال" من زاوية تختلف نوعا ما عن الزاوية التي انتهجها كل من التفكير الأصولي والتفكير النحوي؛ إذ اهتمت البلاغة بالقول الطبيعي وما يتضمنه من عمليات استدلالية تربط بين أقوال المتخاطبين، وبالتالي فالاستدلال في البلاغة العربية إجراء يتم داخل النظام اللغوي، على عكس الاستدلال الأصولي والنحوي ؛لأنه إجراء خارجي وسيلته اللغة.
- ارتباط الاستدلال البلاغي بشروط المقام وأحوال المتكلمين.
- ورود اصطلاح الاستدلال في كتب البلاغيين العرب كالجرجاني، و السكاكي، و القرطاجني.
- الاستدلال البلاغي استدلال تداولي حجاجي.
- يتم الاستدلال في البلاغة العربية في مستويين و هما علم البيان وعلم المعاني .

- ارتباط مفهوم الاستدلال البياني باللزوم.
- اشتراك الاستدلال المنطقي والاستدلال التداولي الحجاجي في فكرة "اللزوم".
- بما أننا عالجنا موضوع " الاستدلال" في جزئه النظري حاولنا البحث عن أثره في منهاج البلغاء وسراج الأدباء الذي ألفينا صاحبه يسلك سبلا استدلالية متنوعة في بناء مسائله وإثبات دعاويه.
- من صور الاستدلال التي استعان بها " حازم" القياس الحملي متأثرا بالقياس المنطقي الذي يتم فيه التأليف بين المقدمات وصولا إلى النتائج.
- في بنائه لاستدلالاته نجد "حازما" ينطلق أحيانا من مقدمة واحدة ليصل منها إلى نتيجة وأحيانا من مقدمتين وأحيانا أخرى من ثلاثة مقدمات أو أربع أو خمس أو ست وأقصى ما وصلت إليه مقدماته سبع مقدمات، و كذلك كانت النتيجة تتعدد.
- كلما قلت المقدمات سهلت عملية استلزام النتائج وكلما كثرت صعبت مهمة استخلاص النتائج.
- اعتمد "حازم" في القياس الحملي على التصريح بالمقدمات.
- استعان "حازم" بالاستدلال الشرطي بنوعيه المتصل والمنفصل، وإذا كان هذان النوعان من الأساليب المنطقية، فقد ثبت ورودهما في القرآن الكريم وبالتالي في العلوم العربية كأصول الفقه، وأصول النحو.
- يتميز الاستدلال الشرطي المنفصل في المنهاج بصفة الانبنائية حيث تولد القضية الواحدة جملة من القضايا وهذه القضايا تولد قضايا أخرى وهكذا حتى تشكل نصا استدلاليا متشابك الأجزاء.
- وظف "حازم" في الاستدلال الشرطي المنفصل أو ما يسمى بالسبر والتقسيم ضربين من التقسيم الحاصر وغير الحاصر.
- لم يخْلُ المنهاج من الآليات الاستدلالية التمثيلية، فقد وظفها "حازم" بشكل لافت للنظر، لأنه أسلوب من أساليب القرآن الكريم في إثبات الأحكام والاستدلال على مسائله ولأنه من الأساليب الإقناعية التي استعانت بها العلوم العربية الإسلامية.

- يظهر "حازم" في منهاجه مرة "ناظرا" يعرض القضية ويستدل عليها ومرة "مناظرا" يفترض وجود اعتراضات للخصوم فينقضها ويستدل بنقيضها على إبطالها ومنها تنوعت آلياته الاستدلالية الاعتراضية كتقدير اعتراضات الخصم، و النقض، والمعارضة، و المنع المستند.
- تميزت البنية الاستدلالية في المنهاج بعديد من الخصائص جعلت من الاستدلال القرطاجني استدلالا حجاجيا يبتعد عن صرامة قوانين

الاستدلال المنطقي ويجعله استدلالا أصوليا حجاجيا ومن هذه الخصائص:

- احتواؤه على مقدمات ونتائج؛ إذ تضمن كل من الاستدلال التمثيلي والاستدلال الشرطي والاستدلال القياسي مقدمات ونتائجا.
- التقديم والتأخير في بنية الاستدلال حيث يمكن تقديم النتائج على المقدمات عكس الاستدلال المنطقي الذي يقتضي ضرورة ترتيب القضايا.
- تداخل المقدمات والنتائج حيث تصبح النتيجة مقدمة تطلب نتيجة أخرى وهكذا.
- ومن خصائصه أيضا الإضمار فقد تضمر إحدى المقدمات أو النتيجة فيضطر المستدل له إلى ملء ذلك الفراغ بما يراه مناسبا حسب سياق المقام.
- الاستناد إلى روابط لغوية حجاجية تعمل على تماسك البنية الاستدلالية في المنهاج.
- من خلال هذه النتائج التي تم استخلاصها نأتي في الأخير إلى وضع مفهوم شامل "للاستدلال" إذ تبين أن الاستدلال ملكة ذهنية يتمتع بها العقل البشري وهو قدر مشترك بين بني البشر، يتم بواسطته الحصول على معارف مختلفة وإنتاج معارف جديدة انطلاقا من معارف سابقة .

- يشمل الاستدلال مفهومين:

استدلال ينتج المعنى

إنتاج المعرفة

استدلال يبني الخطاب

- يفتح مجال البحث في موضوع الاستدلال آفاقا دراسية منها:

-البحث في علاقة الاستدلال بإنتاج المعنى.

-البحث في أثر الاستدلال في بناء الخطاب العربي.

*القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم

قائمة المصادر والمراجع

1. أحمد سليمان ياقوت:ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، (دط)، 1994 م.
2. أحمد مومن: اللسانيات النشأة والتطور، ديوان،المطبوعات الجامعية،(دط)، 2005 م.
3. الأخضر جمعي:نظرية الشعر عند الفلاسفة الإسلاميين، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، ط/1، 1999م.
4. أرسطو طاليس:الخطابة.تحقيق و تعليق عبد الرحمن بدوي، وكالة المطبوعات، الكويت، دار القلم، بيروت، لبنان، (دط)، 1979م.
5. الشعر.نقل أبي بشر متى بن يونس القنائي من السرياني إلى العربي ،حققه مع ترجمة حديثة شكري محمد عياد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، (دط)، 1993م.
6. الأزهر الريحاني :النحو العربي والمنطق الأرسطي(دراسة حفرية تداولية)، اتحاد الكتاب الجزائريين، (دط)،2005م.
7. ألكسندراغيتما نوفا:علم المنطق.دار التقدم، موسكو،1989م.
8. آن ربول، جاك موشلار:التداولية اليوم علم جديد في التواصل.تر:سيف الدين دغفوس، محمد الشيباني، دار الطليعة، بيروت، لبنان، ط/1، 2003م.
9. ابن الأنباري(أبو البركات عبد الرحمن بن محمد):أسرار العربية.تح:فخر الدين قدارة، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط/1، 1415هـ-1995م.
10. أندري جاك دشين:استيعاب النصوص وتأليفها.تر:هيثم لمع، المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت لبنان، ط/1، 1411هـ-1991م.
11. أبو بكر العزاوي:الخطاب والحجاج.الدار البيضاء، ط/1427،1 هـ -2007م.
12. بناصر البعزاتي:الاستدلال والبناء(بحث في خصائص العقلية العلمية).دار الأمان،

الرباط، المملكة المغربية، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط/1، 1999م.
13.تسعديت قوراري: المتلقي في منهاج البلغاء وسراج الأدباء لحازم القرطاجني.إنجاز الجاحظية، الجزائر، (دط)،(دت).
14.تواتي بن تواتي:محاضرات في أصول النحو. مطبعة رويغي، الأغواط، ط/1، 2006م.
15.الجرجاني(عبد القاهر):أسرار البلاغة.اعتنى به مصطفى شيخ مصطفى، ميسر عقاد، مؤسسة الرسالة، دمشق، سوريا، بيروت، لبنان، ط/1، 1428هـ-2007م.
16. دلائل الإعجاز في علم المعاني.تعليق محمد رشيد رضا، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط/2، (دت).
17.الجرير: الديوان .دار بيروت للطباعة و النشر ،بيروت، (دط)، 1406 هـ- 1986م.
18.ابن جني(أبو الفتح عثمان):الخصائص. تح:عبد الحكيم بن مجمد، المكتبة التوفيقية، (د ب)، (دط)،(دت).
19.حازم القرطاجني(أبو الحسن):منهاج البلغاء وسراج الأدباء، تح:محمد الحبيب بن خوجة، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط/3، 1986م.
20.ابن حزم الأندلسي:الرسائل. تح: إحسان عباس،دار فارس، عمان، الأردن، دار صبح، بيروت، لبنان، (دط)، 2007م.
21.حسان الباهي : الحوار منهجية التفكير النقدي.أفريقيا الشرق، المغرب، (دط)،2004م.
22.اللغة والمنطق(بحث في المفارقات).المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، دار الأمان، الرباط، ط/1، 2000م.
23.حسن بشير صالح: علاقة المنطق باللغة عند فلاسفة المسلمين.دار الوفاء، الإسكندرية، ط/1، 2003م.
24.حسن حنفي: من النص إلى الواقع(بنية النص)، مركز الكتاب للنشر، مصر الجديدة ،القاهرة،ط/1، 1425هـ-2005م.

25.ابن خلدون(عبد الرحمن بن محمد):المقدمة.تح:درويش جويدي، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت،(دط)،1423 هـ -2002م.
26.خليفة بوجادي :في اللسانيات التداولية مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم.بيت الحكمة، العلمة، الجزائر،ط/1، 2009م.
27.دو سو سير:محاضرات في الألسنية العامة، تر:يوسف غازي، مجيد النضر، المؤسسة، الجزائرية للطباعة، (دط)، 1986م.
28.روبير بلاشي:الاستدلال. ترجمة محمود اليعقوبي، دار الكتاب الحديث، الجزائر، (دط)،(دت).
29.روبير مارتان: مدخل لفهم اللسانيات(ايبستيمولوجيا أولية لمجال علمي)، تر:عبد القادر المهيري، مراجعة الطيب البكوش، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،لبنان،ط/1، (دت).
30.سامية الدريدي:الحجاج في الشعر العربي القديم من الجاهلية إلى القرن الثاني للهجرة (بنيته وأساليبه)، عالم الكتب الحديث، إربد، عمان، جدارا للكتاب العالمي، عمان، الأردن، ط/1، 1428هـ-2008م.
31.سعد مصلوح:حازم القرطاجني و نظرية المحاكاة والتخييل في الشعر، عالم الكتب، القاهرة، ط/1، 1400هـ-1980م.
32.السكاكي(أبي يعقوب يوسف بن أبي بكر):مفتاح العلوم. ضبط وتعليق نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط/2، 1407هـ-1987م.
33.سمير أبو حمدان: الإبلاغية في البلاغة العربية، منشورات عويدات الدولية، بيروت، ط/1، 1991م.
34.سيد قطب:في ظلال القرآن ،دار الشروق ،بيروت ، لبنان ، ط/15، 1988م.
35.السيوطي(جلال الدين):الإتقان في علوم القرآن.تقديم وتعليق مصطفى ديب البغا، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، (دط)، (دت).
36.الاقتراح في علم أصول النحو.قراءة وتعليق محمد سليمان ياقوت ،دار المعرفة الجامعية،(دب)،(دط)، 1426 هـ -2006م.
37.الشريف الجرجاني:التعريفات.دار الفكر،بيروت ، لبنان، ط/1، 1426هـ-2005م.

38.شكري المبخوت:الاستدلال البلاغي .دار المعرفة ،تونس ،(دط)،(دت).
39.صفوت عبد الله الخطيب:نظرية حازم القرطاجني النقدية والجمالية في ضوء التأثيرات اليونانية،مكتبة نهضة الشرق القاهرة ،(دط)،(دت).
40.صلاح إسماعيل:نظرية المعنى في فلسفة بول جرايس.الدار المصرية، السعودية، القاهرة، (دط)، 2005م.
41.طائع الحداوي: سيميائيات التأويل(الإنتاج ومنطق الدلائل).المركز الثقافي العربي،الدار البيضاء، المغرب، بيروت لبنان، ط/1، 2006م.
42.طاهر بومزبر:أصول الشعرية العربية (نظرية حازم القرطاجني في تأصيل الخطاب الشعري)الدار العربية للعلوم،العاصمة،الجزائر،(دط)، 1428هـ-2007م.
43.طه عبد الرحمن: اللسان والميزان أو التكوثر العقلي.المركز الثقافي العربي،الدار البيضاء بيروت ،لبنان،ط/1، 1998م.
44. تجديد المنهج في تقويم التراث.المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، بيروت، ط/2، 2005م.
45. في أصول الحوار وتجديد علم الكلام. المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، بيروت، لبنان، ط/2، 2006م.
46.أبو عبد الرحمن الأخضري:مبادئ علم المنطق ،منار، دمشق،مؤسسة علوم القرآن، بيروت، لبنان،2007م.
47.عبد الرحمن حسن حنبكة الميداني:ضوابط المعرفة و أصول الاستدلال و المناظرة. دار القلم، دمشق دار البشير، جدة، ط/6، 1423هـ-2002م.
48.عبد السلام المسدي: التفكير اللساني في الحضارة العربية.الدار العربية للكتاب، (دب)، ط/2، 1986م.
49.عبد الله التلمساني:مفتاح الوصول إلى بناء الفروع على الأصول، المكتبة العصرية صيدا، بيروت، ط/1، 1420 هـ-2000م.
50.عبد الهادي بن ظافر الشهري: إستراتيجية الخطاب(مقاربة لغوية تداولية)، دار الكتاب الجديدة المتحدة، بيروت، لبنان، ط/1، 2004م.

51.عدنان بن زربل: اللغة والدلالة، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، سورية، (دط)، 1981م.
52.علي عبد الكافي السبكي، تاج الدين بن علي السبكي:الإبهاج في شرح المنهاج، تصحيح جماعة من العلماء، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان،(دط)، 1416 هـ-1990م.
53.الغزالي(أبو محمد بن محمد): المستصفى من علم الأصول .تح:محمد سليمان الأشق، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط/1،1417 هـ -1997م.
54. إحياء علوم الدين.دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط/1، 1423 هـ -2002م.
55. محك النظر.تح:رفيق العجم، دار الفكر اللبناني، بيروت، لبنان، ط/1، 1994م.
56.فاطمة عبد الله الوهيبي:نظرية المعنى عند حازم القرطاجني، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، بيروت لبنان، ط/1، 2002م.
57.فان دايك:النص والسياق(استقصاء البحث في الخطاب الدلالي و التداولي).تر:عبد القادر قنيني ، الشرق، بيروت، لبنان، (دط)،2000 م.
58.الفرابي(أبو نصر):المنطق. تح: ماجد فخري، دارالمشرق، بيروت، لبنان،(دط)،1987م.
59.فرانسواز أرمينكو : المقاربة التداولية.تر: سعيد علوش المؤسسة الحديثة للنشر والتوزيع ،(دب)،ط/1، 1987م.
60.فيليب بلانشيه:التداولية من أوستين إلى غوفمان.تر:صابر الحباشة، دارالحوار، سورية، ط/1، 2007م.
61.ابن كثير:تفسير القرآن العظيم .مراجعة و تنقيح خالد محمد محرم، المكتبة العصرية صيدا، بيروت، 1426هـ-2005م
62.ماهر عبد القادر محمد:المنطق ومناهج البحث الأدبي.دار النهضة العربية، بيروت لبنان، (دط)، 1405 هـ -1985م.
63.محمد الأمين الشنيطي:مذكرة في أصول الفقه. مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، السعودية، دار العلوم والحكم، دمشق، سوريا، ط/4،

1425 هـ -2004م.
64.محمد خطابي: لسانيات النص(مدخل إلى انسجام الخطاب). المركز الثقافي العربي، بيروت ،لبنان، ط/1، 1991م.
65.محمد خليفة:النظرية النقدية العربية في الفكر الفلسفي النقدي حتى القرن السابع الهجري،المطبعة العربية، غرداية، (دط)،(دت).
66.محمد سالم صالح: أصول النحو (دراسة في فكر الأنباري)، دار السلام، القاهرة، ط/1، 1427هـ -2006م.
67.محمد سالم محمد الأمين الطلبة:الحجاج في البلاغة المعاصرة(بحث في بلاغة النقد المعاصر).دار الكتاب الجديدة المتحدة،بيروت، لبنان،ط/1، 2008م.
68.محمد عابد الجابري: بنية العقل العربي (دراسة تحليلية نقدية لنظم المعرفة في الثقافة العربية).مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط/2، (دت).
69.محمد علي عبد الكريم الرديني، شلتاغ عبود: منهج البحث الأدبي و اللغوي. دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، (دط)، 2010م.
70.محمد العمري: البلاغة الجديدة بين التخييل والتداول، أفريقيا الشرق، المغرب، (دط)، 2005م.
71.البلاغة العربية أصولها وامتداداتها،أفريقيا الشرق،الدار البيضاء،المغرب، أفريقيا الشرق ،بيروت ،لبنان، (دط)، 1999م.
72.محمد مرسلي:منطق المحمولات.دار توبقال، الدار البيضاء، المغرب، ط/1، 2004م.
73.محمد مفتاح:التلقي و التأويل(مقاربة نسقية)،المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، بيروت، لبنان،ط/2، 2001م.
74.محمود يعقوبي:دروس المنطق الصوري.ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، ط/1، 1999م.
75.مسعود صحراوي :التداولية عند العلماء العرب(دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية) في التراث العربي.دار الطليعة، بيروت، لبنان،ط/1،

2005م.
76.مسلم:صحيح مسلم.شرح النووي الدمشقي، ضبط و توثيق صدقي جميل العطار، دار الفكر، بيروت، لبنان، (دط)،1415هـ-1995م.
77.ابن منظور :لسان العرب ، دار صادر، بيروت، لبنان،ط/1، 1997 م.
78.النابغة الذبياني:الديوان.شرح وتعليق حنا نصر الحتيّ، دار، الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط/2، 1994م.
79.أبو هلال العسكري :الفروق.تقديم وضبط أحمد سليم الحمصي، جروس برس طرابلس، لبنان، ط/1، 1415 هـ-1994م.
80.وليد الباجي :كتاب المنهاج في ترتيب الحجاج.تح:عبد المجيد تركي، دار الغرب الإسلامي،ط/2، 1987م.

المجلات :

81. أبو بكر العزاوي:"سلطة الكلام وقوة الكلمات"،المناهل،العدد62/63، 2001م، منشورات وزارة الثقافة المغربية.
82. الحبيب اعراب:"الحجاج والاستدلال الحجاجي"، عالم الفكر، العدد1، المجلد30، 2001م، الكويت.
83. صالح بن غرم الله بن زياد:"البلاغة العربية من حيث هي موقف تلق :إستراتيجية القصد والغرض" المجلية العربية للعلوم الإنسانية،العدد23، 2005م، إصدارات مجلة النشر العلمي، الكويت.
84. محمد مشبال: "البلاغة ومقولة الجنس الأدبي"عالم الفكر، العدد1، المجلد30، 2001م.

الموقع الالكتروني:

85. ملتقى المذاهب الفقهية والدراسات العلمية، ملتقى فقه الأصول، المنحى الحجاجي في الخطاب القرآني http//:www.mmf-4.com ، (15 أفريل 2010م)

مقدمة ..... أ-ح

الفصل الأول:مفهوم الاستدلال وأثره في إنتاج المعرفة في علوم العربية 10-49

أولا /مفهوم الاستدلال 10-21

أ-المفهوم المنطقي 12

ب-المفهوم التداولي 17

ج-وظائفه 21

ثانيا /أثره في إنتاج المعرفة في علوم العربية 22-49

1-الاستدلال في التفكير الأصولي 23

2-الاستدلال في التفكير النحوي 30

3-الاستدلال في التفكير البلاغي 34

أ-عند الجرجاني(ت471هـ) 36

ب-السكاكي(ت 626 هـ) 39

ج-عند حازم القرطاجني(ت 684 هـ) 41

الفصل الثاني: صور الاستدلال وتركيبتها في المنهاج 51-96

أولا/ الاستدلال القياسي 52

ثانيا/ الاستدلال الشرطي 59

1-الاستدلال الشرطي المتصل 59

2-الاستدلال الشرطي المنفصل(السبر والتقسيم) 60

-صور الاستدلال الذي جملتاه شرطيتان 61

3- نماذج الاستدلال الشرطي المتصل 63

4- نماذج الاستدلال الشرطي المنفصل 69

ثالثا/ الاستدلال التمثيلي(قياس التمثيل) 79

رابعا/ الآليات الاستدلالية الاعتراضية 90

1- تقدير اعتراضات الخصم 91

2- النقض..... 93
3- المعارضة..... 94
4- المنع المستند..... 95
الفصل الثالث:خصائص البنية الاستدلالية في المنهاج..... 98-131
أولا/ احتواؤها على مقدمات ونتائج..... 98
ثانيا/ التقديم والتأخير في المقدمات مع النتائج..... 106
ثالثا/ تداخل المقدمات والنتائج..... 119
رابعا/ الإضمار..... 122
خامسا/الاستناد إلى الروابط اللغوية..... 126
الخاتمة..... 133
قائمة المصادر والمراجع..... 141
فهرس الموضوعات..... 149
ملخص البحث..... 151

ملخص البحث

استعان علماؤنا في بناء نصوصهم وإنتاج معارفهم بوسائل و آليات لنقلها إلى جمهور المتلقين ؛لأنه لا يمكن استيعاب مضامينها دون العلم بها ، ولقد اصطلح علماؤنا على هذه الآليات بالآليات الإنتاجية التي تعمل على توليد و إنتاج المعرفة و قد تكون الآلية أصلية تراثية وقد تكون مستمدة من ثقافات أخرى .

ومن هذه الآليات الإنتاجية التي اشتغل بها علماؤنا آلية الاستدلال؛حيث جاءت نصوصهم و خطاباتهم مبنية بناء استدلاليا من أجل إنتاج معارفهم و إثباتها. ولقد اتخذ الاستدلال مفهوم العلم الذي يسعى إلى تحصيل علم آخر و هو مجموع العمليات المنطقية التي تنطلق من عدد معين من المعلومات لتصل إلى معلومات جديدة .

ولكي يتضح دور الاستدلال في بناء نصوص العلماء القدماء و إنتاج معارفهم كان منهاج البلغاء و سراج الأدباء لأبي الحسن حازم القرطاجني مثالا عن تلك النصوص التراثية ؛إذ توفرت فيه أغلب صور الاستدلال فمنها القياس الحملي ، والاستدلال الشرطي بنوعيه المتصل و المنفصل ،و الاستدلال التمثيلي ، كما استعان بالآليات الاستدلالية الاعتراضية

وقد أظهرت هذه الصور أن الاستدلال الذي وظفه حازم لم يكن استدلالا منطقيا صارما بل كان استدلالا حجاجيا لما تميز به من خصائص كعدم الالتزام بصور وأشكال الاستدلال المنطقي فكان التقديم والتأخير في بنيته والتفاوت في عدد المقدمات والنتائج و كذلك تعرض البنية الاستدلالية إلى حذف بعض مقدماتها ونتائجها .

و بهذا يمكن أن تتضح صورة الخطاب العربي القديم ويتضح أسلوبه و بناؤه الاستدلالي .

Nos savants se sont appuyés, pour la construction de leurs connaissances et la production de leur texte, sur des moyens et des processus variés afin de la transmettre au publique car on ne peut pas comprendre leurs contenus sans ces processus.

Ils se sont réconciliés de les appeler "processus de productions"qui font générer et produire le produire le savoir. Ils peuvent être originaux traditionnels ou tirés d'autres cultures, et pensée vers un autre.

Parmi ces processus de production qui ont fait l'objet d'étude de nos savants le processus d'inférence de sorte que leurs textes et discoures sont construites de façon inférencielle pour la production de leurs connaissances et la prouver.

L'inférence a pris le concept du savoir qui essaie d'avoir un autre monde ,et c'est en fait la somme des opération logiques qui partent d'un nombre précis d'information pour aboutir a de nombreuses informations et pour montres le rôle de l'inférence dans la construction des textes des anciens et la production de leurs connaissances, on peut citer " منهاج البلغاء وسراج الأدباء" de abi- elhassan hazem le cartagien comme exemple de ces textes ,car il a compter syllogisme pratique qui a pris la forme de syllogisme logique ,l'inférence répresentatif , comme il s'est basé sur les processus inférenciels transversaux.

Ces images ont montré que l'inférence mis en fonction par "hazem" n'était pas une inférence logique pur mais une inférence argumentative, d'après ses caractéristiques comme ne pas prendre en compte les images et la forme de l'inférence logique, ce que a donné l'anticipation et retardement dans sa structure et le dépassement dans quelques introductions et conclusion.

De même que la structure inferencille a subit des supressions de certaines introductions ou conclusion et l'inférence entre introduction et conclusion.

De cette manière on peut clairement voir l'image de l'ancien discours arabe ainsi que son style et sa construction inférence.